

اتجاهان للتطور الاقتصادي الاجتماعي في افريقيا

هيئة تحرير
"العلوم الاجتماعية والعصر"
اكاديمية العلوم السوفيتية

محسن يوسف الدرويشي

محسن يوسف الدرويشي

اتجاهات للتطور الاقتصادي الاجتماعي في افريقيا

هيئة تحرير
"العلوم الاجتماعية والعصر"
اكاديمية العلوم السوفيتية
موسكو ١٩٨٤

تصدر المجموعة باللغات الانجليزية والفرنسية والبرتغالية والاسبانية والعربية.

المحرر المسؤول عن الطبعة العربية ليونتى كوتوف.
ترجمة الدكتور جواد حيدر.

عنوان هيئة التحرير: الاتحاد السوفيتى، موسكو، ١٢١٠٠٢، اربات ، ٣٣/١٢.

محتويـــات

مقـــدمـــة

فى هذه المجموعة الموضوعة بين يدى القارئ تبذل محاولة لالقاء الاضواء على بعض الاتجاهات الجديدة لتطور مجموعتى الدول الناشئتين فى القارة الافريقية ـ المجموعة ذات التوجه الاشتراكى والمجموعة السائرة فى طريق التطور الرأسمالى. ويتيح التحليل الشامل لقضايا هذه الدول اعطاء صورة اكثر كمالا للوحة المعقدة للواقع الافريقى واظهار أهمية التغيرات الجارية فى حياتها الاقتصادية والاجتماعية ووصف القوى الاجتماعية المتصارعة.

بيد انه لابد من الاشارة الى انه يستحيل، حتى فى ظل هذا المنطلق، تناول كافة جوانب التطور الاجتماعى فى بلدان القارة الافريقية. ولقد توخى واضعو الدراسات الاقتصار على بحث السمات الهامة لنشاط الحكومات والاحزاب المتمسكة بالاتجاهين المختلفين للتطور وتبيان الاساليب التى تسعى بواسطتها الى حل المعضلات الاقتصادية ـ الاجتماعية الشاخصة امام الشعوب الافريقية.

وزمنيا تتناول المجموعة فترة السبعينات بالاساس. ففى هذه الفترة بالذات، وخاصة، فى بداية الثمانينات لوحظ تمايز القوى الطبقية فى القارة واشتداد الصراع الطبقى وتسارع نشوء الطبقة العاملة فى شمال افريقيا وافريقيا الاستوائية. ويجرى تمايز الفلاحين فى الريف الافريقى وتنشأ

البرجوازية فى المدينة والريف، وشرعت فئات المدن المتوسطة - المثقفون والبرجوازية الصغيرة والضباط - تلعب دورا كبيرا فى الحياة الاجتماعية. ونشأت من بينها، اساسا، قوة مؤثرة كالديمقراطية الثورية التى تمسك بزمام السلطة فى البلدان ذات التوجه الاشتراكى.

وتتميز السبعينات بتصاعد العملية الثورية وتزايد دور الدول الافريقية فى السياسة العالمية. وفى هذه الفترة تعاظم، بصورة ملحوظة الى جانب استمرار النضال فى سبيل تصفية آخر بؤر الاستعمار والعنصرية فى افريقيا، كفاح الشعوب فى سبيل التحرر الاجتماعى. وأخذت حركة التحرر الوطنى تكتسب طابعا اجتماعيا، الامر الذى يدل عليه، خصوصا، تنامى عدد البلدان ذات التوجه الاشتراكى. وحتى عام ١٩٨٠ وصل عدد البلدان التى اعلنت الاشتراكية مستقبلا لها الى اكثر من عشرة (٧ منها سلكت الطريق التقدمى بعد عام ١٩٧٤).

ان سير الاحداث فى افريقيا بالمرحلة الراهنة - دليل جديد على حيوية النظرية اللينينية بصدد التطور اللارأسمالى التى فتحت امام شعوب البلدان المتحررة طريق الوصول السريع الى حدود المجتمع الاشتراكى بتخطى مرحلة الرأسمالية الناضجة.

ولا يمكن حتى لابتعاد بعض البلدان (مصر وغيرها) عن التوجه الاشتراكى تحت ضغط القوى اليمينية التى تمارس نشاطها بدعم من الامبريالية ان يضعف قوة الجذب التى يتمتع بها طريق التقدم الاجتماعى هذا بالنسبة لجماهير واسعة من الشغيلة الافارقة. وتشهد الحقائق على ان الابتعاد عن النهج التقدمى لا يقتصر فقط على كونه لا يساعد على تذليل المصاعب الشاخصة امام البلدان المتحررة بل، بالعكس، يعمقها. وفى النتيجة يتردى، الى حد كبير، وضع الشغيلة وتزداد معارضتهم للتوجه نحو الرأسمالية.

ومما له دلالته البالغة ان القوى اليمينية، كقاعدة، لا تتجرأ علنا على تصفية الكثير من المكتسبات الاقتصادية

ـ الاجتماعية للتطور التقدمى (قطاع الدولة، الاصلاح الزراعى... الخ). فافكار الاشتراكية التى انتشرت فى هذه الفترة تستمر فى البقاء فى وعى الجماهير. وان التطور اللارأسمالى، حتى لو استمر لبضع سنوات فقط يرسى فى بلدان افريقيا عناصر ذات طابع لا رجعة عنه. وبالطبع، تحاول القوى الرجعية اضفاء محتوى اجتماعى اخر على البنى التى اقيمت سابقا (مثلا، استخدام قطاع الدولة على نطاق واسع لصالح البرجوازية الوطنية والصفوة الحاكمة)، بيد ان هذه السياسة تلقى المقاومة من جانب النقابات ومختلف المنظمات الاجتماعية. وان المحاولات المستمرة للرجعية الداخلية والخارجية لايقاف التطور فى الاتجاه الاشتراكى تشير الى انه ينبغى على الديمقراطية الثورية والشغيلة ان يكونوا يقظين دوما.

لقد غدا اشتداد الطموحات الى التطور فى الطريق التقدمى من العوامل الهامة التى ادت فى السبعينات الى تصفية اخر قلاع الاستعمار الكلاسيكى فى القارة ـ فى انغولا وموزمبيق وبعض الدول الاخرى والى انهيار الامبراطورية الاقطاعية فى اثيوبيا وتحطيم سلسلة الاستعمار الجديد فى مدغشقر وبينين. وتجرى فى البلدان ذات التوجه الاشتراكى تغيرات نوعية فى مختلف مجالات الحياة، تشهد على تعمق العملية الثورية. ونورد الآن بعضا من أهم هذه التغيرات:

١ ـ انتقال الديمقراطيين الثوريين فى عدد من البلدان الى مواقع الماركسية اللينينية (انغولا، موزمبيق، بينين، اثيوبيا) واعترافهم بالدور القيادى للطبقة العاملة وسعيهم الى تأسيس احزاب طليعية للشغيلة وبذلهم الجهود الرامية الى توسيع القاعدة الاجتماعية للديمقراطية الثورية (اجتذاب الجماهير الى ادارة شؤون الدولة والانتاج).

٢ ـ تشديد الرقابة على رأس المال الخاص الاجنبى والمحلى وتقييد مجال نشاطه والتركيز على تطوير قطاع الدولة ونشر التعاون بين الفلاحين.

٣ - توسيع وتعزيز الصلات مع الاتحاد السوفيتي وبقية بلدان الاسرة الاشتراكية (حيث ان عدة بلدان - انغولا، موزمبيق، اثيوبيا - قد وقعت معاهدات صداقة وتعاون مع الاتحاد السوفيتي). وتتسم الصلات الحزبية المتنامية بأهمية خاصة.

وفي عدد من بلدان افريقيا جرى التطور في الطريق الرأسمالي. ويتولى السلطة فيها ممثلو البرجوازية المحلية. ويمهد هؤلاء، معتمدين على دعم رأس المال الاجنبي، الطريق لاسلوب الانتاج الرأسمالي.

غير انه من الخطأ الاّ يرى المرء الفوارق بين بعض البلدان الافريقية التي اختارت طريق التطور الرأسمالي. ففي بعضها تتمثل القوة الاجتماعية الرئيسية فيما يسمى البرجوازية البيروقراطية - الحليف المباشر للامبريالية والمنفذ لسياسة الاستعمار الجديد. وتدعم الدول الغربية بشتى السبل انظمة الاستعمار الجديد وتقدم لها المعونة المالية والتكنيكية .وتقوم العلاقات بينها لا على المصلحة الاقتصادية فحسب ، بل وعلى السعي الى تطوير وتقوية الرأسمالية المحلية التابعة التي تتبناها الدول المذكورة كنقيض للتوجه الاشتراكي.

وفي بعض الدول السائرة في طريق التطور الرأسمالي تمارس الحكومات نشاطها الى حد اكبر وفقا للمصالح الوطنية . ويجري فيها تقييد نشاط رأس المال الاحتكاري ضمن أطر معينة واخضاعه لرقابة الدولة . وفي هذه البلدان تبرز بقوة، لحد ما ، الميول المعادية للامبريالية وكثيرا ما تجابه هذه البلدان اعمال الغرب العدوانية في افريقيا . وكل ذلك يشهد على انه يزداد في بلدان افريقيا ادراك واقع ان الطابع الاستعماري الجديد للتطور يؤدي حتما الى اشتداد التبعية لرأس المال الاحتكاري الاجنبي ويجعل امكانية تحقيق الاستقلال الاقتصادي ضربا من الاوهام.

ان واضعي دراسات هذه المجموعة يصنفون البلدان السائرة

فى طريق التطور الرأسمالى بموجب مؤشر آخر ايضا ، وبالذات: من حيث المستوى الاقتصادى والاجتماعى والثقافى. ومع ان الخط الذى يفصل دولة عن أخرى لا يمكن تحديده بدقة دوما ، الا انواضعى الدراسات يبرزون الدول المتطورة نسبيا (على النطاق الافريقى): ساحل العاج، السنغال، الكاميرون، كينيا وغيرها ، والدول الاقل تطورا: تشاد، النيجر، فولتا العليا ، جمهورية افريقيا الوسطى وغيرها .

ان التطور غير المتكافىء للدول الافريقية الناجم عن عوامل تأريخية وجغرافية - طبيعية. لا يزال مستمرا. وتعانى من وضع عصيب ، على نحو خاص ، المجموعة الثانية من الدول. وحسب تصنيف هيئة الامم المتحدة تنتسب كافة دول هذه المجموعة تقريبا الى دول العالم "الاكثر فقرا ". وتشخص امامها قضايا خصوصية لتذليل التخلف الاقتصادى وازالة البنى الاجتماعية البالية. غير ان بلدان المجموعة الاولى لا تزال ايضا غير قادرة بعد على ضمان تصفية الاستعمار عن البنى الاقتصادية - الاجتماعية وتحقيق تحسن كبير فى وضع الجماهير الشعبية فى المدينة والريف.

ان التحليل النسبى الذى يقدمه واضعو الدراسات فى المجموعة لاتجاهى التطور الاقتصادى - الاجتماعى فى البلدان الافريقية يتيح اثبات المزايا الفعلية التى تحصل عليها الجماهير الشعبية فى ظروف التوجه الاشتراكى (الحد من استغلال الانسان للانسان ومن ثم تصفيته لاحقا والمشاركة فى هيئات السلطة الشعبية وادارة المؤسسات وارتفاع المستوى المعاشى فى بعض الحالات وتطور نظامى التعليم والرعاية الصحية). وتتمتع البلدان ذات التوجه الاشتراكى بامكانيات فعلية لتحقيق الاستقلال الاقتصادى واتباع نهج سياسى خارجى مستقل.

ان نتائج التحليل تتيح كذلك اظهار الاوجه السلبية للتطور فى الطريق الرأسمالى الذى يؤدى الى تقوية تبعية بلدان افريقيا الاقتصادية وجرها بصورة اعمق (على أساس جديد يرتبط

بمنجزات الثورة العلمية ـ التكنيكية) الى الاقتصاد الرأسمالي العالمي. وتبقى الاحتكارات الامبريالية القوة المسيطرة في هذه البلدان، في حين تضطر الرأسمالية المحلية التابعة للاضطلاع بدور ثانوي ، ولان تتطور أساسا في مجال الخدمات والتجارة . ولهذا بالذات تبدو الجوانب الايجابية للرأسمالية الوطنية (اذا وجدت) طفيفة للغاية في ظل التطور الرأسمالي.

"ان البلدان التي سارت في طريق التطور الرأسمالي لم تتمكن من حل اي من القضايا الشاخصة امامها" (١) . ان هذا الاستنتاج الذي تم التوصل اليه في اجتماع الاحزاب الشيوعية والعمالية الدولي في موسكو عام ١٩٦٩ لا يزال محافظا على آنيته البالغة في ايامنا ايضا .

وتطرح الحياة امام البلدان النامية في افريقيا قضايا جديدة وجديدة . ويجري في المجموعة تناول بعض من هذه القضايا بالتفصيل. وفي احيان أخرى تطرح المادة على سبيل السؤال وتقتضي معالجة لاحقة ودراسة اعمق. وعلى العموم يمكن للقارئ الحصول من مواد المجموعة على معلومات واسعة ، الى حد كافٍ عن اتجاهي التطور الاقتصادي ـ الاجتماعي في بلدان افريقيا في نهاية السبعينات وبداية الثمانينات.

ن. غافريلوف
دكتور في الاقتصاد

---

(١) اجتماع الاحزاب الشيوعية والعمالية الدولي، موسكو، ١٩٦٩ . مجموعة الوثائق. براغ، ١٩٦٩، ص ٣٠.

خصائص العملية الثورية في افريقيا

اناتولى غروميكو
عضو مراسل فى
اكاديمية العلوم السوفيتية

ان ثورة اكتوبر الاشتراكية العظمى وظفر افكار لينين الخالدة والانتصار التأريخى العالمى الذى تحقق على الفاشية فى الحرب العالمية الثانية والذى اسهم به الشعب السوفيتى بقسط حاسم ونضال بلدان الاشرة الاشتراكية الدائب ضد الإمبريالية والاستعمار على الصعيد الدولى خلقت ظروفا ملائمة ومارست تأثيرا قويا على الحركة الوطنية التحررية لشعوب امريكا اللاتينية واسيا وافريقيا التى كانت تعتبرها الامبريالية، حتى امد قريب، مؤخرتها الأزلية والمضمونة .

وشهدت السنوات العشر الاخيرة تعاظما فى قوة ووحدة قوى العصر التقدمية وتأثيرها فى الميدان السياسى وانتصارات جديدة لنضال الشعوب الثورى. فقد اشير فى المؤتمر السادس والعشرين للحزب الشيوعى السوفيتى الى "ان الادلة على ذلك تكمن فى الثورات باثيوبيا وافغانستان ونيكاراغوا والاطاحة بالنظام الملكى المعادى للشعب فى ايران. وفى السبعينات اختتمت عمليا تصفية الامبراطوريات الاستعمارية" (1).

ولا تزال الثورة الوطنية التحررية مستمرة فى افريقيا

التى رمت عن كاهلها قيود "الاشكال الكلاسيكية للاستعمار" وذلك لان مخلفات الاستعمار والعنصرية باقية على ارضها. وفى نهاية السبعينات وبداية الثمانينات تحولت جنوب افريقيا إلى واحدة من "النقاط الساخنة" جدا فى العالم. وفى هذه المنطقة بدأت ، فى الجوهر، المرحلة الختامية من تصفية مخلفات النظام الاستعمارى للامبريالية . فقد ورد فى التقرير المقدم الى المؤتمر السادس والعشرين للحزب الشيوعى السوفيتى "ان ميلاد جمهورية زيمبابوى واشتداد حدة النضال التحررى فى ناميبيا ، وفى جمهورية جنوب افريقيا ايضا الآن يبينان بوضوح ان سيطرة المستعمرين والعنصريين "الكلاسيكيين" تقترب من نهايتها" (٢).

ولا تروق للمستعمرين والعنصريين المقاومة على المشارف المؤدية الى قلاعهم الاخيرة . فمن يوم لاخر تزداد الجرائم التى يرتكبها عنصريو جنوب افريقيا لا ضد الشعوب الواقعة تحت سيطرتهم فحسب ، بل وضد الدول الافريقية المستقلة . ولقد وصل الامر بنظام الابارتهيد حد الاستئثار الكيفى بـ"حق" القيام بعمليات عسكرية وقائية خارج حدوده . وتغدو الدول المتاخمة لجمهورية جنوب افريقيا وناميبيا ضحايا لعدوان العنصريين المباشر . وهذه الدول هى انغولا وموزمبيق وتنزانيا وزامبيا . وتقوم الوحدات العسكرية النظامية التابعة للعنصريين بأعمال استفزازية فى مناطق الحدود وبغارات جوية وبحملات التنكيل والتخريب على اراضى الدول المذكورة . فضد جمهورية انغولا وحدها ، مثلا، قام العنصريون بمئات من التحرشات المسلحة . وفى النتيجة يلقى السكان الامنون مصرعهم ويلحق ضرر مادى كبير باقتصاد الدول المستقلة . ويكمن الغرض الذى يهدف اليه العنصريون، بارتكابهم مثل هذه الافعال الاجرامية، فى زعزعة الوضع بالدول المجاورة وارغامها، فى نهاية المطاف ، على الانحراف عن طريق التطور التقدمى.

فى النصف الثانى من القرن العشرين تقوضت مواقع الامبريالية

والاستعمار الى حد كبير. فقد نالت استقلالها الوطني في افريقيا، خلال الخمسينات ست دول. وعلى مدى السنوات العشر التالية احرزت استقلالها ٣٢ دولة، علما بان ١٧ منها نالت استقلالها عام ١٩٦٠ الذى اطلق عليه "عام افريقيا". وخلال السبعينات رمت ٨ دول عن كاهلها قيود الاستعمار. والآن توجد في افريقيا ٥٠ دولة مستقلة (ما عدا جمهورية جنوب افريقيا).

وفي سنة ١٩٥١، حين اضطرت الدول الرأسمالية للموافقة على منح ليبيا استقلالها، افترضت الشخصيات السياسية الغربية، بل والكثيرون من الافارقة بان تحرير القارة تحريرا كاملا سيتم بعد مائة عام في احسن الاحوال. وحاول المنافحون البرجوازيون عن الامبريالية تعليل ضرورة بقاء الاستعمار، وذلك لان الشعوب الافريقية، على حد زعمهم، غير جاهزة للتطور في ظروف الاستقلال وبالمناسبة فان هذه "النظرية" تستخدم بشكل مستحدث من قبل الاستعماريين الجدد في الوقت الحاضر ايضا.

في مرسوم السلام التأريخي الذى اعده لينين شخصيا عام ١٩١٧ اعلنت لاول مرة في تأريخ البشرية المبادىء الديمقراطية حقا للعلاقات الدولية والمساواة في الحقوق بين الدول "كبيرها" و"صغيرها"، وأدين الاستعمار، وطرحت مسألة تحرير جميع الشعوب المستعبدة، واعترف بشرعية كافة اشكال النضال الوطني التحررى. وفي لائحة حقوق شعوب روسيا التي نشرت في نفس العام اعلنت مساواة وسيادة الشعوب وحقها في تقرير المصير واقامة دول مستقلة وعدم جواز فرض التقييدات حسب الاعتبارات القومية. ووقع لينين في الثالث من كانون الاول (ديسمبر) عام ١٩١٧ نداء "الى جميع الكادحين المسلمين في روسيا والشرق" وهو الوثيقة الاساسية الثالثة لسياسة الاتحاد السوفيتي حيال الشعوب المستعمرة والشعوب التي تحررت للتو من النير الاجنبي. وفي هذه الوثيقة خاطبت الجمهورية السوفيتية الفتية الشعوب التي كانت ترزح تحت وطأة التبعية الاستعمارية وشبه الاستعمارية واعربت

عن دعمها التام لنضالها العادل فى سبيل الحرية الوطنية . واعتبرت دولة العمال والفلاحين الاولى فى العالم منح الحرية الى شعوب البلدان المستعمرة والتابعة واحدا من المبادئ الرئيسية لسياستها .

ان كل هذه الوثائق اثارت صدى دوليا هائلا . فالكثيرون من زعماء الدول الافريقية وقادة الحركة الوطنية التحررية والافارقة البسطاء يؤكدون فى تصريحاتهم على ان ثورة اكتوبر الاشتراكية فى روسيا بعثت فى قلوب الملايين من الناس الامل فى قدرتهم، هم ايضا ، على نيل الحرية والاستقلال . واشار الرئيس التنزانى جوليوس نيريري الى ان الاتحاد السوفيتى هو البلد الذى تحققت فيه ثورة اكتوبر التى منحت عام ١٩١٧ أملا جديدا الى شعوب العالم المضطهدة (٣) .

لقد أبدى الاتحاد السوفيتى دوما دعمه الى النضال الثورى لشعوب "الطرف" الرأسمالى، مطبقا بدأب الفكرة اللينينية بصدد تعاون قوى الاشتراكية والتحرر الوطنى على النطاق العالمى . فقد اشار لينين الى "ان السياسة الخارجية للبروليتاريا تكمن فى التحالف مع ثوريى البلدان المتقدمة ومع الشعوب المضطهدة كافة ضد جميع الامبرياليين على اختلاف شاكلتهم" (٤) . وفى الوقت ذاته رأى الاتحاد السوفيتى، الوفى للمراسيم اللينينية الاولى، مهمته السياسية الخارجية الرئيسية فى صيانة وتوطيد السلام فى العالم كله ، وذلك لانه يستحيل تحقيق التقدم الا فى هذه الظروف. وطرحت هذه المهمة العظمى من قبل المؤتمرات الرابع والعشرين والخامس والعشرين والسادس والعشرين للحزب الشيوعى السوفيتى بصفتها المهمة الاولوية .

ومع توطد المكانة الدولية للمنظومة الاشتراكية العالمية ونمو جبروتها حصل الاتحاد السوفيتى وبقية بلدان الاسرة الاشتراكية على امكانية توسيع الدعم السياسى والمعنوى والدبلوماسى والمادى، بدرجة كبيرة ، الى دول افريقيا المناضلة فى سبيل تعزيز استقلالها وانبعاثها الوطنى .

ويتضمن هذا الدعم الدفاع النشيط عن مصالح البلدان الافريقية فى المحافل الدولية وتقديم المساعدة الاقتصادية والتكنيكية فى اقامة المشاريع الرامية الى ازالة تخلفها الاقتصادى والتعاون العلمى والثقافى وتقديم المساعدةفى تعزيز القدرة الدفاعية لحماية السيادة الوطنية والمكتسبات الثورية من الرجعية الخارجية والداخلية .

وللاتحاد السوفيتى اتفاقيات بصدد التجارة والتعاون الاقتصادى والتكنيكى مع ٣٨ دولة افريقية . وفى بداية الثمانينات تم بمساعدة الاتحاد السوفيتى او يجرى فى القارة بناء ما يربو على ٥٠٠ من مختلف المشاريع علما بان المشاريع الصناعية شكلت اكثر من ٧٠ بالمئة منها وهى تعود الى قطاع الدولة (٥) .

وتكمن الخاصية الهامة للمساعدة الاقتصادية والعلمية ـ التكنيكية التى يقدمها الاتحاد السوفيتى وبقية بلدان مجلس التعاضد الاقتصادى (سيف)، خلافا للدول الرأسمالية، فى كونها تتركز فى قطاع الدولة، علما بان مشاريع التعاون تشكل، فى اغلب الاحيان، أساس قطاع الدولة . ومن هذه الناحية، تكتسب المساعدة التى تقدمها البلدان الاشتراكية الى البلدان النامية الحاحا خاصا .

ان الامبرياليين لا يمكنهم التسليم بتوطد استقلال البلدان المتحررة . فهم يحاولون بالاف الطرق والوسائل الاطاحة بالنظم التقدمية بالدرجة الاولى. وخلال الاعوام الاخيرة وحدها جرت مثل هذه المحاولات فى بينين وجمهورية الكونغو الشعبية واثيوبيا .

وفى مصر سلكت الاوساط الكومبرادورية بدعم الامبريالية فى السبعينات طريق تصفية المكتسبات الاقتصادية والاجتماعية التى حققها الشعب المصرى فى فترة حكم الرئيس جمال عبد الناصر. وتسعى الولايات المتحدة الى تقوية مواقعها فى البلدان الاخرى ايضا بغية التصرف بثرواتها الوطنية بحرية واستخدام اراضى

البلدان الافريقية طبقا لمخططاتها الاستراتيجية . و"علما بانها تستخدم على نطاق واسع، كما جاء في تقرير اللجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفيتى الى المؤتمر السادس والعشرين للحزب ، الطريقة القديمة للمستعمرين "فرق تسد" (٦).

وان النزاعات الاقليمية التى نشبت فى النصف الثانى من السبعينات بين بعض الدول الافريقية بعثت فى الغرب الرأسمالى الامل فى شق الوحدة الافريقية والتشهير بافكار التطور التقدمى المستقل وسعى الشعوب الى التقدم الاجتماعى والتأثير الذى تمارسه الاشتراكية العالمية على التطور الدولى.

ان الاتحاد السوفيتى وبقية بلدان الاسرة الاشتراكية التى لا تقتصر على النضال الدائب فى سبيل تثبيت مبدأ تقرير المصير للشعوب والامم فى العلاقات الدولية - وهو الاساس القانونى لتصفية النظام الاستعمارى وعلى ابداء الدعم السياسى والدبلوماسى الى الدول الافريقية، تقدم الى الشعوب التى تخوض نضالا تحرريا مساعدة اقتصادية وعلمية - تكنيكية متنوعة وتقدم لها كذلك المساعدة العسكرية الضرورية فى حالة اطلاق الامبريالية وصنائعها العنان للوسائل غير السلمية لمكافحة الانظمة التقدمية .

وهذه السياسة تنطلق من تعاليم لينين حول الحروب العادلة وغير العادلة . وان نضال الشعوب المستعبدة فى سبيل تحررها والتصدى المسلح للمعتدين يتسمان دوما بطابع عادل. وتكمن الادلة الساطعة على ذلك ، خلال السنوات الاخيرة، فى احداث عامى ١٩٦٧ و١٩٧٣ فى الشرق الاوسط واحداث عام ١٩٧٦ فى انغولا وعام ١٩٧٧ فى اثيوبيا والتى أدت المساعدة الاخوية التى قدمت اثناءها من جانب الاتحاد السوفيتى وكوبا وبقية بلدان الاسرة الاشتراكية الى احباط مخططات المعتدين. ان بلدان افريقيا المتحررة تجد فى شخص الدول الاشتراكية اصدقاء اوفياء مستعدين لا لمساعدتها معنويا وسياسيا واقتصاديا فحسب ، بل ولمساعدتها فى تعزيز دفاعها .

وتشكل صيانة وتعزيز وحدة الدول الافريقية الضمانة لنجاح النضال التحررى المعادى للامبريالية فى القارة. وتساعد على ذلك، بدرجة لا يستهان بها، منظمة الوحدة الافريقية التى تضم دولا ذات سيادة ومن اتجاهات اجتماعية مختلفة.

وتقدم لجنة التحرير لدى منظمة الوحدة الافريقية مساعدة سياسية ومعنوية ومادية وضمنها مساعدة عسكرية الى الحركات التحررية. ولغاية عام ١٩٧٩ كانت هذه اللجنة تضم ممثلى ٢١ بلدا من البلدان ذات التوجه الاشتراكى (تنزانيا، الجزائر، غينيا، جمهورية الكونغو الشعبية وغيرها) والبلدان السائرة فى طريق التطور الرأسمالى (نيجيريا، زائير، ليبيريا وغيرها) على السواء. وتتخذ اللجنة التدابير لتسوية النزاعات بين الدول الافريقية بهدف المساعدة على رص صفوف الفصائل المختلفة للمناضلين فى سبيل التحرر وتصوغ التوصيات وتعد مشاريع القرارات لمنظمة الوحدة الافريقية، وخاصة المتعلقة بعزل ومقاطعة النظام العنصرى فى جنوب افريقيا اقتصاديا وسياسيا.

لقد اقرت الدورة الرابعة والعشرون للجنة التحرير لدى منظمة الوحدة الافريقية (دار السلام، ٨ – ١٣ كانون الثانى (يناير) عام ١٩٧٥) بيانا "حول الاستراتيجية الجديدة فى الحركة التحررية بافريقيا وتشديد نضال الحركات التحررية واعادة تنظيمها". ودعا البيان الدول الافريقية الى الاسترشاد فى موقفها ازاء الحركات التحررية فى افريقيا بالمبادئ الاساسية التالية: تحرير القارة تحريرا كاملا من الانظمة العنصرية والاستعمارية؛ تثبيت المكتسبات التى تم تحقيقها؛ تقديم الدعم الى الحركات التحررية بشتى السبل؛ البحث عن طرق سلمية لحل قضية منح الاستقلال الى ناميبيا وزيمبابوى ومواصلة الكفاح المسلح بهدف التعجيل فى تحرير هذين البلدين. وقد أقرت هذه المبادئ فى الجلسات اللاحقة للجنة وكذلك فى الدورة الثالثة عشرة لاجتماع روساء دول وحكومات البلدان الاعضاء فى منظمة الوحدة الافريقية (موريشوس، ٢ – ٥ تمّوز

(يوليو) عام ١٩٧٦)٠ وأثرت المبادئ المذكورة تأثيرا كبيرا على مجرى النضال التحررى لشعوب جنوب افريقيا ٠

وتعاظم نشاط الدول الافريقية ضد المخططات الامبريالية فى جنوب القارة والرامية الى شل القوى الوطنية والتقدمية فى ناميبيا وتسليم السلطة فى هذه البلاد عمليا الى حكام عملاء موالين للامبريالية ٠ وأدى الموقف الثابت الذى اتخذته الدول الافريقية ، وفى مقدمتها دول المواجهة (موزمبيق، زامبيا وغيرهما) ودعم هذا الموقف بدأب من جانب بلدان الاسرة الاشتراكية الى درء تنفيذ المخططات المذكورة وحرمان دبلوماسية واشنطن من امكانية شق الحركة التحررية فى افريقيا ، كما تسنى لها ذلك فى الشرق الاوسط٠

ونظرا لاشتداد النشاط التخريبى للامبريالية ضد بلدان افريقيا ومنظمة الوحدة الافريقية فى نهاية السبعينات وبداية الثمانينات ومحاولاتها دق اسفين بين البلدان الافريقية ذات التوجه الاشتراكى والدول الافريقية السائرة فى طريق التطور الرأسمالى، فان ثمة سؤال يطرح نفسه وهو باية درجة سيؤثر هذا النشاط والمحاولات على النضال الثورى فى افريقيا ٠ لدى الرد على هذا السؤال لابد، فى رأينا ، من الاخذ بالحسبان ان أساس الوحدة الافريقية متعدد الجوانب٠ فهو خليط ، فى جوهر الامر، من تطلعات الشعوب الافريقية المعادية للامبريالية والاستعمار الجديد٠ ويزداد فيها ادراك تضاد مصالح البلدان النامية والامبريالية ٠ وان الادراك التام لهذه الحقيقة هو وحده الذى يتيح الامكانية للبلدان الافريقية لحل القضايا الاقتصادية والاجتماعية البالغة التعقيد والشاخصة امامها ٠ وتحذر منظمة الوحدة الافريقية دوما من ان النضال ضد الاستعمار الجديد يقتضى جهودا نشيطة ٠

واخيرا ، يبرز للعيان توطد الدول الافريقية ذات التوجه الاشتراكى٠ وهذه الدول كانت ولا تزال روح النضال المعادى للامبريالية الذى تخوضه البلدان المستقلة فى القارة وتقدم

المساعدة الاكثر فعالية الى الحركات التحررية . وتجلى هذا الامر على وجه الخصوص فى تشكيل الدول العربية التقدمية فى فترة ١٩٧٧ - ١٩٧٨ جبهة الصمود والتصدى لسياسة السادات الاستسلامية . وصدرت الدعوات الى تكوين جبهة واسعة معادية للامبريالية فى المؤتمر الدولى الخاص بقضية المرتزقة (كوتونو، كانون الثانى (يناير) عام ١٩٧٨) .

ان تحول النضال من اجل التحرر الوطنى الى نضال فى سبيل التحرر الاجتماعى وضد علاقات الاستغلال عموما، سواء الاقطاعية او الرأسمالية يعتبر السمة المميزة للعملية الثورية العالمية المعاصرة وبضمنها الحركة الوطنية التحررية فى افريقيا . ومن عام لاخر يكتسب هذا الجانب من الحركة التحررية أهمية متزايدة . واقتنعت الشعوب الافريقية بان الاستقلال السياسى الذى احرزته لا يجلب لها بحد ذاته التحرر التام ويبقى وهميا من نواح كثيرة وذلك لانه لا يمكنها بدون الاستقلال الاقتصادى الحقيقى ان تنهض بمستواها المادى والثقافى .

ان شعار النضال فى سبيل الاستقلال الاقتصادى الذى طرح فى البلدان النامية عقب تحقيق السيادة السياسية سرعان ما تحدد بدقة فى مجالين هما المجال الداخلى - النضال فى سبيل تقييد ممارسات الاحتكارات الامبريالية بلا حسيب او رقيب ومن اجل فرض السيادة الوطنية على الثروات الطبيعية وفى سبيل التحولات الاقتصادية والاجتماعية والمجال الخارجي - النضال فى سبيل اعادة تنظيم العلاقات الاقتصادية الدولية .

وفى البداية طرحت البلدان الافريقية مسألة بيع هذه الانواع أو تلك من المواد الخام بشروط اكثر نفعا لها والغاء الاتفاقيات الاقتصادية غير المتكافئة . غير ان جهودها لم تأت بنتائج محسوسة . وعلى العموم ظلت التبعية الاقتصادية للامبريالية، بل واحيانا تعمقت واستمر فى الاتساع البون بين البلدان النامية والدول الرأسمالية المتطورة صناعيا . وغدا واضحا انه من الضرورى، لغرض تحقيق الاستقلال الاقتصادى

التوصل إلى اعادة تنظيم مجمل العلاقات الاقتصادية الدولية السائدة فى اطر الاقتصاد الرأسمالى العالمى. وللبلدان الافريقية التى ترك الاستعمار لاغلبيتها تركة ثقيلة فى المجال الاقتصادى مصلحة، على نحو خاص، فى اعادة التنظيم هذه.

ولم يكن من قبيل الصدفة ان دعا مؤتمر دول عدم الانحياز الذى انعقد بالجزائر عام ١٩٧٣ الى الانتقال نحو اعمال حازمة تهدف الى التعبئة القصوى للموارد الوطنية والدفاع عن مصالحها، سواء على انفراد او بصورة مشتركة. واتخذت الدورة السادسة الخاصة للجمعية العامة للامم المتحدة (نيسان - ايار (ابريل - مايو) عام ١٩٧٤)، بمبادرة البلدان الافروآسيوية، قرارا حول ضرورة اعادة تنظيم العلاقات الاقتصادية الدولية على أسس جديدة عادلة. وفى سنة ١٩٧٤ أقرت الدورة التاسعة والعشرون للجمعية العامة ميثاقا لحقوق الدول والتزاماتها الاقتصادية يثبت على وجه الخصوص المبادئ التى تناضل البلدان الافريقية من اجل اقرارها. وقد تم تأكيد هذه المبادئ فى قرارات الدورة الرابعة لبونكتاد (نايروبى، ايار (مايو) عام ١٩٧٦) والدورة الرابعة عشرة للجنة الاقتصادية التابعة للامم المتحدة والخاصة بافريقيا (الرباط، اذار (مارس) عام ١٩٧٩).

ان الامبريالية، اذ تسعى الى ابقاء الدول الافريقية فى مجال سيطرتها، تشجع بشتى السبل على تطوير العلاقات الرأسمالية فيها. غير انه تنشأ فى القارة الافريقية (وخاصة فى افريقيا الاستوائية) ما يسمى الرأسمالية التابعة التى لا تعتبر نتيجة منطقية لتطور المجتمع المحلى. ومثل هذه الرأسمالية لا يمكنها البقاء الا كشريك خاضع لرأس المال الاحتكارى الاجنبى. وهذا يعنى بالنسبة للبلدان النامية تجديد وتعميق التخلف الاقتصادى والعلمى - التكنيكى.

ان كثرة من دول القارة اذ ترفض مثل هذه الافاق اعلنت الاشتراكية هدفا لتطورها. وتخوض اغلبيتها نضالا دائبا فى سبيل التحرر من النفوذ السياسى للامبريالية واضعاف مواقعها

الاقتصادية ومن اجل تطوير الاقتصاد الوطنى. وتسير البلدان ذات التوجه الاشتراكى فى طليعة النضال من اجل التحولات الديمقراطية والمعادية للرأسمالية وحققت نجاحات مرموقة فى المجال الاجتماعى: فى تطوير التعليم والرعاية الصحية والميادين الاخرى. وهنا يجرى اجتذاب الشغيلة على نطاق واسع الى ادارة الانتاج وشؤون الدولة . واكتسبت حياة الشعب التى لم يطرأ عليها اى تغير على مدى قرون عديدة مغزى جديدا . واليوم لم يعد بالامكان نكران التجربة الايجابية للبلدان الافريقية ذات التوجه الاشتراكى.

بيد انه تنشأ على هذا الطريق كذلك صعوبات كبيرة . ويشكل نشاط رأس المال الخاص خطرا مستمرا مع انّ الدولة فى البلدان ذات التوجه الاشتراكى تضبطه وتراقبه الى حد معين. ولئن كان النهج التقدمى ينقصه الحزم والثبات فان العناصر الرأسمالية تسعى بدعم الامبريالية الى استغلال المصاعب الموضوعية والذاتية للتنمية وارغام قادة البلاد على الانحراف عن طريق التوجه الاشتراكى. وهذا ماحصل بالذات فى مصر حيث لم تفلح القوى التقدمية فى حينه فى تأسيس حزب طليعى قوى ولجم الرجعية التى رفعت رأسها .

ان المصاعب الموضوعية الناجمة عن العدوان الإمبريالى والتخلى عن اتجاه التركيز أساسا على تطوير قطاع الدولة والانتقال الى سياسة "الانفتاح" التى فرضها الغرب والرجعية الداخلية وتقويض العلاقات الودية مع الاتحاد السوفيتى جعلت مصر فى وضع عصيب. غير ان النضال فى سبيل صيانة المكتسبات الاقتصادية والاجتماعية لم ينته بعد وان نتيجته تتوقف ، فى نهاية المطاف ، على الطبقة العاملة المصرية والجماهير الشعبية .

ومع ذلك فان النضال فى سبيل التقدم الاجتماعى بالقارة الافريقية يستمر فى التعمق والاتساع. وثمة كل المبررات للقول ان عدد البلدان التى توجه تطورها نحو الاشتراكية سوف يزداد

فـــى المستـقـبـل باطراد.

ومن مثال البلدان الافريقية ذات التوجه الاشتراكى تتضح بجلاء، ايضا، خاصية هامة أخرى للعملية الثورية فـى البلدان النامية وهى اتساع قاعدتها الاجتماعية وتعاظم دور الطبقة العاملة. وفى مجرى الثورات الوطنية الديمقراطية واضفاء الطابع الراديكالى على التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فى هذه البلدان "تجرى عملية معقدة لتمايز القوى الطبقية واشتداد الصراع الطبقى" (٧). وتنسحب بعض الفئات الاجتماعية والكتل السياسية من الجبهة المعادية للامبريالية وتدخل فى تحالف مع الرجعية المحلية والاجنبية بهدف تقويض التوجه الاشتراكى. ويبدو انه تضيق فى النتيجة قاعدة الثورة. ولكن فى الواقع يجرى العكس وذلك لان فئات اجتماعية جديدة وجديدة ولاسيما شغيلة المدن والقرى الذين لم يسهموا بنشاط قبل ذلك او لم يسهموا اصلا فى النضال السياسى تنخرط فى النضال فى سبيل التحولات الاجتماعية الجذرية وصيانة ومضاعفة المكتسبات التقدمية.

اما فى البلدان ذات التطور الرأسمالى فان عملية انخراط الشغيلة فى النضال السياسى والاجتماعى تجرى ابطأ بكثير، وذلك لان قسما كبيرا من الفلاحين هناك لا يزال مرتبطا بقيود العلاقات العشائرية والقبلية وشبه الاقطاعية ولان البرجوازية لم تستنفد بعد طاقاتها الثورية فى النضال المعادى للامبريالية.

بيد ان الطبقة العاملة بدأت فى السنوات العشر الاخيرة تشارك بنشاط متزايد فى الحياة السياسية للبلدان الافريقية. ويجرى ما تنبأ به لينين فى حينه: "مع اتساع وتعمق الابداع التأريخى للناس ينبغى ان يتعاظم ذلك القسم من جماهير السكان الذى يعد شخصية تأريخية واعية" (٨).

وخلال سنوات الاستقلال ازدادت البروليتاريا الافريقية كما ونوعا على نحو خاص. وتفيد معطيات معهد افريقيا التابع

لاكاديمية العلوم السوفيتية بان عددها يزيد على عشرين مليون شخص. وبالرغم من أن القارة تتميز باحتوائها على عدد هائل من المؤسسات الصغيرة، فان قسما كبيرا من العمال يتركز في المصانع والمناجم الكبيرة. وفي اجمالي عدد العمال الاجراء ازدادت نسبة العمال الصناعيين وبضمنهم العمال الدائميين. ولئن كان القسم الاساسي من جماهير العمال الافارقة يتكون سابقا من العمال الاميين وشبه الاميين وغير الماهرين ففي الوقت الحاضر يزداد عدد العمال الماهرين الذين انهى الكثيرون منهم لا التعليم الابتدائي فحسب، بل والتعليم المتوسط او الثانوي. ويقترن بناء المؤسسات الصناعية الكبيرة الجديدة في افريقيا بنمو تركز القوى العاملة، الامر الذي يتسم بأهمية لا يستهان بها بالنسبة لتعاظم القدرة الثورية للبروليتاريا. وفي هذا المجال يكتسب أهمية كبيرة في ان واحد التركز الانتاجي والتركز الاقليمي للطبقة العاملة في المدن والمراكز الصناعية التي تلعب كقاعدة، كما هو معروف، دورا حاسما في الصراع الطبقي.

ان الطبقة العاملة الافريقية اذ ازدادت كميا وتغيرت نوعيا باتت تظهر نفسها كقوة سياسية مستقلة. وان الطبقة العاملة في البلدان الافريقية التي لها مصلحة اكثر من غيرها في تصفية الاستغلال الرأسمالي تؤيد التحولات التقدمية تأييدا فعالا. وانه لعظيم، على نحو خاص، دورها في البلدان ذات التوجه الاشتراكي بالرغم من ان بعض الانظمة الديمقراطية الثورية لا ترى في البروليتاريا سندا رئيسيا لها. وفي البلدان السائرة في طريق التطور الرأسمالي يشارك العمال في النضال العام من اجل التحولات الاقتصادية والاجتماعية الجذرية ودمقرطة الحياة الاجتماعية والانتقال الى طريق التطور اللارأسمالي.

ان تعاظم نفوذ الطبقة العاملة وايديولوجيتها في افريقيا يتيح في دول كثيرة حل قضية القيادة السياسية

للعملية الثورية بطريقة جديدة . وفى البلدان ذات التوجه الاشتراكى تنفذ هذه المهمة بنجاح، كما هو معروف ، دولة الديمقراطية الوطنية والاحزاب الديمقراطية الثورية من طراز الجبهة الوطنية . بيد انه لوحظت فى عدد من هذه البلدان بعض النواقص فى هذه القيادة (ضعف الانضباط فى الدولة والحزب والاتجاه نحو اضفاء طابع بيروقراطى على الجهاز والصلة غير الكافية مع الجماهير واستبدال قيادة الدولة بالقيادة الحزبية وما شابه) . ومع الاخذ بالحسبان هذه التجربة تبذل فى البلدان التى بدأت بالمضى فى طريق التحولات الاجتماعية التقدمية ، على ما يبدو، المحاولات لاستخدام بعض العناصر من شكل دولة الديمقراطية الشعبية الذى خضع لاختبارات الزمن لغرض القيادة . والمقصود هنا بلدان (مثل انغولا وموزمبيق واثيوبيا)، حيث ازيحت العناصر الاستغلالية من السلطة عمليا وتبدأ الطبقة العاملة بالاضطلاع بدور متزايد فى الحياة السياسية والاجتماعية وتتسلح الاحزاب الديمقراطية الثورية الحاكمة بايديولوجيا الاشتراكية العلمية .

وينتشر على نطاق واسع الاتجاه نحو تأسيس احزاب ديمقراطية ثورية طليعية او تحويل الاحزاب الديمقراطية الثورية من طراز الجبهة الوطنية القائمة الى مثل هذه الاحزاب الطليعية . وقد اقيمت او تقام احزاب مماثلة فى جمهورية الكونغو الشعبية (حزب العمل الكونغولى) وانغولا (الحركة الشعبية فى سبيل تحرير انغولا - حزب العمل) وموزمبيق (جبهة تحرير موزمبيق - فريليمو) وبينين (حزب الثورة الشعبية فى بينين) واثيوبيا .

ويتعاظم فى هذه الاحزاب بصورة ملموظة، دور الطبقة العاملة والشغيلة وتحتل مواقع ايديولوجية اكثر دقة وتعلن الماركسية - اللينينية ايديولوجية لها وتتميز بصلاتها المستقرة مع الحركة الشيوعية والعمالية العالمية .

فقد جاء فى النظام الداخلى لحزب العمل الكونغولى "ان

حزب العمل الكونغولي هو منظمة لطليعة الطبقة العاملة. وهدفه هو بناء مجتمع يقضي فيه على كافة اشكال استغلال الانسان للانسان، مجتمع ديمقراطي واشتراكي. وان القاعدة النظرية التي يبني حزب العمل الكونغولي برنامجه ونشاطه عليه هي الماركسية - اللينينية" (٩).

ان تجربة تطور الثورة في السبعينات في عدد من البلدان ذات التوجه الاشتراكي تبرر الاعتقاد بانه من الممكن، مع حل مهام الثورة، ان تتحول الاحزاب الديمقراطية الثورية الى احزاب ماركسية - لينينية عبر مرحلة وسطى تتمثل في الاحزاب الطليعية للشغيلة.

اما بالنسبة للبلدان ذات التوجه الرأسمالي فان قضية تأسيس احزاب يسارية فيها تعالج تبعا لمستوى تطور الحركة العمالية ووجود الكوادر المعدة ايديولوجيا والقادرة على تطبيق التعاليم الماركسية - اللينينية في ظروف البلد الملموسة.

ان تحليل خصائص المرحلة الراهنة من حركة التحرر الوطني في افريقيا لن يكون كاملا مالم تجر الاشارة الى بعض الاتجاهات السلبية الظاهرة فيها. وعلى وجه التحديد، فقد اظهرت العملية المتسارعة للتمايز الطبقي والاجتماعي بوضوح وجود قوى سياسية في القارة تميل الى التحالف مع الامبريالية: وفي بعض البلدان (مصر، السودان، السنغال، زائير) عززت هذه القوى مواقعها. وثمة قوى سياسية غير ناضجة الى حد كاف وتنطلق عموما من مواقع معادية للاستعمار والامبريالية تميل احيانا الى الرضوخ للضغط الخارجي وتبدي تقلبات في مسائل مبدئية للنضال من اجل تصفية اخر بؤر العنصرية والاستعمار على ارض افريقيا وفي سبيل نيل البلدان المتحررة استقلالها الناجز. وتجلت هذه الاتجاهات، على نحو واضح، في فترة الكفاح المسلح الذي خاضته انغولا المستقلة ضد القوى الموحدة للامبريالية والعنصرية والرجعية الداخلية. ولوحظت هذه الاتجاهات، ايضا، في مواقف عدد من البلدان العربية

والافريقية من الاحداث في القرن الافريقي.

ان الامبريالية لا تزال تملك غير القليل من القدرات للتأثير على كثرة من الدول الافريقية التي يرتبط اقتصادها ارتباطا قويا بالسوق الرأسمالية العالمية. وتستغل الاحتكارات لصالحها الوضع الاقتصادي العصيب الذي نشأ في اغلبية الدول الفتية، خصوصا، بنتيجة ارتفاع الاسعار العالمية للبضائع التي تستوردها وتأثير التضخم وظواهر الازمات الاخرى في العالم الرأسمالي.

وتشكل النفقات العسكرية بندا ثقيل الوطأة بوجه خاص في اقتصاد الدول الافريقية الذي لم تترسخ دعائمه بعد. وتفيد بعض المعطيات بان البلدان الافريقية (ما عدا مصر) انفقت عام ١٩٧٩ للاغراض العسكرية ١٠٢٥٠ مليون دولار (طبقا لسعر صرف الدولار عام ١٩٧٨). وبالرغم من ان هذا المبلغ لا يشكل سوى ٥ر١ - ٢ بالمئة من النفقات العسكرية العالمية السنوية، فان سباق التسلح في افريقيا يجري على العموم بوتائر اسرع مما في الدول المتطورة صناعيا وهذا لا يمكنه الا ان يثير الحذر (١٠).

وبالطبع فان اسباب نمو النفقات العسكرية في بلدان القارة الافريقية مختلفة:

- تتسلح كثرة منها بهدف التصدي للعدوان الامبريالي وخاصة من جانب النظام العنصري في جنوب افريقيا وكذلك لغرض حماية المكتسبات التقدمية.

بيد انه تبرز للعيان عوامل اخرى ايضا:

- ان زيادة القوات المسلحة غالبا ما يمليها الوضع الداخلي وينظر اليها كوسيلة ترتبط بتثبيت الهيبة على الصعيد الافريقي والزعامة في بعض المناطق،

- ان تقوية القدرة العسكرية في بعض البلدان، وهذا خطر على نحو خاص، موجهة نحو تعزيز مطامعها الاقليمية ازاء الدول المجاورة ونحو حل النزاعات الاقليمية الاخرى، الامر

الذى أدى غير مرة الى اشتباكات مسلحة خطيرة بينها؛
- ان بعض الدول تزيد مشترياتها من الاسلحة نظرا للمخططات الامبريالية القائمة لجرها الى الاحلاف السياسية - العسكرية فى الجوهر التى تشكل فى القارة الافريقية تحت رعاية الولايات المتحدة الامريكية وبلدان الناتو الاخرى.

وتلعب العوامل الثلاثة الاخيرة، بلا ريب، دورا سلبيا فى قضية توطيد السلام والاستقرار فى القارة.

وهى تضعف وحدة البلدان الافريقية. والحال ان هذه الوحدة بالذات تعد اكثر الاسلحة فعالية بيد الدول الافريقية فى النضال ضد الامبريالية ومن اجل التقدم الاجتماعى.

ولكن هذه العوامل السلبية لا يمكنها ان تعيق التعمق اللاحق للعملية الثورية فى افريقيا وتوحيد القوى الوطنية والتقدمية والمعادية للامبريالية كافة. ويودنا ان نؤكد، بوجه خاص، على ان العملية الثورية فى القارة غدت فى بداية الثمانينات اكثر نضوجا. ويتجلى ذلك فى اشتداد الوجهة المعادية للامبريالية والتى تتسم بها السياسة الخارجية لاغلبية الدول الافريقية وفى التعاون الاوثق بين قوى التحرر الوطنى وبلدان الاسرة الاشتراكية وفى اتساع مجموعة البلدان ذات التوجه الاشتراكى.

وتعقد كثرة من الدول الافريقية كل آمالها على الاشتراكية. وهذه الدول، اذ تعتمد على الجماهير الشعبية والاستخدام الرشيد للقوى العاملة والموارد، انما تسعى بكل قواها الى تجاوز التطور الرأسمالى العسير بالنسبة لها والذى يتعارض تعارضا تاما كذلك مع تقاليد النزعة الجماعية المشاعية التى تتميز بها افريقيا. وبعد ذلك لا يمكن للمرء ان يستغرب من السرعة الفائقة التى تنتشر بها فى افريقيا الافكار الماركسية - اللينينية التى تكمن قوتها الحيوية العظيمة بالذات فى انها تبين للشعوب الافريقية والشعوب الاخرى الطريق الصائب نحو التقدم الاجتماعى.

وليس من قبيل الصدفة البتة ان تنهال الدعاية الامبريالية بالتهجمات على هذه الافكار زاعمة، بين امور أخرى ، بانها "غير قابلة للتطبيق" فى افريقيا . غير ان الحياة برهنت على ان الماركسية ـ اللينينية ليست فقط قابلة للتطبيق هنا ، بل هى ايضا تعاليم تفسر تفسيرا واقعيا العمليات الاجتماعية الجارية فى البلدان الافريقية مع اخذ خصائصها النوعية بنظر الاعتبار.

وفى الاتحاد السوفيتى يكنون مشاعر التعاطف العميق ازاء التغيرات التقدمية فى القارة الافريقية . وقد أكد ليونيد بريجنيف فى رسالة بعث بها الى الزعماء الافارقة بمناسبة الذكرى العشرين لـ "عام افريقيا" على ان الاتحاد السوفيتى ايد دوما ويؤيد نضال الشعوب الافريقية العادل. وان سياسة الاتحاد السوفيتى تجاه البلدان المتحررة فى افريقيا واضحة ودائبة . وقال ليونيد بريجنيف انه خلافا للدول الامبريالية "لا توجد لدينا مصالح مغرضة على ارض افريقيا . اننا نعارض بحزم نهب الثروات الطبيعية للبلدان المذكورة من قبل الاحتكارات الامبريالية . ونحن خصوم حازمون لكل محاولات التدخل فى الشؤون الداخلية للبلدان الافريقية شأن البلدان الاخرى. وان الاتحاد السوفيتى ضد اقامة الاحلاف العسكرية وشق البلدان الافريقية الى تكتلات متنازعة وضد تأجيج النزاعات الاقليمية وغيرها من النزاعات الموروثة من ايام الاستعمار فى افريقيا" (11).

ان وحدة البلدان الاشتراكية والافريقية فى النضال المعادى للامبريالية من اجل تلبية الحاجات الملحة للشعوب هى وحدها القادرة على تقييد واحباط المخططات والاعمال الخطرة للامبرياليين فى هذه القارة . وقد اظهرت خبرة العلاقات بين البلدان الاشتراكية والافريقية مدى الطابع الفعال والمضمون والمستقر الذى تتسم به روابط الاتحاد السوفيتى مع اصدقائه الصدوقين فى افريقيا فى لحظة الخطر الفعلى على السيادة السياسية .

وتدل خصائص العملية الثورية العالمية فى المرحلة الراهنة واتجاهات تطورها فى القارة الافريقية على ان الظروف للنضال فى سبيل التحرر الوطنى والاجتماعى تغدو هنا ملائمة اكثر فاكثر.

ويعتبر الاتحاد السوفيتى وبقية بلدان الاسرة الاشتراكية السند الرئيسى والثابت لهذا النضال العادل الذى تخوضه الشعوب الافريقية.

الهوامش

(١) مواد المؤتمر السادس والعشرين للحزب الشيوعى السوفيتى، موسكو، ١٩٨١، ص ٤.

(٢) مواد المؤتمر السادس والعشرين للحزب الشيوعى السوفيتى، موسكو، ١٩٨١، ص ١٤.

(٣) انظر: صحيفة "برافدا"، ١٩٧٧، ٢٤ اذار (مارس).

(٤) لينين. المؤلفات الكاملة، المجلد ٣٢، ص ٣٣٧.

(٥) انظر: أ. غروميكو. افريقيا: تقدم وصعوبات وآفاق. موسكو، ١٩٨١، ص ١٥٢.

(٦) مواد المؤتمر السادس والعشرين للحزب الشيوعى السوفيتى، موسكو، ١٩٨١، ص ١٤.

(٧) مواد المؤتمر الخامس والعشرين للحزب الشيوعى السوفيتى، ١٩٧٦، موسكو، ص ١٢.

(٨) لينين. المؤلفات الكاملة، المجلد ٣، ص ٥٣٩ – ٥٤٠.

(٩) 2-ème Congrés extraordinaire du Parti Congolais du Travail du 27 au 31 decembre 1972. Status adoptes par le 2-emecongres. Brazzaville, 1973, p.2.

(١٠) "World Armaments and Disarmament", SIPRI Yearbook, 1980.

(١١) صحيفة "برافدا"، ٣٠ حزيران (يونيو) عام ١٩٧٨.

الماركسية اللينينية والتقدم الاجتماعي

في الدول المتحررة

يوري ايفانوف
الدكتور في التأريخ

يعد الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية السمة المميزة للعصر التأريخي الراهن. وتنسحب هذه العملية، بصورة متزايدة الاتساع، على البلدان المتحررة من نير الاستعمار. ولقد اشتد النزوع الى التحرر الاجتماعي، اشتدادا ملحوظا، في افريقيا ايضا. فهنا بلغ عدد البلدان ذات التوجه الاشتراكي، حتى بداية الثمانينات اكثر من عشرة بلدان تحتل زهاء ثلث اراضي القارة ويقطنها ربع سكانها تقريبا. وتقوم هذه البلدان بتحولات اقتصادية والاجتماعية عميقة وتتصدى للتوسع الاستعماري الجديد في القارة. ولهذا يكتسب تعميم تجربة الدول الافريقية التي سلكت طريق التطور اللارأسمالي أهمية خاصة.

ومعروف ان نظرية سبل التقدم الاجتماعي للدول المتحررة هي قسم مكوّن للنظرية الماركسية - اللينينية في الثورة الاشتراكية. وكان مؤسسا الماركسية - ماركس وانجلس - هما اول من طرحا مسألة ارتباط التقدم الاجتماعي للشعوب المضطهدة بتصفية الاستعمار ومسألة التفاعل المحتمل بين

الحركات المعادية للاستعمار والثورات فى اوربا المدعوة للقضاء على النظام الاستعمارى.

لقد اشار ماركس فى مقال له عام ١٨٥٣ تحت عنوان "النتائج المقبلة للسيطرة البريطانية فى الهند" الى ان هذه السيطرة أمنت وحدة البلاد السياسية وانشأت حرية الصحافة وساعدت على نمو طبقة جديدة مسلحة بالمعارف العصرية وحطمت الطابع المغلق للمشاعية واقترنت ببناء طرق السكك الحديدية – بشير التطور الصناعي. وأكد على "ان سكان الهند لا يمكنهم جنى ثمار نضوج عناصر المجتمع الجديدة التى زرعتها وسطهم البرجوازية البريطانية مالم تتم داخل بريطانيا ذاتها ازاحة الطبقات الحاكمة حاليا من قبل البروليتارية الصناعية او مالم يصبح الهنود انفسهم اقوياء الى درجة كافية بحيث يمكنهم ان يرموا عن كاهلهم النير البريطانى" (١).

وعليه، فان ماركس اعتبر الاطاحة بالنير الاستعمارى أهم شرط لاستخدام الشعوب المضطهدة لانجازات الحضارة الرأسمالية على نطاق واسع، ولازالة التخلف . علما بان هذه الاطاحة، حسب رأيه، كان من الممكن ان تجرى اما عن طريق انتصار البروليتاريا فى الدول الرأسمالية المتطورة واما بنتيجة نضالات الجماهير التى يضطهدها المستعمرون. ومع ذلك فقد اجاز احتمال التفاعل بين هذين الرافدين الثوريين. وعلى وجه التحديد تنبأ ماركس فى بحثه الذى كتبه عام ١٨٥٣ بمناسبة انتفاضة تايبين تحت عنوان "الثورة فى الصين وفى اوربا" بان "الثورة الصينية سوف تلقى شرارة فى اللغم الجاهز للانفجار للنظام الصناعي المعاصر وترغم على نشوب الازمة العامة التى نضجت منذ أمد بعيد والتى ستعقبها مباشرة حين ستنتشر الى الخارج، ثورات سياسية فى القارة" (٢).

وغدا طرح مؤسسى الماركسية لمسألة امكانية الانتقال الى الاشتراكية بتجاوز المرحلة الرأسمالية اسهاما كبيرا لاحقا فى صياغة نظرية سبل التقدم الاجتماعى للشعوب المتخلفة، وبضمنها

الشعوب التى كانت ترزح تحت نير الاستعمار. وفى نهاية السبعينات وبداية الثمانينات من القرن الماضى توصل ماركس، حين افترض ان الثورة الاشتراكية ستحدث فى مراكز النظام الرأسمالى قبل ان تجتاز البلدان الواقعة فى أطرافه مرحلة الرأسمالية المتطورة، توصل الى استنتاج بالغ الاهمية بصدد ان شعوب هذه البلدان يمكنها فى هذه الحالة تجنب "كل المصائب المهلكة للنظام الرأسمالى" (٣).

وتعتبر رسالة فريدريك انجلس الى كاوتسكى فى الثانى عشر من ايلول عام ١٨٨٢ وثيقة هامة لتوضيح قسط مؤسسى الماركسية فى صياغة نظرية التطور اللارأسمالى. فقد اشار فيها الى ان انتصار الاشتراكية فى مراكز النظام الرأسمالى "سوف يقدم مثالا ويمنح قوة على درجة من الجبروت، بحيث ان البلدان شبه المتحضرة ستنجر بنفسها وراءنا؛ سوف تفعل فعلها فى ذلك الحاجات الاقتصادية وحدها. اما مسألة اية اطوار اجتماعية وسياسية سيترتب، انذاك، على هذه البلدان اجتيازها لغاية وصولها ايضا الى التنظيم الاشتراكى فاعتقد انه ليس بالوسع هنا سوى تقديم فرضيات باطلة" (٤).

ولدى صياغته مسألة الانتقال الى الاشتراكية بتجاوز مرحلة التطور الرأسمالية طرح فريدريك انجلس موضوعة "ان البلدان شبه المتحضرة ستنجر بنفسها" وراء الدول التى بنت الاشتراكية وذلك لان "الحاجات الاقتصادية" سترغمها على ذلك (٥). وبعبارة أخرى، فان "الحاجات الاقتصادية" المرتبطة بتصفية التخلف وضرورة استيعاب احدث المنجزات التكنيكية والثقافية للحضارة سوف تساعد، حسب رأى انجلس، على انتقال البلدان المتخلفة الى الاشتراكية. مع العلم ان الاطوار الملموسة لهذا الانتقال لم يكن بالامكان التنبوء بها فى نهاية القرن التاسع عشر وذلك لانه لم تكن انذاك مادة تاريخية ملموسة يتيح تحليلها النظرى القيام باستنتاج ما فى هذا المجال.

وفى سنة ١٨٩٤ اكتسبت فكرة التطور اللارأسمالى تقدما لاحقا فى خاتمة دراسة انجلس "حول المسألة الاجتماعية فى روسيا". فقد جاء فيها ان البلدان التى قيض لها توا السير فى طريق الانتاج الرأسمالى يمكنها ان تستخدم مخلفات الملكية المشاعية والتقاليد الشعبية المطابقة لها "كوسيلة جبارة لاختصار عملية تطورها الى المجتمع الاشتراكى، بدرجة كبيرة... غير ان هذه البلدان المتخلفة لا يمكنها ان تمضى فى طريق عملية التطور المختصرة هذه الا عندما ستجرى ازالة الاقتصاد الرأسمالى فى وطنه وحين ترى البلدان المتخلفة فى هذا المثال "كيف يمكن القيام بذلك"، كيف يمكن وضع القوى المنتجة للصناعة العصرية، كملكية اجتماعية، فى خدمة المجتمع كله عموما" (٦).

فى الاحكام الواردة اعلاه يطرح انجلس مبادئ جديدة بصدد التطور اللارأسمالى. اولا: يتحدث لا عن البلدان المتخلفة عموما بل عن تلك البلدان التى قيض لها السير للتو فى طريق الانتاج الرأسمالى؛ ثانيا: المقصود هنا ان بعض "التقاليد الشعبية" السابقة للرأسمالية يمكن ان تستخدم "لغرض اختصار عملية تطورها نحو المجتمع الاشتراكى، بدرجة كبيرة"؛ ثالثا واخيرا، أكد انجلس الاهمية الكبيرة لقوة الجذب التى يتسم بها، بالنسبة للبلدان المتخلفة، مثال دول الاشتراكية الظاهرة وتجربتها التى تظهر "كيف يمكن القيام بذلك" لتحقيق صيغة "عملية التطور المختصرة" (٧).

وبذلك فان نظرية التطور اللارأسمالى التى صاغها ماركس وانجلس تتلخص فيما يلى:

اولا: بعد انتصار الاشتراكية فى الدول الرأسمالية المتطورة ستنجر الدول المتخلفة، بحكم حاجاتها الاقتصادية، وخاصة، بحكم ضرورة استيعاب احدث منجزات الحضارة، وراء بلدان الاشتراكية الظافرة مجتازة مصائب النظام الرأسمالية. وبالتالى، فان الانتقال الى الاشتراكية فيها ينبغى ان يتم فى وقت لاحق.

ثانيا : فى عملية الانتقال الى الاشتراكية بتجاوز الرأسمالية يمكن استخدام نظام الملكية المشاعية للارض والتقاليد الشعبية المطابقة لها .

ثالثا : ان تحقيق صيغة التطور المختصر يفترض استخدام تجربة البلدان التى بنت الاشتراكية .

وبالطبع، ان مسألة انتقال الشعوب المتخلفة الى الاشتراكية ، بتجاوز مرحلة الرأسمالية المتطورة لم يكن بالامكان حلها فى زمن ماركس وانجلس الا نظريا وانطلاقا من المبادئ العامة للماركسية . اما بعد انتصار ثورة اكتوبر الاشتراكية العظمى فان نظرية التطور اللارأسمالى غدت ثروة للممارسة الثورية ومرشدا للعمل. واقتضى ذلك مواصلة تطويرها نظريا ، الامر الذى قام به لينين.

ان المرحلة الامبريالية من تطور الرأسمالية تطلبت ادخال تعديلات مناسبة فى نظرية وممارسات الماركسية . فالثورة الاشتراكية انتصرت لا فى جميع الدول الرأسمالية المتطورة كما افترض سابقا ، بل فى البداية فى بلد واحد كان يحتل، من حيث مستوى التطور الاقتصادى ، اخر مرتبة وسط الدول الامبريالية . ولكن لينين واصل، فى هذه الظروف ، الذود عن المبدأ القائل بامكانية التطور اللارأسمالى بالنسبة للبلدان المتخلفة . وبمبادرته بالذات أكد فى قرار المؤتمر الثانى للكومنترن حول المسألة القومية ومسألة المستعمرات على ان الجماهير الشعبية فى البلدان المتخلفة سوف تنضم الى الشيوعية ليس من خلال التطور الرأسمالى.

وهذا كان بمثابة طرح جديد، الى حد كبير، للمسألة التى لم يتمكن، بالطبع، لا ماركس ولا انجلس من التكهن بها . وامام شعوب المستعمرات واشباه المستعمرات السابقة افتتحت امكانية الانتقال الى الاشتراكية قبل ان يكون بلوغ ذلك ممكنا فى البلدان الرأسمالية المتطورة . ورأى لينين ان أهم شرطين لتجسيد هذه الامكانية ينبغى ان يكونا الدعاية

لفكرة التطور اللارأسمالي ومعونة البلد الذي حقق الثورة الاشتراكية (٨). وغدت الفكرة القائلة بان البلدان التي انتصرت فيها الثورة الاشتراكية تمارس تأثيرا مباشرا على الشعوب التي تخلصت من نير الاستعمار لا بتجربتها في بناء الاشتراكية التي تحدث عنها ماركس وانجلس فحسب بل وبالدعاية والمساعدة المنتظمة في قضية الانتقال الى الاشتراكية بتجاوز مرحلة التطور الرأسمالية، غدت اغناء خلاقا لاحقا للتعاليم الماركسية حول التطور اللارأسمالي.

لقد صاغ لينين منظومة التدابير العملية الضرورية لهذا الانتقال. ولدى ذلك انطلق من انه بحكم قلة عدد الطبقة العاملة في المستعمرات واشباه المستعمرات السابقة وتشتتها ونقص نضوجها الاقتصادي - الاجتماعي والسياسي "لا يمكن حتى الحديث عن حركة بروليتارية صرفة" (٩). وقال "انه من الممكن بل ومن الضروري تطبيق النظرية والممارسة الشيوعية العامة على الظروف التي يشكل فيها الفلاحون الجماهير الرئيسية". واقتضى هذا الامر بدوره "ترجمة التعاليم الشيوعية الحقيقية المخصصة لشيوعيي البلدان الاكثر تقدما الى لغة كل شعب وتنفيذ المهام العملية التي لابد من تنفيذها فورا والاندماج في النضال المشترك مع بروليتاريا البلدان الاخرى" (١٠). ان تنبوء لينين هذا عن امكانية وضرورة تطبيق النظرية والممارسة الشيوعية العامة في البلدان التي لم يمر القسم الرئيسي من الشغيلة فيها بعد بمدرسة الفبارك والمصانع الرأسمالية، ولا يزال يتكون من فئات الشغيلة غير البروليتارية، قد أكدته اليوم، على نحو ساطع، لا انتصارات الثورات الوطنية التحررية التي جرت تحت قيادة الشيوعيين فحسب، بل ونشاط الاحزاب الديمقراطية الثورية التي اعلنت الماركسية اللينينية ايديولوجية رسمية لها.

وبعد ان عمم لينين خبرة النضال الثوري في المستعمرات السابقة لروسيا القيصرية صاغ المبدأ القائل انه "يمكن ان

يثار وسط الجماهير السعى الى التفكير السياسى المستقبل والى النشاط السياسى المستقل حتى هناك ، حيثما تنعدم البروليتاريا تقريبا" (١١). واشار بهذا الصدد الى ان الجماهير يمكنها الاسهام بقسط هائل فى قضية النضال من اجل الاشتراكية على النطاق العالمى.

وقال لينين "ان تغيرات كبيرة جرت منذ بداية القرن العشرين. وبالذات: ان الملايين ومئات الملايين- عمليا الاغلبية الساحقة من سكان الكرة الارضية تبرز حاليا كعوامل ثورية فعالة مستقلة. وواضح تماما ان حركة اغلبية سكان الكرة الارضية الرامية، فى البداية، الى التحرر الوطنى ستتحول فى المعارك الحاسمة المقبلة للثورة العالمية الى حركة مضادة للرأسمالية والامبريالية وقد تلعب دورا ثوريا اكبر بكثير مما نتوقع" (١٢). وهذا المبدأ اللينينى غدا اسهاما جديدا فى التطوير الخلاق للتعاليم الماركسية حول الطريق اللارأسمالى. واستكمل استنتاج ماركس وانجلس بصدد الدور البارز لدولة الاشتراكية الظافرة بقانون القدرة الكبيرة المعاديةللامبريالية لدى الشعوب المستعمرة والتابعة.

وهكذا، فاستنادا الى التجربة السابقة لتطور العملية الثورية فيما بعد اكتوبر طور لينين بصورة خلاقة، التعاليم الماركسية حول طريق التطور اللارأسمالى. وشكلت تعاليمه الثمينة للغاية أساس سياسة الحزب الشيوعى السوفيتى الرامية الى دعم تطلعات شعوب المستعمرات السابقة، التى لم تمر على العموم بمرحلة التطور الرأسمالية، الى الاشتراكية.

تطوير الحزب الشيوعى السوفيتى والاحزاب الشقيقة لنظرية التوجه الاشتراكى

ان انتقال شعوب روسيا المضطهدة سابقا والتى لم تكن قد تمكنت بعد من اجتياز مرحلة التطور الرأسمالية، الى الاشتراكية تحت قيادة الحزب الشيوعى غدا تجسيدا خلاقا

للتعاليم الماركسية اللينينية حول التطور اللارأسمالى. وقد تم هذا الانتقال فى اطر دولة دكتاتورية البروليتاريا. وتمثلت العوامل الرئيسية التى سببت نجاحه فى تحالف شغيلة اطراف روسيا السابقة السياسى المتين مع البروليتاريا التى قامت بالثورة الاشتراكية، وفى مساعدة الشعوب المتخلفة فى مجال التصنيع، وفى النهوض بالزراعة، وتكوين جمعيات الفلاحين التعاونية، وفى تطبيق الثورة الثقافية. وكل ذلك اتاح تصفية البنى الاجتماعية الرأسمالية والسابقة للرأسمالية، على السواء، فى فترات قصيرة نسبيا.

ان تجربة الحزب الشيوعى السوفيتى فى قيادة سير جمهوريات الشرق السوفيتية نحو الاشتراكية بتجاوز الرأسمالية كانت أساسا للوثائق السياسية الرئيسية البالغة الاهمية للكومنترن حول مسألة المستعمرات. وعلى وجه التحديد، فقد اشير فى موضوعات المؤتمر السادس للكومنترن (عام ١٩٢٨)، المكرسة للحركة الثورية فى البلدان المستعمرة وشبه المستعمرة الى "ان التحالف مع الاتحاد السوفيتى والبروليتاريا الثورية فى الدول الامبريالية يخلق لجماهير الشغيلة فى الصين والهند وكافة البلدان المستعمرة وشبه المستعمرة امكانية التطور الاقتصادى والثقافى الحر والمستقل بتجاوز مرحلة سيطرة النظام الرأسمالى او حتى بتجاوز تطوير العلاقات الرأسمالية اصلا" (١٣).

وفى البرنامج الذى أقره المؤتمر السادس للكومنترن صيغت بدقة المهام الاساسية القريبة للثورة فى البلدان المستعمرة وشبه المستعمرة والتى اتاح حلها الانتقال الى بناء الاشتراكية بتجاوز مرحلة التطور الرأسمالية. وبين هذه المهام أكد بصورة خاصة على ضرورة الاطاحة بسلطة الامبريالية والاقطاعيين والملاكين البيروقراطيين واقامة الدكتاتورية الديمقراطية للبروليتاريا والفلاحين وتأميم المصانع الكبيرة والبنوك وغيرها من الملكية العائدة للامبرياليين ومصادرة وتأميم اراضى الملاكين والكنيسة والاديرة (١٤).

واشير فى وثائق الكومنترن الى ان حل المهام المذكورة كان مرتبطا بتحقيق الثورة الديمقراطية البرجوازية ، أى المرحلة التى تعنى تحضير الممهدات لدكتاتورية البروليتاريا والثورة الاشتراكية . علما انه افترض بانه ستجرى ، مع تعمق الثورة ، مصادرة مصانع البرجوازية "التى تتماول الى تأميم الصناعة الكبيرة" (١٥) وبالتالى تتحول الثورة المعادية للاستعمار والاقطاعية الى ثورة معادية للرأسمالية .

ونص برنامج الكامنترن على صيغ عديدة لتطور العملية الثورية . فقد ورد فى البرنامج "ان فى المستعمرات واشباه المستعمرات ، حيث تلعب البروليتاريا دور القائد والمهيمن ستتحول الثورة الديمقراطية البرجوازية المتواصلة الى ثورة للبروليتاريا . اما فى المستعمرات التى تنعدم فيها البروليتاريا فان الاطاحة بسلطة الامبرياليين ينبغى ان تعنى تنظيم سلطة المجالس الشعبية (الفلاحين) ومصادرة مصانع واراضى الاجانب وتسليمها الى ايدى الدولة" (١٦) .

وبعبارة أخرى ، "أكد برنامج الكومنترن على احتمال اقامة دكتاتورية الفئات غير البروليتارية من الشغيلة والتى تمثل مصالح الفلاحين، قبل كل شئ . وفى الوقت ذاته افترضت فى الصيغتين ضرورة التطور على الطريق اللارأسمالى . وكان الشرط الرئيسى لذلك يكمن فى وجود بلد اشتراكى . جاء فى البرنامج "لدى وجود مراكز الاشتراكية فى شخص الجمهوريات السوفيتية وقدرتها الاقتصادية المتعاظمة تقترب المستعمرات التى تنفك عن الامبريالية اقتصاديا وتتوحد تدريجيا مع المراكز الصناعية للاشتراكية العالمية وتنجرّ الى مسار البناء الاشتراكى، متجاوزة طور التطور اللاحق للرأسمالية كنظام سائد وتحصل على امكانية التقدم الاقتصادى والثقافى السريع" (١٧) .

ان الممارسة الثورية لشعوب المستعمرات واشباه المستعمرات فى المرحلة الثانية من الازمة العامة للرأسمالية أكدت صواب

الافتراضات البرنامجية التى صاغها الكومنترن بمشاركة فعالة من جانب الحزب الشيوعى السوفيتى. وهناك، حينما تمكنت الطبقة العاملة من قيادة الثورة المعادية للاستعمار (مثلا فى شمال فيتنام) نشأت سلطة ديمقراطية شعبية وهى شكل فريد لدكتاتورية البروليتاريا والفلاحين أمن اجراء تحولات اجتماعية عميقة أعدت التربة للانتقال الى بناء الاشتراكية بتجاوز مرحلة الرأسمالية المتطورة.

ولقد اكتسبت دكتاتورية البروليتاريا والفلاحين، فى شكل الديمقراطية الشعبية، منذ خطواتها الاولى، ليس فقط طابعا معاديا للامبريالية والاقطاعية، بل وطابعا معاديا للرأسمالية وذلك لانها اقترنت بنزع ملكية ذلك القسم من البرجوازية الذى تعاون بنشاط مع الامبرياليين. ومثل هذه الثورات كانت تتخطى اطر الثورات الديمقراطية البرجوازية وتغدو، عمليا، قسما مكونا للحركة الاشتراكية العالمية.

وفى المرحلة الثانية من الازمة العامة للرأسماليةلم تتجسد سوى صيغة واحدة من التطور اللارأسمالى قامت فى ظله البروليتاريا بدور القائد المهيمن فى الثورة المعادية للاستعمار. اما الصيغة الثانية المرتبطة بتحقيق الثورة تحت قيادة الديمقراطية الثورية فلم تكتسب انذاك تجسيدا فعليا. والاستثناء هنا كانت منغوليا، حيث اختتمت عام ١٩٤٠ المرحلة الديمقراطية من الثورة وبدأ تحويلها تدريجيا الى ثورة اشتراكية.

ومنذ النصف الثانى من الخمسينات، وفى المرحلة الثالثة من الازمة العامة للرأسمالية، ظهرت تجربة تطور العملية الثورية بمنغوليا فى طائفة كاملة من بلدان افريقيا واسيا. ولئن كان الانتقال الى الاشتراكية بتجاوز مرحلة التطور الرأسمالية قد جرى ابان المرحلة الاولى من الازمة العامة للرأسمالية فى ظروف دكتاتورية البروليتاريا، أساسا، وارسيت بداية هذه العملية ابان المرحلة الثانية بانتصارات الثورات الديمقراطية

الشعبية التى تمت تحت قيادة البروليتاريا ، ففى المرحلة الثالثة ، مرحلة الانهيار النهائى للاستعمار ونشوء وتوطيد المنظومة الاشتراكية العالمية ، افتتحت الامكانيات للانتقال الى طريق التطور اللارأسمالى فى ظروف ، حين يمسك بزمام السلطة ممثلو الفئات غير البروليتارية من الشغيلة . وبعبارة أخرى ، تحولت الفئات غير البروليتارية فى البلدان المستعمرة وشبه المستعمرة سابقا ، ابان المرحلة الثالثة من الازمة العامة للرأسمالية ، الى عامل مستقل للتطور اللارأسمالى، الامر الذى يعتبر دليلا هاما على التغيرات النوعية العميقة فى العملية الثورية داخل اطراف الامبريالية .

ان الظواهر الجديدة فى نضال شعوب البلدان المستعمرة والتابعة سابقا كانت تقتضى تفهما نظريا عميقا . وغدا هذا الامر جانبا هاما من النشاط الايديولوجى للحزب الشيوعى السوفيتى والحركة الشيوعية والعمالية العالمية كلها .

لقد اسهم برنامج الحزب الشيوعى السوفيتى الذى أقره المؤتمر الثانى والعشرون "للحزب عام ١٩٦١ اسهاما كبيرا فى معالجة قضايا التطور اللارأسمالى للدول الاسيوية والافريقية الفتية التى يقودها الديمقراطيون الثوريون. وجاء فى البرنامج "ان مسألة الطريق الذى ستمضى فيه البلدان المتحررة من نير الاستعمار طريق التطور الرأسمالى ام اللارأسمالى ـ هى واحدة من القضايا الجذرية الشاخصة امام شعوبها" (١٨) . واشير فى البرنامج الى "ان طريق التطور اللارأسمالى يضمنه نضال الطبقة العاملة والجماهير الشعبية والحركة الديمقراطية العامة وينسجم من مصالح الاغلبية المطلقة من الامة" (١٩) .

ان التعمق اللاحق للعملية الثورية فى البلدان المتحررة قبيل بداية السبعينات اقتضى ردا على الاسئلة النظرية الجديدة . وفى الستينات اعلنت عن رغبتها فى بناء الاشتراكية ، فى افريقيا وحدها ، كل من غينيا ومالى والجزائر وتنزانيا وجمهورية الكونغو الشعبية ودول أخرى. واظهرت التحولات

الاقتصادية والاجتماعية العميقة التى جرت فيها ان الديمقراطيين الثوريين قادرون على اتباع نهج معاد لا للامبريالية والاقطاعية فحسب ، بل وللرأسمالية ايضا ، نهج يقوض سيطرة الرأسمالية ويرسى الممهدات للانتقال الى بناء الاشتراكية . وهذه الاتجاهات الجديدة فى تطور عدد من البلدان الافرواسيوية تم تحليلها تحليلا عميقا فى وثائق الحزب الشيوعى السوفيتى والاجتماعات العالمية للاحزاب الشيوعية والعمالية .

فقد جاء فى الوثيقة الاساسية للاجتماع العالمى للاحزاب الشيوعية والعمالية عام ١٩٦٩ "ان بعض الدول الفتية سلكت طريق التطور اللارأسمالى ـ الطريق الذى يضمن امكانية ازالة التخلف الموروث من الماضى الاستعمارى وخلق الظروف للانتقال الى طريق التطور الاشتراكى" (٢٠) . وفى الوقت ذاته ، اشير فى الاجتماع الى ان تحقيق اهداف التوجه الاشتراكى والانتقال الى الاشتراكية لا يمكن ان يتما الا بشرط تعاظم دور الطبقة العاملة وتحولها الى قوة طليعية فى المجتمع .

وبحثت قضايا التوجه الاشتراكى فى المؤتمرين الرابع والعشرين والخامس والعشرين للحزب الشيوعى السوفيتى . فقد أكد المؤتمر الرابع والعشرون على ان فى اسيا وافريقيا "بات النضال فى سبيل التحرر الوطنى فى الكثير من البلدان يتحول عمليا الى نضال ضد علاقات الاستغلال، الاقطاعية والرأسمالية على السواء" (٢١) . وفى المؤتمر الخامس والعشرين الذى اشار الى التمايز المتنامى للقوى الطبقية فى الدول الافرواسيوية والفوارق الاجتماعية العميقة فى السياسة التى تتبعها والتناقضات المنبعثة على هذا الاساس تم التأكيد على انه "تجرى فى الكثير من البلدان المتحررة عملية معقدة لتمايز القوى الطبقية ويشتد الصراع الطبقى . ويظهر ذلك باشكال مختلفة . وجرت تغيرات تقدمية جديدة فى الاقتصاد والحياة السياسية للبلدان العربية والافريقية والاسيوية

ذات التوجه الاشتراكى" (٢٢).

واسهم تقرير اللجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفيتى الى المؤتمر السادس والعشرين للحزب والذى حدد السمات الاساسية لنهج التطور اللارأسمالى بقسط كبير جديد فى معالجة قضايا التوجه الاشتراكى. واشير فيه الى انه بالرغم من الفوارق القائمة فى تطور البلدان ذات التوجه الاشتراكى فانه توجد اتجاهات متشابهة. و"انها التصفية التدريجية لموقع الاحتكارات الامبريالية والبرجوازية المحلية الكبيرة والاقطاعيين، وتقييد نشاط رأس المال الاجنبى. انها تأمين المواقع القيادية للدولة الشعبية فى الاقتصاد والانتقال الى تنمية القوى المنتجة بموجب التخطيط وتشجيع الحركة التعاونية فى الريف. انها زيادة دور الجماهير الكادحة فى الحياة الاجتماعية وتعزيز جهاز الدولة تدريجيا بالكوادر الوطنية المخلصة للشعب. انها مناوأة الامبريالية فى السياسة الخارجية لهذه البلدان. وتتعزز فيها الاحزاب الثورية التى تعبر عن مصالح الجماهير الواسعة من الشغيلة" (٢٣).

وبذلك ، لم يكن ثمة أى تقدم فى الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للبلدان الافرواسيوية الا وانعكس فى وثائق الحزب الشيوعى السوفيتى والاجتماعات العالمية للاحزاب الشيوعية والعمالية . وان الحزب الشيوعى السوفيتى الذى يتبع بصرامة المبادئ الماركسية اللينينية ووصايا المؤسسين العظام لهذه النظرية يطور بصورة خلاقة ويغنى، سوية مع الاحزاب الشيوعية الشقيقة ، نظرية التطور اللارأسمالى.

كما ان الحزب الشيوعى السوفيتى والاحزاب الشيوعية تقوم بكل ما فى وسعها لغرض اقامة تعاون اخوى وثيق مع كافة الاحزاب والمنظمات الديمقراطية الثورية وجميع الديمقراطيين الثوريين المناضلين فى سبيل التوجه الاشتراكى لبلدانهم. وفى هذا المجال يعد نموذجا ، مثلا، موقف الحزب الافريقى لاستقلال السنغال. فقد اعلن سكرتير الحزب العام سيدو سيسوكو "ان

الحزب يوجه الجهود نحو تحقيق تحالف واسع بين كافة الوطنيين والديمقراطيين السنغاليين. وهذا التحالف يتيح ايجاد مخرج ديمقراطي من الازمة الناشئة ونيل الاستقلال الحقيقي وكسب المعركة في سبيل التحرر الاقتصادي على طرق التطور اللارأسمالي المؤدية الى الاشتراكية" (٢٤). ويعتبر تعاون الشيوعيين والديمقراطيين الثوريين، سواء على النطاق الوطني او الدولي، أهم شرط للنضال الناجح في سبيل التوجه الاشتراكي.

مساهمة الديمقراطية الثورية

في معالجة قضايا التوجه الاشتراكي

تساعد الديمقراطية الثورية على معالجة قضايا التوجه الاشتراكي، قبل كل شيء، بنشاطها في تنفيذ التحولات الاقتصادية والاجتماعية التقدمية. ويدل خروجها الى المسرح السياسي على التعمق اللاحق للعملية الثورية في البلدان النامية وفي العالم عموما على السواء. وفي الظروف، التي لا تكون البروليتاريا فيها قادرة بعد على قيادة الثورة الوطنية الديمقراطية، فان هذه المهمة تأخذها على عاتقها الديمقراطية الثورية التي تخلق باعمالها الممهدات للانتقال في المستقبل الى بناء المجتمع الاشتراكي.

بيد ان الديمقراطية الثورية لم تدرك دورها في العملية الثورية دفعة واحدة. ففي بداية الستينات كان الكثيرون من ممثليها يأملون في حل قضية ازالة التخلف من دون التدخل الحازم في مجال الملكية الرأسمالية ومن دون اعادة بناء البنى الاجتماعية بصورة جذرية. هكذا كان الامر في بلدان عديدة. ولم يؤيد الديمقراطيون الثوريون الانتقال الى الاشتراكية بتجاوز مرحلة التطور الرأسمالية الا بعد ان اقتنعوا باستحالة تحقيق التقدم بالاساليب الرأسمالية. وكان الدافع لهذا التحول في موقفهم ليس فقط الحاجات الاقتصادية التي تحدث عنها انجلس، بل والتأثير الهائل والواضح لتطور

الدول الاشتراكية التى برهنت على امكانية حل المعضلات الاقتصادية والاجتماعية الرئيسية فى فترات قصيرة تأريخيا .

وفى السبعينات اخذت الرأسمالية تفقد هيبتها ، اكثر فاكثر، فى اعين الافارقة . فقد تقوى سعيهم الى الانتقال نحو طريق التوجه الاشتراكى، الامر الذى تشهد عليه بصورة خاصة الاحداث فى اثيوبيا ومدغشقر وبينين، وكذلك الاتجاهات التى ظهرت فى مجرى النضال التحررى المعادى للاستعمار فى انغولا وموزمبيق وغينيا - بيساو.

وفى البلدان التى يتبع فيها الديمقراطيون الثوريون بدأب سياسة التوجه الاشتراكى يتعاظم دور الشغيلة فى ادارة شؤون الدولة والانتاج. ويساعد على ذلك تطور قطاع الدولة وتكوين جمعيات تعاونية للفلاحين والجهود الرامية الى مكافحة الامية ورفع الوعى والنشاط السياسى للجماهير.

ان النشاط الخلاق للديمقراطية الثورية فى بلدان، مثل انغولا وموزمبيق واثيوبيا وبعض البلدان الاخرى ، يكشف ، بنطاق متسع، عن قدراتها الكامنة الكبيرة فى قضية تهيئة الظروف للانتقال، فيما بعد، الى بناء الاشتراكية بتجاوز مرحلة الرأسمالية المتطورة . وتحظى فى ذلك بدعم جماهير واسعة من الشغيلة . ومن جهتهم يقتنع الديمقراطيون الثوريون بان التدابير الاقتصادية والاجتماعية التقدمية لا يمكنها ان تكون متينة مالم يشارك الشغيلة فى تنفيذها . وتتعاون الديمقراطية الثورية فى مبادراتها ، أوثق فأوثق، مع الدول الاشتراكية ومع الحركة الشيوعية والعمالية العالمية . ويجرى التقارب مع بلدان الاسرة الاشتراكية ، وفى مقدمتها ، الاتحاد السوفيتى، على صعيد الدولة والحزب فى آن واحد.

لقد شهدت السبعينات بداية تغيرات جديدة نوعيا فى ايديولوجية الديمقراطية الثورية . والمعروف انه فى الستينات توصل الديمقراطيون الثوريون الى الاعتراف بالاشتراكية، فى حالات كثيرة ، كما يشير الباحث السوفيتى كارين بروتنتس

بحق، من خلال رفضهم للرأسمالية بصفتها منبع الامبريالية والاستعمار (٣٥). وكانت معتقداتهم، البرجوازية الصغيرة أساسا، تتميز بكونها "انتقالية، خليطة، معتقدات اصطفائية ما بين الاشتراكية البرجوازية الصغيرة والاشتراكية البروليتارية" (٣٦). وكان الكثيرون منهم ينكرون الصراع الطبقي في المجتمع الافريقي ويتمسكون بمختلف نظريات "الاشتراكية القومية".

ومع تعمق العملية الثورية واشتداد الصراع الطبقي توصل الديمقراطيون الثوريون الى استنتاج بصدد بطلان الكثير من المبادئ الايديولوجية التي كانوا يتمسكون بها سابقا. وأدى هذا الامر الى اعتراف الجناح اليساري من الديمقراطية الثورية بالدور الطليعي للطبقة العاملة في الثورة وانتقاله الى مواقع الماركسية اللينينية. وقد اصبحت الماركسية اللينينية في اثيوبيا وانغولا وموزمبيق وبنين وجمهورية الكونغو الشعبية ايديولوجية رسمية للاحزاب الديمقراطية الثورية وباتت تدرس في المعاهد الدراسية.

وبالطبع، فانه من الخطأ المبالغة في أهمية هذه الظاهرة والنظر الى الاحزاب المذكورة كأحزاب ماركسية لينينية. فالامر لا يزال يتعلق بخطوات اولى للديمقراطيين الثوريين في قضية استيعاب أسس استراتيجية وتكتيك الماركسية اللينينية. وقد تجرى على هذا الطريق، بل وستجرى حتما، على ما يبدو، اعمال البحث وتحدث اخطاء وتراجعات معينة قبل ان ينجح الديمقراطيون الثوريون في تطبيق النظرية الماركسية اللينينية في الظروف الملموسة لبلدانهم، تطبيقا كاملا. غير ان ما قيل اعلاه لا ينتقص من الاهمية الكبيرة للتحولات في ايديولوجية الديمقراطيين الثوريين. وهذا الوضع سوف يساعد، بلا ريب، على تعزيز النهج التقدمي الذي اختير من قبلهم.

ومن دون شك، ينبغي ربط الاتجاه الذي ظهر في الاعوام الاخيرة نحو اقامة الدولة الديمقراطية الشعبية، اي دولة

العمال والفلاحين التى يعود الدور القيادى فيها الى البروليتاريا بانتقال الجناح اليسارى من الديمقراطية الثورية الى مواقع الماركسية اللينينية . فقد اعلن الرئيس الموزمبيقى سامورا ماشيل مثلا، عن اقامة السلطة الديمقراطية الشعبية لتحالف العمال والفلاحين. وورد التأكيد فى وثائق مبلا ـ حزب العمل الانغولى على ضرورة النضال فى سبيل الديمقراطية الشعبية . ويعكس موقف الديمقراطيين الثوريين، فى عدة بلدان من دولة الديمقراطية الشعبية عزمهم على غلق قنوات التأثير على سياسة الدولة من قبل العناصر الاستغلالية وعلى ضمان الامكانية للشغيلة للمشاركة فى ادارة الدولة والانتاج.

لقد جاء تأسيس احزاب ديمقراطية ثورية طليعية للشغيلة اسهاما خلاقا كبيرا من جانب الديمقراطيين الثوريين فى قيام دولة التوجه الاشتراكى. وتمارس هذه الاحزاب نشاطها الان فى انغولا وموزمبيق وبينين وجمهورية الكونغو الشعبية واثيوبيا . وكان انتونيو اغوستينو نيتو قد تحدث عن الدور الذى يراد لهذه الاحزاب ان تضطلع به . فقد اشار الى ان الحزب هو القوة القيادية فى الثورة، اما جهاز الدولة فهو الاداة الرئيسية بايدى الطبقة العاملة لتحقيق السيطرة السياسية واقامة السلطة الشعبية تحت قيادة الحزب.

وفى جو التأثير المتزايد لقوى الاشتراكية فى العالم يعجل انتقال الجناح اليسارى من الديمقراطية الثورية الى مواقع الماركسية اللينينية فى تطور العملية الثورية بالقارة الافريقية ويخلق الممهدات الواقعية لتحول الطبقة العاملة فى بلدان التوجه الاشتراكى الى قوة سياسية طليعية فى المجتمع . وفى الوقت ذاته يتوقف نجاح النضال فى سبيل تحرير شعوب افريقيا اجتماعيا، الى حد كبير، على دعم الاشتراكية . فدعم المنظومة الاشتراكية العالمية والحركة الشيوعية والعمالية العالمية بالذات يضمن الامكانية لتطور الثورة الوطنية الديمقراطية الى ثورة اشتراكية .

الهوامـــش

(١) كارل ماركس وفريدريك انجلس، المؤلفات ، المجلد ٩، ص ٢٢٨ — ٢٢٩.

(٢) المصدر السابق ، ص ١٠٣.

(٣) كارل ماركس وفريدريك انجلس، المؤلفات ،المجلد ١٩، ص ١١٩.

(٤) كارل ماركس وفريدريك انجلس، المؤلفات ،المجلد ٣٥، ص ٢٩٨.

(٥) المصدر السابق.

(٦) كارل ماركس وفريدريك انجلس، المؤلفات ،المجلد ٢٢، ص ٤٤٥ — ٤٤٦.

(٧) المصدر الصابق.

(٨) انظر: لينين: المؤلفات الكاملة ، المجلد ٤١، ص ٢٦٦.

(٩) المصدر السابق. ص ٢٤٤.

(١٠) لينين. المؤلفات الكاملة ، المجلد ٣٩، ص ٣٢٩.

(١١) المصدر السابق، ص ٣٣٠.

(١٢) لينين. المؤلفات الكاملة ، المجلد ٤٤، ص ٣٨.

(١٣) التقرير الاختزالى للمؤتمر السادس للكومنترن. الطبعة السادسة . موضوعاته قراراته توجيهاته نداءات، موسكو، ١٩٢٨.

(١٤) انظر: اللينينية . موسكو، ١٩٣٤، ص ٤١٣.

(١٥) المصدر السابق.

(١٦) اللينينية . موسكو، ١٩٣٤، ص ٤١٣.

(١٧) المصدر المذكور، ص ٤١٤.

(١٨) مواد المؤتمر الثانى والعشرين للحـــزب الشيوعـــى السوفيتى. موسكو، ١٩٦٢، ص ٣٥٤.

(١٩) المصدر السابق، ص ٣٥٦.

(٢٠) الاجتماع العالمى للاحزاب الشيوعية والعمالية . موسكو، ١٩٦٩. مجموعة وثائق، براغ ١٩٦٩، ص ٣٠.

(٢١) مواد المؤتمر الرابع والعشرين للحزب الشيوعي السوفيتي. موسكو، ١٩٧١أ، ص ١٨.

(٢٢) مواد المؤتمر الخامس والعشرين للحزب الشيوعي السوفيتي. موسكو، ١٩٧٦، ص ١٤.

(٢٣) المؤتمر السادس والعشرون للحزب الشيوعي السوفيتي (٢٣ شباط (فبراير) - ٣ آذار (مارس) عام ١٩٨١). التقرير الاختزالي. موسكو، ١٩٨١، المجلد ١، ص ٢٩.

(٢٤) المؤتمر السادس والعشرون للحزب الشيوعي السوفيتي (٢٣ شباط - ٣ آذار عام ١٩٨١). التقرير الاختزالي. موسكو، ١٩٨١، المجلد ٣، ص ٢٢٥.

(٢٥) انظر: بروتنتس ك.ن. الثورات الوطنية التحررية المعاصرة. موسكو، ١٩٧٤.

(٢٦) لينين. المؤلفات الكاملة، المجلد ١٢، ص ٣٩.

التوجه الاشتراكي

الغاز كوكيف
دكتور فلسفة في الاقتصاد

أدى الاشتداد اللاحق للاتجاهات الديمقراطية الثورية في افريقيا والذى ارتسم خلال السبعينات الى اتباع دول جديدة طريق التوجه الاشتراكى.

ومن هذه الدول يمكن ان نفرد: المستعمرات البرتغالية السابقة ـ انغولا، موزمبيق، غينيا ـ بيساو، جزر الرأس الاخضر؛ والبلدان التى اقيمت فيها، بعد اعلان الاستقلال، انظمة الاستعمار الجديد مثل داهومى (جمهورية بينين الشعبية حاليا)، جمهورية ملغاسيا (جمهورية مدغشقر الديمقراطية حاليا)؛ والدولة الملكية الاقطاعية ـ اثيوبيا. وكانت هذه البلدان، لغاية ولوجها الطريق التقدمى، تتميز بعضها عن بعض، الى حد كبير، سواء من حيث نظام الدولة السياسى، ام من حيث مستوى التطور الاقتصادى والاجتماعى، وتوصلت الى هدفها بطرق مختلفة. بيد ان تطورها فيما بعد الثورة يتصف بسمات مشتركة الامر الذى يتيح دراسة هذه الدول كمجموعة موحدة من الدول ذات التوجه الاشتراكى.

ان السلطة فى هذه الدول تتركز فى ايدى القوى الديمقراطية الثورية. وكان نشاط هذه القوى، خلال الفترة الاولى، يتميز بالسعى الى اجراء تحولات تقدمية باساليب

مركزية موجهة، بالدرجة الاساسية، من "اعلى". ويشير الباحثون السوفيت الى "ان لهذه الظاهرة - "الثورة من اعلى" - اسبابا تأريخية عميقة" (١). ولهذا فان تحليل اشكال السلطة ووسائل ممارستها لا يمكنه ان يعطى انطباعا صائبا عن جوهر النظام. فمثل هذا المنطلق هو أساس الطريقة الشكلية - الجامدة عقائديا المستخدمة من قبل الباحثين البرجوازيين لدى بحث عمليات نشوء كيان الدولة الوطنى المستقل فى البلدان المتحررة. ويسعى هؤلاء بواسطتها الى تبييض صفحة الانظمة الموالية للامبريالية واتهام الدول التى ترفض طريق التطور الرأسمالى بـ "الاستبدادية".

غير ان الطبيعة الاجتماعية للنظام لا تتحدد بدرجة تمركز السلطة فى ايدى ممثلى هذه الفئة الاجتماعية او تلك، قدر ما تتحدد بمدى تجاوب السياسة المتبعة مع مصالح الشعب الحقيقية. ولا بد من الاشارة بهذا الصدد الى ان الطابع العسكرى، بصورة اساسية، للانظمة فى البلدان قيد البحث اضطلع بدور كبير فى النضال ضد الرجعية الداخلية والخارجية ومن اجل الغاء المعاهدات والاتفاقيات غير المتكافئة مع الدول الغربية وفى سبيل اجلاء القوات الاجنبية ومصادرة وتأميم ملكية المستعمرين السابقين والاحتكارات الاجنبية. وكل ذلك ساعد على تعزيز استقلالها السياسى وبناء اقتصادها الوطنى.

لقد غدا توطد مواقع القوى الديمقراطية الثورية فى افريقيا ممكنا بفضل الدعم النزيه من جانب الاتحاد السوفيتى وعدد من الدول الاشتراكية الاخرى. غير ان سياسة البلدان الاشتراكية هذه لا يجمعها اى جامع مع نهج التأجيج المصطنع للثورات والانتفاضات الذى ينسب الى الاتحاد السوفيتى. ان النظرية الماركسية - اللينينية تنطلق من ان الثورة لا يمكنها ان تكون ناجحة وتعود بالفائدة على قضية التحرر الاجتماعى الا فى حالة نضوج الظروف الموضوعية لها داخل البلاد.

وتدل على ذلك دلالة مقنعة احداث السبعينات فى افريقيا.

فانغولا ومدغشقر وبنين وموزمبيق وغينيا ـ بيساو وجزر الرأس الاخضر واثيوبيا، مع انها بلدان مختلفة جدا الا ان عوامل واحدة حددت، فى نهاية المطاف، انتقالها الى التوجه الاشتراكى. وبذلك تأكدت صحة القول الوارد فى تقرير اللجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفيتى الى المؤتمر الرابع والعشرين للحزب بصدد ان النضال فى سبيل التحرر الوطنى يتحول، عمليا، فى دول كثيرة الى نضال ضد كافة علاقات الاستغلال (٢).

تحرر المستعمرات البرتغالية

كان الشعب الانغولى بحاجة الى اربعة عشر عاما لتصفية الاستعمار البرتغالى واقتضى زهاء عامين اخرين للذود عن الاستقلال المحرز فى ظروف تدخل جمهورية افريقيا الجنوبية العنصرية ومكائد القوى المضادة للثورة والموالية للامبريالية. وقادت المنظمة الوطنية حقا، الحركة الشعبية فى سبيل تحرير انغولا (مبلا)، منذ البداية، نضال الشعب الانغولى.

ويمكن تقسيم تأريخ الحركة الوطنية التحررية فى انغولا منذ نشوء مبلا فى كانون الاول (ديسمبر) عام ١٩٥٦ الى ثلاث فترات : ١ ـ البحث عن وسائل واشكال النضال الاكثر فعالية (١٩٥٦ ـ ١٩٦١)؛ ٢ ـ شن الكفاح المسلح على نطاق واسع واحراز الاستقلال (١٩٦١ ـ ١٩٧٥)؛ ٣ ـ حماية مكتسبات الثورة الوطنية التحررية والشروع ببناء انغولا جديدة (منذ اعلان الاستقلال وحتى الوقت الحاضر).

واثناء الفترة الاولى سعت مبلا الى احراز الاستقلال بالوسائل السلمية، ولكن ذلك لم يفض الى الهدف المقرر. وهذا الوضع، الى جانب اشتداد الملاحقات ضد مبلا ارغما هذه المنظمة الوطنية على انهاض الشعب للكفاح المسلح. واعطى تطور العملية التحررية فى القارة الافريقية برمتها زخما لنضالات الجماهير الشعبية فى انغولا ضد الاستعمار.

وتشمل الفترة الثانية حرب التحرير الاولى. وابان الكفاح

المسلح فى سبيل التحرر الوطنى اكتسبت المبادئ الفكرية لمبلا تطورا لاحقا . وكانت مهمة تعزيز الاستقلال ترتبط ارتباطا لا ينفصم بالتحولات الاجتماعية التقدمية . ولئن إشير فى برنامج مبلا الى اقامة نظام العدالة الاجتماعية فقد جرى الحديث فى لائحة اعلان جمهورية انغولا الشعبية المستقلة عن "بناء مجتمع لامكان فيه للمستغلين (بكسر الغين) والمستغلين (بفتح الغين)" (٣).

وفى غينيا - بيساوتأسس حزب الاستقلال الافريقى فى ايلول (سبتمبر) عام ١٩٥٦. وكان الثوريون الشباب الذين يقودهم اميلكار كابرال يأملون فى ان ترغم انتفاضات سكان المدن الكادحين، التى تحولت الى احتجاج وطنى عام موحد، المستعمرين على حل قضية منح الاستقلال الى البلاد سلميا .ولهذا الغرض شكلوا مجموعات سرية فى الموانئ والمصانع وأنهضوا شغيلة المدن للنضال الاضرابى فى سبيل حقوقهم.

لقد كان لتوسيع الصلات مع فئات الشغيلة فى المدن أهم النتائج بالنسبة لحزب الاستقلال الافريقى ذاته : فقد أخذ يتحول تدريجيا من حزب قليل العدد وبرجوازى صغير من حيث قوامه الاجتماعى الى منظمة لجماهير الشغيلة تثبت العناصر الديمقراطية الثورية مواقعها فى قيادتها .

ان اطلاق الرصاص على المظاهرة السلمية لعمال الموانئ فى بيساو يوم ٣ آب (اغسطس) عام ١٩٥٩ واعمال الملاحقات التى تبعتها ضد الوطنيين حملت قيادة حزب الاستقلال الافريقى على اعادة النظر فى تكتيك النضال الثورى. واتخذ فى اجتماع سرى للحزب فى بيساو فى ايلول (سبتمبر) عام ١٩٥٩ قرار بالانتقال الى الكفاح المسلح. وطرحت مهمة توسيع جبهة النضال عن طريق اجتذاب الفلاحين وتحويل الريف الى قاعدة لحركة الفدائيين. ولهذا الغرض تقرر تنشيط العمل السياسى وسط السكان وايلاء اهتمام خاص الى نبذ الخصومات القومية التى كان المستعمرون البرتغاليون يؤججونها فى الريف الغينى. وصيغ

آنذاك شعار المنظمة الرئيسي الذى اصبح فيما بعد شعار الحزب ـ "الوحدة والنضال!".

لقد اتسم اجتماع كادرات الحزب القيادية في بداية عام ١٩٦٠ باهمية بالغة بالنسبة لتوسيع جبهة النضال الوطني التحرري. وتوصل المشاركون فيه بالاجماع الى استنتاج حول ضرورة توحيد قوى وطنيي غينيا ـ بيساو وجزر الرأس الاخضر وتحويل حزب الاستقلال الافريقي الى هيئة قيادية موحدة للنضال المعادي للاستعمار. وتقرر آنذاك ، ايضا ، تغيير اسم المنظمة الى الحزب الافريقي لاستقلال غينيا وجزر الرأس الاخضر (بايغك). وانتخب اميلكار كابرال سكرتيرا عاما للحزب.

وادخلت في برنامج الاعداد السياسي لمحاربي بايغك دراسة الماركسية ـ اللينينية والتجربة الثورية للشعوب الاخرى. ووجه كابرال الحزب نحو القيام بعمل جدي دقيق جهيد وطويل لتعبئة الجماهير وتوسيع قاعدة الانتفاضة المعادية للاستعمار.

وفي عملية التحضير للكفاح المسلح اعلنت قيادة بايغك عن عزمها على خدمة مصالح الفلاحين وسكان المدن الكادحين الذين يشكلون جميع سكان البلاد تقريبا . ونص برنامج بايغك (اقر في كانون الثاني (يناير) عام ١٩٦٢) الذى اعد بمراعاة ظروف البلاد المتميزة على التدابير التي كان بامكانها ، حسب رأي القيادة ، ان تضمن ارساء الاسس لبناء صرح حياة جديدة . وتضمن برنامج الحزب التصفية التدريجية لاستغلال الانسان للانسان وكافة اشكال اخضاع الفرد للمصالح والمنافع المهينة لبعض الاشخاص او المجموعات او الطبقات (٤). وساعد اقرار البرنامج على مواصلة توسيع الحركة الوطنية التحررية والتفاف جماهير الشغيلة الواسعة حول بايغك.

وفي شباط (فبراير) عام ١٩٦٤ انعقد المؤتمر الاول لبايغك الذى رمز الى بداية مرحلة جديدة كبيرة في حياة الحزب والشعب. واتخذ المؤتمر قرارا بالغ الاهمية حول اعادة

تنظيم القيادة السياسية ـ العسكرية وبناء جيش نظامي وميليشيا شعبية وتنظيم الحياة على الاراضي المحررة.

ان القيادة البارعة والحماس والوعي العالي لدى الوطنيين أدت الى تحول بايغك الى قائد مباشر وحيد للكفاح التحرري المسلح لشعبي غينيا "البرتغالية" وجزر الرأس الاخضر والى طليعة معترف بها في النضال من اجل تأسيس دولة مستقلة واقامة نظام ديمقراطي وتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي. وفي عام ١٩٧٢ جرت على ٧٢ بالمئة من اراضي المحررة، لاول مرة في تأريخ البلاد، انتخابات ديمقراطية حرة الى الجمعية الشعبية الوطنية وبدأ العمل لاعداد الدستور.

وفي العشرين من كانون الثاني (يناير) عام ١٩٧٣ اغتالت القوى الامبريالية بايدي القتلة المرتزقة اميلكار كابرال السكرتير العام للحزب بامل ارباك بايغك واضعاف النضال الوطني التحرري في افريقيا. غير ان هذا الامل لم يتحقق. وبعد مقتل كابرال انعقد المؤتمر الثاني لبايغك (تمّوز (يوليو) عام ١٩٧٣) الذي حدد مهام الحزب في المرحلة الجديدة من تطور البلاد وفي ظروف الدولة المستقلة. وفي الرابع والعشرين من ايلول (سبتمبر) عام ١٩٧٣ اعلنت الدورة الاولى للجمعية الشعبية الوطنية قيام جمهورية غينيا ـ بيساو الديمقراطية الثورية المعادية للاستعمار.

وفي سنة ١٩٧٧ انعقد المؤتمر الثالث لبايغك الذي حدد الاتجاهات الاساسية للتطور الاقتصادي ـ الاجتماعي والسياسي لجمهورية غينيا ـ بيساو المستقلة. واقر المؤتمر دستورا جديدا للبلاد وصادق على نظام الحزب الداخلي وبرنامجه.

وتم في وثائق المؤتمر التأكيد على ان مهمة الحزب الرئيسية تكمن في بناء مجتمع لامكان فيه لاستغلال الانسان للانسان.

اما جبهة تحرير موزمبيق (فريليمو) فقد اقيمت من قبل البطل الوطني ادواردو موندلانيه وذلك عن طريق توحيد

المنظمات الثلاث المعادية للاستعمار والتى كانت تمارس نشاطها فى المهجر. وفى سنة ١٩٦٤ بدأ تحت قيادة فريليمو الكفاح المسلح ضد الاستعمار البرتغالى واختتم بمجئ جبهة تحرير موزمبيق الى السلطة.

وجاء فى دستور جمهورية موزمبيق الشعبية، (المادة الثانية)، الذى بدأ سريان مفعوله يوم اعلان الاستقلال فى الخامس والعشرين من حزيران (يونيو) عام ١٩٧٥ "ان جمهورية موزمبيق الشعبية هى دولة ديمقراطية شعبية تتوحد فيها قوى السكان الوطنية كافة بهدف بناء مجتمع جديد خال من استغلال الانسان للانسان..." (٥).

وتتسم اللقاءات الشخصية بين قادة البلدان ذات التوجه الاشتراكى والقادة السوفيت باهمية كبيرة بالنسبة لتطوير صلات هذه البلدان مع الاتحاد السوفيتى.

وفى ايار (مايو) عام ١٩٨٣ زار الاتحاد السوفيتى وفد حزبى حكومى من جمهورية انغولا الشعبية برئاسة جوزيه ادواردو دوش سانتوش رئيس مبلا - حزب العمل، رئيس جمهورية انغولا الشعبية. وجاءت هذه الزيارة دليلا جديدا على الصلات المتوطدة بين البلدين. وتبادل الجانبان الاراء حول تطور الوضع الدولى واشتداد خطر الحرب، واعير اهتمام خاص الى الوضع فى جنوب افريقيا. وتم ابان الزيارة توقيع عدد من الوثائق الهامة المتعلقة بالتعاون الثنائى فى المجالين الاقتصادى والثقافى.

تصفية نظامى الاستعمار الجديد فى بينين ومدغشقر

يشهد تعاظم النضال الوطنى التحررى فى السبعينات وانتهاج دول مثل بينين ومدغشقر طريق التحولات الاقتصادية والاجتماعية العميقة على افلاس الاساليب الاستعمارية الجديدة فى الاستغلال الدول النامية. ولقد اظهرت الحياة ان الاستعمار لا يزول مع تصفية الانظمة الاستعمارية. فالدول الامبريالية تواصل

استنادا الى سيطرة احتكاراتها فى اقتصاد البلدان المتحررة، استغلالها الاقتصادى للبلدان التى نشأت على انقاض الامبراطوريات الاستعمارية، وتسعى للحيلولة دون احراز هذه البلدان الاستقلال الحقيقى. فمدغشقر وداهومى (بينين حاليا) نالتا الاستقلال رسميا عام ١٩٦٠، غير انهما بقيتا لفترة طويلة فى وضع الدول الخاضعة لسيطرة الاستعمار الجديد. ولم يتم وضع حد نهائى لذلك الا بعد التحولات الثورية التى جرت فى السبعينات.

ولعبت الرجعية الداخلية، المتمثلة فى شخص الاقطاعيين وقسم من الشيوخ التقليديين والبرجوازية البيروقراطية والمثقفين المتربين بروح برجوازية، دور المنفذ الرئيسى لسياسة الاستعمار الجديد فى هذين البلدان. ففى مدغشقر، مثلا، تسلم زمام السلطة بعد اعلان الاستقلال عام ١٩٦٠ الحزب الاشتراكى الديمقراطى الذى أسسه تسيرانانا عام ١٩٥٦ تحت رقابة وحماية السلطات الاستعمارية. وهذا الحزب الذى يمكن ان ينسب بحق الى الجناح اليمينى من الاشتراكية الديمقراطية الدولية لم يضع، رغم تحايله بشعار "الاشتراكية الملغاسية" الغامض اية مبادئ نظرية واضحة لسياسته. اما النشاط العملى لقيادته القائم على معاداة الشيوعية و"التعاون" مع الاحتكارات الاجنبية فقد ألحق ضررا بالغا بالمصالح الوطنية للشعب الملغاسى. وتجلى هذا النهج، على وجه الخصوص، فى السياسة الخارجية القائمة كليا على عزل مدغشقر عن الدول الاشتراكية والبلدان النامية التقدمية والسير المطلق فى فلك الدول الامبريالية.

ان طابع العلاقات مع المتروبول السابق - فرنسا الذى حددته اتفاقيات عام ١٩٦٠ كان يقيد، بدرجة كبيرة، سيادة مدغشقر وداهومى واستقلالهما الوطنى. وكانت كافة الحسابات المالية لهذين البلدين تخضع، لكونهما عضوين فى "منطقة الفرنك" الى رقابة الخزينة الفرنسية. وفرض المتروبول السابق عليهما التزامات عسكرية واتفاقيات اقتصادية وضريبية غير

متكافئة واتفاقيات حول تقديم ضمانات الى المستثمرين الاجانب وما شابه. وبفضل هذه وغيرها من الاتفاقيات احتفظت فرنسا لنفسها بامكانيات واسعة للسيطرة على النشاط الحكومي والادارى والمالى للبلدين.

وعليه فان نظامى الاستعمار الجديد اللذين اقيما فى مدغشقر وداهومى كانا ينسجمان كليا مع مصالح رأس المال الاحتكارى الاجنبى. وكانت الاعمال الرأسمالية الخاصة تتطور فيهما بشتى السبل، مع ان ذلك كان يموه، احيانا، بشعارات ديماغوجية مختلفة. وعلى وجه التحديد حاول الحزب الاشتراكى الديمقراطى الحاكم فى مدغشقر ابتكار "طريق ثالث" للتطور يمكنه ان يوفق بين الرأسمالية والاشتراكية. وعمليا ساعد مثل هذا الموقف على تطوير العلاقات الرأسمالية.

بغية التعويض عن تضعضع مواقعها الاقتصادية والسياسية فى المستعمرات السابقة، الى حد معين، اضفت الدول الامبريالية أهمية كبيرة على ابقاء تواجدها العسكرى هناك. فقد احتفظت فرنسا فى مدغشقر بقواعدها العسكرية التى كانت اكبرها القاعدة العسكرية الجوية فى ايفاتو والقاعدة العسكرية البحرية فى دييغو - سواريس.

ان النهج السياسى للبلدان الخاضعة للنفوذ الامبريالى يتعارض مع المصالح الجذرية للشعوب الافريقية. ففى مثل هذه البلدان لا تجرى تحولات اقتصادية واجتماعية ولا يعار اهتمام لانشاء وتعزيز قطاع الدولة فى الاقتصاد. ولا تملك الدولة، فى جوهر الامر، اية وسائل فعالة للاشراف على الحياة الاقتصادية ويتلخص دورها التنموى فى "املاء الفراغات" هناك، حيثما تبدو الظروف غير ملائمة لرأس المال الخاص. ويبقى المستوى المعاشى للسكان فى هذه البلدان منخفضا للغاية. فمثلا، بلغ الدخل السنوى للفرد الواحد من السكان فى مدغشقر عام ١٩٧٠ مقدار ١١٠ دولارات فقط.

وأدت السنوات الطويلة للاستغلال الاستعمارى والاستعمارى

الجديد الى عواقب عسيرة فى داهومى ايضا . فقد لحق ضرر كبير باقتصادها الوطنى الذى وقع فى دوامة ازمة طويلة تجلت ،قبل كل شىء، فى الوتائر المنخفضة لنمو الناتج الداخلى الاجمالى وازدياد البطالة وغيرهما . وحصل ركود كبير فى الانتاج الزراعى الذى يشكل أساس اقتصاد البلاد . وانخفض الى حد كبير ، خصوصا (بمرتين تقريبا فى سنة ١٩٧٢ بالمقارنة مع سنة ١٩٧٠) انتاج منتجات نخيل الزيت ـ مادة التصدير الرئيسية . وغدا العجز المزمن فى ميزانية الدولة وازدياد ديون الدولة التى بلغ مقدارها مقدار ميزانية الدولة السنوية تقريبا وفساد موظفى الحكومة ظواهر اعتيادية .

واظهرت الرأسمالية عجزها الواضح، على نحو خاص ، ابان ازمة المواد الخام والازمة النقدية اللتين نشبتا فى النصف الاول من السبعينات، وحاولت الاحتكارات ايجاد مخرج من المصاعب عن طريق القاء قسم كبير من عواقب الازمتين على عاتق البلدان النامية . وان المأزق الذى بدت فيه البلدان الافريقية ساعد على تغيير الوضع السياسى فى القارة . فقد اقتنعت شعوب بلدان افريقية كثيرة من تجربتها الخاصة بان طريق التطور الرأسمالى لا آفاق له . واشتد فى العديد من البلدان النضال ضد المستغلين المحليين والاجانب وفى سبيل التحولات الجذرية .

ففى مدغشقر تراكم خلف واجهة "الاستقرار" و"الانسجام الاجتماعى" على مدى سنوات طويلة غضب فئات واسعة من السكان وتحول الى نضالات جماهيرية كبيرة ضد السلطات، وعقب انتفاضة الفلاحين التى وقعت فى محافظة توليار الجنوبية ربيع عام ١٩٧١ والتى قمعتها القوات الحكومية بوحشية بدأت فى تاناناريفو فى ايار (مايو) عام ١٩٧٢ نضالات الطلبة والعاطلين عن العمل. ومما له دلالته ان الحركة الطلابية التى طرحت مطالب محدودة حظيت ، خلال فترة قصيرة ، بدعم اغلبية الاحزاب والتكتلات السياسية والاتحادات النقابية . وكل هذه كانت

موحدة، رغم اهدافها المختلفة، فى سعيها الى القضاء على النظام المفضوح. وكانت ابعاد النضالات واسعة الى درجة، بحيث ان التدابير التعسفية التى قتل فى العاصمة بنتيجتها ٣٤ شخصا، عجزت عن ايقافها. واضطرت الحكومة التى فقدت سيطرتها على الوضع فى البلاد لتسليم السلطة الى ايدى العسكريين بقيادة الجنرال رامانانتسوا رئيس الاركان العامة الذى شكل حكومة جديدة.

فى الفترة من ايار (مايو) عام ١٩٧٢ الى كانون الاول (ديسمبر) عام ١٩٧٥ والتى يمكن ان توصف، وثمة كل ما يبرر ذلك، بانها فترة حاسمة فى تأريخ مدغشقر المستقلة، جرت احداث بالغة الاهمية وفاصلة فى المجال السياسى ـ الايديولوجى ايضا. ففى مجرى الصراع السياسى الذى تفاقم، بدرجة لا مثيل لها من قبل، بين انصار النظام المخلوع الذين ازيحوا من السلطة السياسية، ولكنهم لم يتخلوا عن مواقعهم، وبين القوى الديمقراطيةُ التى دعمت التحولات التقدمية للقيادة العسكرية كان يتقرر مصير الثورة الوطنية الديمقراطية. وفى الوقت ذاته، وفى ظروف الضغط من اليمين واليسار وتعاظم نفوذ مجموعة الضباط ذوى الميول الاكثر راديكالية وعلى رأسهم راتسيماندرافا وراتسيراكا كان يتبلور منطلق القادة العسكريين الايديولوجى الذى تكون بصورة نهائية فى النصف الثانى من عام ١٩٧٥ فى الوثيقة التى اطلق عليها اسم ميثاق الثورة الاشتراكية الملغاسية. وكانت الحصيلة المحددة لهذه الفترة المعقدة للغاية فى تأريخ ملغاسيا هى نتائج الاستفتاء العام الذى جرى فى كانون الاول (ديسمبر) عام ١٩٧٥. فابان التصويت استحسن الشعب الملغاسى ميثاق الثورة الاشتراكية الملغاسية بصفتها الوثيقة البرنامجية الاساسية للدولة. واقر الدستور الجديد القائم على مبادئ الميثاق. واصبح ديديه راتسيراكا رئيسا للجمهورية.

وفى الثورة الديمقراطية التى حصلت فى بينين يمكن

ابراز مرحلتين اساسيتين. المرحلة الاولى استمرت من تشرين الاول (اكتوبر) عام ١٩٧٢ الى تشرين الثانى (نوفمبر) عام ١٩٧٤ . وفى هذه المرحلة كانت الحكومة الثورية العسكرية تقتصر، كقاعدة، على اقرار واعلان البرامج التقدمية لاعادة البناء الاقتصادى - الاجتماعى. ولم يمس النشاط العملى للحكومة المذكورة أسس الدولة ورأس المال الاجنبى فى البلاد ولم يؤد الى تغيرات اجتماعية كبيرة. وظلت صلات البلاد الخارجية متجهة، بالدرجة الاساسية، نحو الدول الرأسمالية.

وفى نهاية عام ١٩٧٤ غيرت مجموعة من الضباط التقدميين ذوى الاراء الماركسية اتجاه البلاد. وبدأت المرحلة الثانية من تطور ثورة بينين والتى رمزت الى اقرار النهج التقدمى لتطور جمهورية بينين الشعبية. وقد اعلن كيريكو رئيس جمهورية بينين الشعبية فى ابومى فى تشرين الثانى (نوفمبر) عام ١٩٧٤ "ان المستقبل الوضاء للمجتمع البينينى يرتبط ارتباطا عضويا بالاشتراكية ... وان اعمالنا الثورية تستند الى الفلسفة الماركسية اللينينية" (٦).

انهيار الاقطاعية فى اثيوبيا

تطورت الثورة باثيوبيا فى وضع معقد للغاية، ناجم عن مقاومة الزعامة الاقطاعية الضارية للحركة التقدمية وعن محاولات قمعها بمساعدة قوى خارجية. والثورة الاثيوبية التى بدأت كحركة برجوازية ديمقراطية ضد العلاقات الاقطاعية تحولت بنتيجة التناسب الملائم للقوى داخل الحركة وتسلم الديمقراطيين الثوريين لقيادتها الى ثورة وطنية ديمقراطية معادية للامبريالية. فقد كتب الباحث السوفيتى اوليانوفسكى يقول "ان الثورة الاثيوبية هى برهان عملى ساطع على المبادئ النظرية للماركسية - اللينينية بصدد دولة الديمقراطية الوطنية والمرحلة الوطنية الديمقراطية من الثورة التى تتخطى حدود الثورات البرجوازية الكلاسيكية، وبصدد وجهة هذه الثورة

المعادية للاقطاعية والامبريالية والمعادية، بدرجة معينة، للرأسمالية، واخيرا، بصدد ان هذه الثورة تفتح الامكانية، فى حالة قيادتها بصورة صحيحة للتوجه الاشتراكى الشامل وطريق التطور اللارأسمالى باتجاه الاشتراكية" (٧).

وتكمن خاصية الثورة الوطنية الديمقراطية باثيوبيا فى ان هذا البلد انتقل الى التوجه الاشتراكى فى سياق تصفية البنى الاقطاعية وشبه الاقطاعية .وحتى بداية عام ١٩٧٤ كان تخلف العلاقات البضاعية - النقدية وضيق السوق الداخلية وسيطرة رأس المال الاجنبى فى اهم قطاعات الاقتصاد والوضع البائس لجماهير الشغيلة، سمات مميزة للاقتصاد الاثيوبى. وكانت نسبة الامية وسط السكان تبلغ ٩٠ بالمئة ولم يكن باستطاعة ٨٠ بالمئة من الاطفال التردد على المدارس. واكتسبت المسألة الزراعية حدة خاصة - كانت قرابة ٩٠ بالمئة من الاراضى تعود الى كبار الاقطاعيين الذين كان الامبراطور والكنيسة يحتلان مكانا بارزا وسطهم. ومع ان الحكومة اعلنت غير مرة عن عزمها على تحسين الوضع الذى هضمت فى ظله حقوق الفلاحين - المستأجرين المعدمين، الا انها لم تقم باى شىء عملياً لتغيير العلاقات الاقطاعية.

وبنتيجة سياسة حكومة هيلى سيلاسى الداخلية المعادية للشعب اشتد فى البلاد، اكثر فاكثر، غضب الجماهير وتفاقمت التناقضات الداخلية، الامر الذى خلق التربة لانفجار اجتماعى عارم. وبرزت بحدة مسألة الدمقرطة السياسية والتحولات الاقتصادية بصفتها مهمة موضوعية بالغة الاهمية لاعادة البناء الاجتماعى. بيد ان الامبراطور وحاشيته قاموا بكل ما فى وسعهم من اجل الحفاظ على النظام البالى وتجاهلوا مصالح الشغيلة وقمعوا بوحشية كل مظاهر المعارضة.

وفى سنة ١٩٧٤، وبنتيجة الازمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التى نجمت عن عيوب النظام السياسى - الاجتماعى القائم وتردى وضع البلاد الاقتصادى تعاظمت فى اثيوبيا،

بأبعاد لا مثيل لها من قبل، النضالات المعادية للحكومة وشملت كافة فئات السكان دون استثناء. وفى الثانى عشر من ايلول (سبتمبر) عام ١٩٧٤ اطاح العسكريون بالامبراطور هيلى سيلاسى واخذ المجلس الادارى العسكرى الموقت على عاتقه مهام رئاسة الدولة.

ان أحداث عام ١٩٧٤ غيرت، بدرجة معينة، بنية ادارة الدولة. وانتقلت السلطة من ايدى النبلاء الاقطاعيين وارستقراطية الارض الى ايدى الديمقراطيين الثوريين الذين يعبرون عن مصالح الجماهير الشعبية الواسعة.

ولدى التأكيد على الطابع الديمقراطى للاحداث الثورية لعام ١٩٧٤ فى اثيوبيا اشار منغيستو هايلى مريام رئيس المجلس الادارى العسكرى الموقت الى ان السمة المميزة لهذة الفترة تكمن فى نضال جماهير واسعة فى اثيوبيا جبهة موحدة - الطبقة العاملة والفلاحين والعسكريين والبرجوازية الصغيرة القوى الديمقراطية والوطنية - ضد نظام هيلى سيلاسى الفاشى - الاقطاعى، بالرغم من ان هذا النضال اتسم بطابع عفوى غير منسق (٨).

وتشهد الاحداث فى اثيوبيا على قوة ونفوذ الافكار التقدمية حتى هناك حيثما تنعدم الطليعة الثورية المنظمة. وتؤكد مجددا قدرة الجماهير على ان تستوعب خلال بضعة ايام ابان الثورة ما يقتضى استيعابه عدة سنوات فى الزمن الاعتيادى.

ان القوى الديمقراطية الثورية فى اثيوبيا، اذ استرشدت بالسنن الموضوعية للتطور التأريخى العالمى واستخدمت تجربة الشعوب الاخرى والاشكال الملموسة لنضالها فى سبيل التقدم الاجتماعى، تمكنت بدعم جماهير الشغيلة من تخطى اطر التحولات الديمقراطية البرجوازية. وتجلى ذلك، قبل كل شئ، فى تعيين نهج واضح وثابت للتطور الاجتماعى والسياسى، نهج يؤدى الى الاشتراكية، الامر الذى اعلن عنه المجلس الادارى

العسكرى المؤقت رسميا في كانون الاول (ديسمبر) عام ١٩٧٤ في بيان "اثيوبيا قبل كل شيء".

وتم الاختيار النهائي لاتجاه التطور في نيسان (ابريل) عام ١٩٧٦، حين اعلن المجلس الاداري العسكرى المؤقت برنامج الثورة الوطنية الديمقراطية. وعين البرنامج هدف: "تحرير الشعب الاثيوبي من نير الاقطاعية والامبريالية من اجل شق الطريق نحو الاشتراكية" (٩).

وفي سياق تعميق الثورة الوطنية الديمقراطية الاثيوبية امتثلت امام الديمقراطيين الثوريين مهمة بناء حزب للشغيلة متلاحم تلاحما وثيقا ومسلح بالنظرية الماركسية - اللينينية. وغدا تأسيس لجنة تنظيم حزب الشغيلة الاثيوبي سنة ١٩٧٩ مرحلة هامة على هذا الطريق. واظهرت قرارات المؤتمرين الاول (عام ١٩٨١) والثاني (عام ١٩٨٣) للجنة تنظيم حزب الشغيلة الاثيوبي عزم الثوريين الاثيوبيين الراسخ على مواصلة قضية بناء المجتمع الاشتراكي.

* * *

ان اختيار الاشتراكية كهدف نهائي يتحدد، بالدرجة الاولى، بمقتضيات التقدم الموضوعية وبالسعي لاقامة قاعدة مضمونة لتذليل التخلف الاقتصادي والاجتماعي والتكنيكي. ولقد اعلن منغيستو هايلا مريام رئيس المجلس الاداري العسكرى المؤقت في اثيوبيا ان هدف الثورة الاثيوبية يكمن في "تطوير القوى المنتجة على أساس تنسيق وتحديث الانتاج ورفع فاعليته بغية تحرير الجماهير من النير الاقتصادي وبناء مجتمع المساواة العامة والازدهار" (١٠). وجاء في ميثاق الثورة الاشتراكية الملغاسية "ان الثورة الاشتراكية هي بالنسبة لنا الامكانية الوحيدة لبلوغ التطور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي المنسق والسريع والمستقل" (١١).

ويدرك الديمقراطيون الثوريون بوضوح ان الاهداف المطروحة

يمكن ان تتحقق خلال فترة طويلة نسبيا . ولو حكمنا على الوثائق البرنامجية نرى بان الديمقراطية الثورية فى البلدان ذات التوجه الاشتراكى ترى مهامها الرئيسية بالمرحلة الراهنة فى تعزيز المواقع السياسية والاجتماعية التى اكتسبتها وفى تنظيم التصدى للرجعية الداخلية والامبريالية وفى اعداد الظروف لمواصلة تعميق التحولات الاقتصادية الاجتماعية بصورة مستمرة .

ان تصفية الاقطاعية والبرجوازية البيروقراطية تصفية تامة والنضال ضد الامبريالية والتعاون الوثيق بين كافة القوى المعادية للاقطاعية والإمبريالية على الطريق المؤدى الى الاشتراكية - تلك هى المهام التى طرحها برنامج الثورة الوطنية الديمقراطية فى اثيوبيا امام البلاد. وجاء فى البرنامج ... "ولهذا الغرض سوف تجرى اقامة جمهورية ديمقراطية شعبية تحت قيادة البروليتاريا التى تتحالف وثيقا مع الفلاحين وتتمتع بدعم البرجوازية الصغيرة والقوى المعادية للاقطاعية والإمبريالية بغية ضمان الحرية والمساواة والسلام والازدهار للشعب الاثيوبى، وتأمين التسيير الذاتى الداخلى على جميع الاصعدة وكذلك ضمان الحقوق الديمقراطية والمدنية اللامحدودة له" (١٢).

وتجسد فى الوثائق البرنامجية تطلع الجماهير الشعبية القديم الى العدالة الاجتماعية والرفاهية المادية والاشكال الاجتماعية للانتاج والتوزيع. لقد اعلن فى ميثاق الثورة الاشتراكية الملغاسية بمثابة الهدف الرئيسى للثورة "التطور المستقل ذاتيا والمتوازن والمنسق فى الميادين الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية وبناء مجتمع اكثر عدالة تجتث فيه كل اشكال الظلم والاضطهاد والسيطرة ... وسوف يكون خاليا من استغلال الانسان للانسان وتزال فيه اللامساواة الاجتماعية" (١٣). وفى عملية بناء هذا المجتمع تعتزم الحكومة الملغاسية الاسترشاد بمصالح الفئات الاكثر فقرا من

الشعب الملغاسى والاعتماد على فئات الشغيلة الواسعة .

ان العقائد الفكرية للديمقراطيين الثوريين كثيرا ما تتميز بخصوصياتها الناجمة عن الواقع الملموس لبلدان افريقيا . وانطلاقا من ذلك لابد من الاخذ بالحسبان، مثلا، المشاعر الدينية والاراء القومية المنتشرة على نطاق واسع وسط الافارقة .

ومع تعمق العملية الثورية واشتداد التفاوت الطبقى يقود منطق النضال فى سبيل التطور التقدمى ذاته الديمقراطية الثورية نحو تقييم الظواهر الاجتماعية من مواقع ماركسية . وحقيقة ان الماركسية - اللينينية اعلنت فى انغولا وبينين وموزمبيق وجمهورية الكونغو الشعبية واثيوبيا ايديولوجيا رسمية تدل دلالة مقنعة على نمو النضوج الفكرى لدى الديمقراطية الثورية وعلى سعيها الى بناء مجتمع قائم على مبادئ الاشتراكية العلمية .

الهوامش

(١) الحزب والدولة فى البلدان ذات التوجه الاشتراكى. موسكو، ١٩٧٣، ص ١٦.

(٢) مواد المؤتمر الرابع والعشرين للحزب الشيوعى السوفيتى. موسكو، ١٩٧١.

(٣) Proclamacao de independencia da RPA, Luanda, 1975, p.11.

(٤) النضال فى سبيل تحرير المستعمرات البرتغالية فى افريقيا (١٩٦١ - ١٩٧٣). موسكو، ١٩٧٥، ص ٢٧٣.

(٥) دستور جمهورية موزمبيق الشعبية . موسكو، ١٩٧٧، ص ١١.

(٦) "Discours d'orientation nationale", Abomey, de 30 novembre, 1974, p.1.

(٧) اوليانوفسكي ر.أ. دراسات في النضال الوطني التحرري، موسكو، ١٩٧٦، ص ٤٤٤.

(٨) صحيفة "برافدا"، ٥ ايار (مايو) عام ١٩٧٧.

(٩) Ethiopian Herald, 21 April 1976.

(١٠) Report delivered to the I Congress of COPWE by comrade Mengistu Haile Mariam, Addis Ababa, 1980, p.38.

(١١) Charte de la revolution socialiste Malagasy, 1975, p.19.

(١٢) Ethiopian Herald, 21.IV. 1976.

(١٣) Charte de la revolution..., p.9.

التحويلات الثورية

نيكولاي غافريلوف
الدكتور في الاقتصاد

يفتح التوجه الاشتراكي امام الدول المتحررة الطريق الذي يسير بها الى حدود الاشتراكية. وتقتضي الحركة على هذا الطريق اجراء تحويلات اقتصادية واجتماعية واسعة وعميقة واستكمال مؤسسات الحزب والدولة المناسبة والنهوض بالمستوى المادي والثقافي للجماهير. وتشهد تجربة الجزائر وغينيا وتنزانيا وجمهورية الكونغو الشعبية وغيرها من بلدان التوجه الاشتراكي على عدالة هذه المطالب. ولقد حقق البعض منها نجاحات اكبر وغيرها اقل نسبيا في تحويل المجتمع، الامر الذي يعود الى الفوارق في درجة تطورها الاقتصادي والاجتماعي وكذلك الى عدد من العوامل الاخرى. اما الامر الرئيسي فيكمن في ان تقدمها يجري طبقا للسنن العامة للتوجه الاشتراكي.

وفي الوقت الحاضر لا توجد في افريقيا بعد دول تشرع مباشرة بالبناء الاشتراكي او حتى تقترب كليا من هذه المرحلة. فالجزائر وغينيا وجمهورية الكونغو الشعبية سلكت طريق التوجه الاشتراكي في بداية الستينات وتنزانيا في سنة ١٩٦٧. غير ان كل هذه الدول لا تزال في المرحلة الانتقالية من التطور التي هي، كما يظهر الواقع، مرحلة طويلة.

وجاء فى الميثاق الوطنى الجزائرى بهذا الصدد"بعد السنوات العشر الاولى من الاستقلال التى اختتمت فيها تصفية الاستعمار اقتصاديا وخلقت البنى الاشتراكية الاولى ندخل الى مرحلة جديدة تكمن مهمتها الاساسية فى تعزيز وتوسيع النتائج التى تم تحقيقها على أساس المبادئ والموسسات التى ستضفى عليها طابعا راسخا" (١). وبعبارة اخرى، يشار فى الوثيقة البرنامجية للجزائر، شأن وثائق الدول الاخرى ذات التوجه الاشتراكى، الى ان سياستها الاقتصادية والاجتماعية موجهة فى الوقت الحاضر، قبل كل شئ، نحو بناء القاعدة المادية - التكنيكية والبنى الاجتماعية لفترة الانتقال الى الاشتراكية.

ولابد من الاخذ بالحسبان ان القضايا المشتركة التى تشخص امام البلدان النامية بعد نيل الاستقلال تشترط اساليب متماثلة لحلها بغض النظر عن التوجه الذى اختاره هذا البلد او ذاك للتطور الاجتماعى. وكان لينين قد لفت الانتباه الى هذه الحالة، حين قال "ان تطور الاقتصاد المتخلف الىالاشتراكية ورأسمالية الدولة يجرى، فى مرحلة معينة، على نفس الطريق" (٢). وفعلا ينشأ فى بلدان التوجه الاشتراكى وبلدان التوجة الرأسمالى، على السواء، قطاع الدولة فى الاقتصاد، وتطبق عناصر التخطيط، ويجرىتأميم الملكية الاجنبية، ويسمح نشاط رأس المال الخاص، وتستخدم على نطاق واسع المعونة المالية الاجنبية وغيرها.

ومع مرور الزمن تجرى فى سياق اقامة القاعدة الاقتصادية المطابقة، بدرجة اكبر، للسياسة الديمقراطية الثورية (وهذه القاعدة تعتبر طبقا للتعاليم الماركسية اللينينية عاملا حاسما للحياة الاجتماعية) تجرى تغيرات معينة فى البناء الفوقى السياسى - الحكومى الذى يمارس، نظرا لتمتعه باستقلالية نسبية، تأثيرا معاكسا على القاعدة معمقا التحولات الاقتصادية والاجتماعية الجارية. ويساعد التنفيذ الدائب للتدابير التقدمية على آن يبدأ بالظهور، بصورة اسطع، الطابع

الطبقى للتوجه الاشتراكى للتطور.

وواضح تماما ان السلطة الديمقراطية الثورية لا يمكنها ان ترتكز (لفترة طويلة على الاقل) على الاساس الرأسمالى الخاص الغريب عنها. فعاجلا أم آجلا سوف يسعى رأس المال الوطنى الخاص، اذا لم يقيد ولم يضبط نموه، الى ايقاف العملية الثورية ويبذل الجهود لاعادة البلاد الى طريق التطور الرأسمالى. وتعتبر احداث السبعينات فى مصر المثال الاكثر وضوحا على هذا التطور. ومن هنا يستنتج إنه ينبغى للديمقراطية الثورية، لدى تطبيقها برنامجها وشعاراتها، ان تطور وتعزز قطاع الدولة وترى فيه أساسا اقتصاديا لها.

ومع اتساع وتعمق التحولات الديمقراطية الثورية التقدمية يتعاظم دور الدولة بصفتها العامل القيادى فى الحياة الاقتصادية. وتبعا لذلك ستبرز امام الدولة، فى مختلف مستويات نشاطها الاقتصادى، مطالب متزايدة.

وتعار أهمية بالغة فى كافة بلدان التوجه الاشتراكى الى بناء وتوسيع وتعزيز قطاع الدولة. وانعكس هذا الامر وترسخ فى الوثائق البرنامجية للاحزاب والحكومات الديمقراطية الثورية: فى الميثاق الوطنى (الجزائر، عام ١٩٧٦)، بيان اروشا (تنزانيا، عام ١٩٦٧)، برنامج حزب العمل الكونغولى (١٩٧٢) وغيرها.

وفى بلدان التوجه الاشتراكى يراد من قطاع الدولة ان يغدو نقطة انطلاق للنمو الكمى لعناصر الاشتراكية. وفى نهاية المطاف يصبح هذا القطاع أساسا اقتصاديا لبناء المجتمع الاشتراكى. وبغية تطوير قطاع الدولة فى هذا الاتجاه بالذات من الضرورى، قبل كل شىء، السعى الى تحويل ملكية الدولة، فعليا، الى ملكية للشعب باسره.

وفى الواقع فان نشوء وتطور قطاع الدولة فى هذا البلد او ذاك لا يعتبر بحد ذاته دليلا على اختياره الطريق التقدمى. فقطاع الدولة موجود فى الدول السائرة فى طريق التطور

الرأسمالي ايضا . وان تأميم البنوك وشركات التأمين والمشاريع الصناعية وبناء مشاريع جديدة، تابعة للدولة، الامر الذي ينشأ بنتيجته قطاع الدولة، يجريان في بلدان افريقيا بغض النظر عن اتجاه تطورها الاجتماعي. ولا تتحول مؤسسات ومصانع الدولة بصورة اوتوماتيكية الى بؤر للاشتراكية. وفضلا عن ذلك، فان التأميم يمكن ان يستخدم، كما قال لينين، "لصالح الملاكين والرأسماليين؛ وسوف نحصل انذاك لا على دولة ديمقراطية ثورية بل على دولة بيروقراطية رجعية" (٣). وكان لينين يضفي أهمية فائقة على الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج ولفت الانتباه، غير مرة، الى ضرورة "تعميم الانتاج عمليا"، وفي ذلك رأى "الصعوبة الرئيسية" في المجال الاقتصادي (٤).

ولغرض تعميم الانتاج عمليا لا يكفي ان يضطلع قطاع الدولة بدور بارز في التنمية الاقتصادية. فالامر الرئيسي يكمن في اخضاع تطوره لمصالح جماهير الشغيلة، الامر الذي يتوقف بدرجة لا يستهان بها، ايضا، على الطبقات والفئات الاجتماعية التي يشارك ممثلوها في ادارة الانتاج.

ان قطاع الدولة ينمو بوتائر سريعة في كافة البلدان الافريقية ذات التوجه الاشتراكي. وقد تحول في البعض منها الى قوة قيادية في الاقتصاد الوطني. ففي الجزائر، مثلا، تنتج الدولة ٩٠ بالمئة من الانتاج الصناعي و٥٠ بالمئة من المحاصيل الزراعية وفرضت رقابة الدولة على المجال النقدي - التسليفي ويجري فرض احتكار الدولة في التجارة الداخلية والخارجية. وارست الدولة أسس فروع صناعية جديدة مثل صناعة المعدات الكهربائية والصناعة الكيميائية والبتروكيميائية وصناعة ميتالورجيا المعادن الحديدية وصناعة الماكينات. وتجري تغطية ٧٠ بالمئة من الطلب المقترن بالدفع على بضائع الاستهلاك العام بواسطة الانتاج الداخلي الذي تحتل مؤسسات الدولة مكانا بارزا فيه.

وتطور قطاع الدولة تطورا كبيرا فى تنزانيا . وهنا تسيطر الدولة على النظام المالى والمصرفى وكل التجارة الخارجية تقريبا وعلى التجارة الداخلية جزئيا وعلى الخدمات العامة واكثر من نصف خدمات المواصلات وعلى ٧٠ بالمئة من الصناعة الاستخراجية و٤٠ بالمئة من الصناعة التحويلية .

وفي غينيا فرضت الدولة سيطرتها على الوسائل الرئيسية للاقتصاد: المالية، المصارف ، الصناعة التحويلية، وجزئيا الصناعة الاستخراجية والتجارة الخارجية والداخلية .

وفى عدد من البلدان الاخرى ذات التوجه الاشتراكى لا يزال قطاع الدولة فى مرحلة النشوء وان دوره فى الاقتصاد ليس كبيرا كما فى البلدان المذكورة اعلاه، مع انه يزداد هنا ايضا تأثير الدولة على مجرى التطور الاقتصادي.ويشهد علىذلك مثال اثيوبيا ،حيث كانت حصةقطاعالدولةفى الصناعة التحويلية تشكل قبل عام ١٩٧٤ نسبة ٢٠ - ٢٥ بالمئة، فى حين وصلت حتى بداية الثمانينات الى ٨٠ بالمئة .

ان نجاحات بلدان التوجه الاشتراكى فى بناء قطاع الدولة، اذا انطلقنا من وجهة نظر حصته ودوره فى الاقتصاد، هى نجاحات لا جدال فيها . ولكنه من السابق لاوانه القول بان البلدان المذكورة حققت تعميما فعليا لملكية الدولة . ان هذا الهدف لم يتم بلوغه بعد، مع ان بعض البلدان خطت فى النصف الثانى من السبعينات خطوات كبيرة للغاية بالاتجاه المذكور.

ويكمن الدليل على التغيرات الجارية، بين امور أخرى، فى الاتجاه المشتد نحو جذب الشغيلة الى ادارة الانتاج وتربية شعور الموقف الواعى من العمل لدى الشغيلة وما شابه . ويزداد بصورة ملحوظة، دور الشغيلة فى رسم المهام الانتاجيةوالرقابة على تنفيذها وفى محاسبة المخالفين للانضباط. وان اتساع هذه العملية سوف يساعد، بلا ريب ، على تحويل ملكية الدولة، تدريجيا ، الى ملكية للشعب باسره .

ويعتبر تطبيق نظام التسيير الذاتى للمصانع والمؤسسات من قبل العمال فى ظروف النظام الديمقراطى الثورى خطوة فعلية باتجاه تعميم الانتاج. وبالطبع، ان اصدار المراسيم والقوانين لا يكفى لوحده لكى تغدو الطبقة العاملة القوة الرئيسية فى مجال الانتاج (والمجتمع عموما). بل لا بد لهذا الغرض من جهود كبيرة ووقت طويل.

ان الامر الرئيسى، فى المرحلة الراهنة، يكمن فى تنسيق سياسة الدولة الاجتماعية والاقتصادية. وتنطوى السياسة الاجتماعية، بالذات على تربية الوعى الطبقى لدى العمال ورفع دورهم فى ادارة الانتاج والحياة الاجتماعية. اما السياسة الاقتصادية فموجهة نحو تحسين عمل قطاع الدولة وربط نشاطه ربطا اوثق بمبادئ التوجه الاشتراكى.

بيد ان قطاع الدولة لا يزال غير مستخدم بالمستوى المطلوب فى جميع البلدان ذات التوجه الاشتراكى: تشتغل كثرة من المصانع من دون ربح وتطالب بمساعدات من الميزانية ولا تنفذ المهام الانتاجية. وليس ثمة ما يثير الاستغراب هنا وذلك لان اية قضية جديدة غير مضمونة من النواقص. فعدم كفاية الكوادر الادارية المؤهلة وتشتت المصانع وضعف الفروع المساعدة وصعوبة الحصول على المعلومات ـ كل ذلك يعقد قيادة قطاع الدولة ويعيق تحوله الى آلية فعالة.

وتعود صعوبات بناء قطاع الدولة طبقا لمبادئ التوجه الاشتراكى ليس الى العوامل الداخلية فحسب، بل والى العوامل الخارجية ايضا. فلا تزال البلدان ذات التوجه الاشتراكى ضمن النظام الاقتصادى الرأسمالى العالمى. ويتعين عليها الاخذ بالحسبان قوانين السوق الرأسمالية، الامر الذى يقيد حتما امكانياتها فى قضية بناء القاعدة الاقتصادية على أساس ديمقراطى حقا وطبقا لاتجاه التطور الذى اختارته. وتظهر ضرورة استخدام قوانين السوق الرأسمالية، بدرجة اكبر، طالما بقى فى هذا البلد او ذاك القطاع الرأسمالى الخاص الذى يتعامل

معه قطاع الدولة على أساس الاساليب الرأسمالية للادارة الاقتصادية .

ان بلدان ذات التوجه الاشتراكي مضطرة اليوم للتسليم بعدم كفاية ريعية بل وحتى بخسارة بعض مؤسسات ومصانع الدولة . غير ان هذه الخسارة المرتبطة بمصاعب التنمية تعوض عدة مرات بعمل قطاع الدولة في التغيير البنيوي الذي يتيح بناء اقتصاد عصري حيوي يمكنه مواجهة توسع الاحتكارات الامبريالية محل الاقتصاد المتخلف الذي تتميز به المستعمرات واستخدام الثروات الوطنية في صالح الجماهير الشعبية الواسعة .

وتتحدد أهمية قطاع الدولة كذلك بواقع انه يمكن على اساسه استخدام مزايا التخطيط بصورة فعالة . ففي بلدان التوجه الاشتراكي يشكل تخطيط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ظاهرة معقدة ومتناقضة . ولقد كانت عناصر التخطيط ملحوظة في فترة الاستعمار . غير ان الخطط التي كان يعدها الخبراء الاجانب في الماضي على اساس الطريقة البرجوازية لم تأخذ بنظر الاعتبار ، بالطبع ، مصالح التنمية الوطنية وحاجات الجماهير الشعبية الواسعة وكانت تهدف الى غرض واحد هو ضمان ظروف اكثر ملاءمة لنشاط رأس المال الاجنبي .

ان اثار الماضي لا تزال تمارس تأثيرها حتى اليوم . فبين الاقتصاديين لم تضمحل بعد الانطباعات عن التخطيط وكأنه اداة "حيادية" و"تكنيكية" للتنمية . غير انه بات يظهر في البلدان ذات التوجه الاشتراكي بالاعوام الاخيرة ، السعي الى التخطيط على اساس علمي والى الاستخدام الاوسع لتجربة البلدان الاشتراكية في هذا المجال . وقد تحدث عن ذلك ، ساموورا ماشيل رئيس جمهورية موزمبيق الشعبية في المؤتمر الوطني الاول حول قضايا التخطيط (اذار (مارس) عام ١٩٧٨)، اذ اشار الى انه تشخص امام بلاده مهام تعزيز المكتسبات الثورية وبناء القاعدة المادية ـ التكنيكية للاشتراكية بغية الانتصار في المعركة من اجل السلطة الاقتصادية والتقدم الاجتماعي

والاشتراكية . واظهرت تجربة البلدان الاشتراكية ان المفتاح نحو ذلك يكمن فى التخطيط.

وتصبو الى اهداف مماثلة هيئات التخطيط فى مدغشقر. فالقانون الذى أقره مجلس الشعب فى الجمهورية فى تشرين الاول (اكتوبر) عام ١٩٧٧ حول توجيه وتنظيم التخطيط الاشتراكى يشير، مثلا، الى ان التخطيط ينبغى ان يساعد على تقدم البلاد فى طريق الاشتراكية وتحقيق الاستقلال الاقتصادى والتطور على أساس القوى الخاصة ، بالدرجة الرئيسية ، والتقدم المتناسق فى الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

وبذلك ، فان بلدان التوجه الاشتراكى لا تقتصر فى المرحلة الراهنة على مجرد تعزيز مبادئ التطوير المخطط فى هذه الوثائق البرنامجية او تلك، واكتسب التخطيط دورا جديدا . فمن اداة "حيادية" أخذ يتحول الى اداة لاعادة بناء المجتمع. ولكن لكى يغدو كذلك كليا لابد من توفر الممهدات اللازمة . وحاليا لا يمكن ان يشمل التخطيط عمليا فى البلدان المذكورة اعلاه ، لاسباب عديدة ، الاقتصاد الوطنى برمته ولهذا فهو يشمل حلقاته الاساسية فقط ويؤثر على القطاعين الخاص وشبه الطبيعى عن طريق اساليب التنظيم غير المباشرة (الاسعار، الضرائب ، القروض ... الخ) .

واذ تسيطر الدولة على الذرى القائدة فى الاقتصاد وتوسع وتعزز قطاع الدولة والحركة التعاونية الانتاجية فى الريف ، يصبح بامكانها تدريجيا ادخال مبادئ التخطيط المركزى الموجه . وان افضلية الاخير على التخطيط التأشيرى تكمن، قبل كل شئ، فى كونه يتيح امكانية تعبئة الموارد المالية والمادية الداخلية بهدف استخدامها لتطوير فروع الاقتصاد ومجالات الحياة الاجتماعية الاكثر أهمية .

ان مسألة تطبيق التخطيط المركزى ، بالرغم من كل تعقيداته ، باتت تطرح، خلال الاعوام الاخيرة ، فى عدد كبير من بلدان التوجه الاشتراكى. فهى تدرس ، مثلا، من قبل

لجنة التخطيط المركزية فى اثيوبيا . واشير فى برنامج الثورة الوطنية الديمقراطية باثيوبيا الى ان التخطيط المركزى يعتبر اداة فعالة فى النضال ضد الاقطاعية ويعد وسيلة لبناء وتعزيز الاقتصاد الوطنى. ولم تطرح مسألة تطبيق التخطيط المركزى فى اثيوبيا الاّ بعد تأميم المشاريع الصناعية والتجارية الكبرى التى كانت تعود سابقا الى رأس المال الاجنبى والبرجوازية المحلية، اى بعد وضع سيطرة الدولة على المواقع الاقتصادية الرئيسية .

وتطرح قضية التخطيط المركزى ، كذلك ، فى الوثيقة البرنامجية التى اقرت فى المؤتمر الاول لمبلا - حزب العمل فى كانون الاول (ديسمبر) عام ١٩٧٧ حول "الاتجاهات الاساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية فى جمهورية انغولا الشعبية لفترة اعوام ١٩٧٨ - ١٩٨٠ ". فقد جاء فيها ان التدابير المتخذة لمصادرة وتأميم مشاريع الفروع المختلفة وتنظيم وتعزيز قطاع الدولة والقطاع التعاونى فى الاقتصاد وتحسين جهاز القيادة والادارة والرقابة قد خلقت الممهدات الاساسية لتطبيق نظام التخطيط المركزى للتنمية الاقتصادية الاجتماعية فى البلاد . وورد فى الوثيقة ان تعبئة وتركيز الموارد الوطنية فى ايدى الدولة الى اقصى حد والتخطيط الشامل تتيح بلوغ حل فعال للمهام الرئيسية .

وهكذا ، فان تطور بلدان التوجه الاشتراكى فى السبعينات يظهر على نحو مقنع تماما ، وجود اتجاه متعاظم نحو مواصلة تقوية دور قطاع الدولة وزيادة حصته فى اقتصاد هذه البلدان واستكماله بمضمون جديد ينسجم، بالدرجة الاولى، مع مصالح جماهير الشغيلة . وكل ذلك يبرر الاستنتاج بان التغيرات التقدمية الملحوظة فى تطور قطاع الدولة وتخطيط الاقتصاد سوف تساعد على الحل الناجح للقضايا المعقدة الشاخصة امام بلدان التوجه الاشتراكى فى الثمانينات.

الهوامـــــش

(١) "Revolution africaine", Alger, 1976, No. 636, p.11.

(٢) لينين. المؤلفات الكاملة، المجلد ٤٣، ص ٢١١ – ٢١٢.

(٣) نفس المصدر، المجلد ٣٤، ص ١٩٢.

(٤) نفس المصدر، المجلد ٣٦، ص ١٧١.

نشوء وتطور الصناعة الوطنية

يلينا ميرونوفا
دكتورة فلسفة فى الاقتصاد

فى الخطط والبرامج الاقتصادية لاغلبية البلدان ذات التوجه الاشتراكى تعود أهمية من الدرجة الاولى الى تطوير الصناعة، علما بان التركيز يجرى على بناء مؤسسات الدولة الصناعية. وتعيق السياسة المتبعة فى هذه البلدان تكون رأس المال الخاص كقوة قيادية فى الصناعة والاقتصاد عموما. وبالرغم من ان رأس المال الاجنبى الخاص يجتذب الى فروع الصناعة، الا ان نشاطه ينظم هنا بصرامة اكبر مما فى الدول ذات التوجه الرأسمالى. وكقاعدة، يمارس رأس المال الاجنبى نشاطه ضمن أطر الشركات المختلطة التى ترجح فيها حصة الدولة.

ان بناء مثل هذه المؤسسات يمكن اعتباره بمثابة تحضير للقاعدة المادية لمواصلة تعميم الانتاج. وبما ان موارد المواد الخام والطاقة فى البلدان ذات التوجه الاشتراكى تقع كليا تقريبا تحت سيطرة الدولة فتظهر اذن امكانية جمع الوسائل الضرورية للبناء الصناعى، ويتيح تنظيم الدولة للتجارة الخارجية تشجيع استيراد المعدات الصناعية الضرورية. وبعبارة أخرى تمارس الدولة فى مجموعة البلدان قيد البحث تأثيرا كبيرا على كامل مجرى البناء الصناعى. وفى نهاية السبعينات انتجت مؤسسات الدولة والمؤسسات المختلطة ٩٠ بالمئةمن الانتاج

الصناعى فى الجزائر وغينيا وما يربو على ٦٠ بالمئة فى تنزانيا واكثر من ٤٠ بالمئة فى جمهورية الكونغو الشعبية .

وتتحدد خطط ووتائر التنمية الصناعية فى كل بلد تبعا للظروف الاقتصادية - الاجتماعية الموضوعية .

وتتوفر الممهدات المادية الاكثر ملاءمة للتعجيل بالتصنيع فى الجزائر التى تملك موارد طبيعية غنية ، وبخاصة ، النفط والغاز اللذين يعود تسويقهما بوسائل مالية كبيرة. هذا فضلا عن انه تتوفر فى البلد الفروع المساعدة الانتاجية المتطورة نسبيا . وكل ذلك يساعد على بناء اقتصاد متعدد الفروع وعلى التسريع بعملية تقسيم العمل وبالتالى على توسيع السوق الداخلية للمنتجات الصناعية .

وتسعى الحكومة الجزائرية ، باستخدامها العوامل المناسبة للتطور، الى تكوين بنية اقتصادية يمكنها ان تضمن الانتاج الموسع على أساس الموارد الداخلية واحدث التكنولوجيا . ولهذا الغرض يجرى اعادة انشاء الموسسات القائمة وبناء المصانع الجديدة وحتى الفروع الجديدة . ويتيح الاستخدام الكامل والشامل لموارد المواد الخام للجزائر زيادة حصة المواد الخام الصناعية والمنتجات شبه الجاهزة فى الصادرات وازالة الاعتماد على استيراد انواع المواد الخام والمواد شبه الجاهزة التى يمكن صنعها داخل البلاد . وعلى أساس فروع المواد الخام المعدنية تقام مجمعات صناعية محلية لانتاج وسائل النقل والماكينات الزراعية والمعدات الكهربائية وصناعة الماكينات وغيرها . وطبقا للبنية الجديدة للطلب المقترن بالدفع يجرى توسيع وبناء المؤسسات المنتجة للبضائع الاستهلاكية القصيرة والطويلة الامد والتى كانت تستورد سابقا من الخارج. وتنفذ التدابير لازالة عدم التناسب الاقليمى فى توزع القوى المنتجة . وزادت حصة الدولة فى اجمالى قيمة الاستثمارات خلال السنوات العشر الماضية على ٩٠ بالمئة (١) .

ووجه القسم الاساسى من الاموال الموظفة من قبل الدولة فى

السبعينات الى فروع مثل استخراج النفط والصناعة البتروكيميائية والتعدين وصناعة الماكينات وانتاج مواد البناء والطاقة الكهربائية .ويعزى هذا الامر،قبل كل شيء، الى واقع ان الصناعة الخفيفة كانت حتى بداية السبعينات اكثر تطورا وكانت تلبى، أساسا ، الطلب المقترن بالدفع على منتجات النسيج والجلود. ويخلق وضع السوق العالمية وتنامي الطلب المقترن بالدفع من جانب القطاعات المختصة بانتاج السلع الاستهلاكية وصناعة البناء الظروف لتطوير الفروع الاساسية للصناعة.

ولغاية اواسط الثمانينات تعتزم الجزائر تحقيق الاكتفاء الذاتي بانواع كثيرة من المنتجات الصناعية وبضمنها الفولاذ والمدرفلات ومواد البناء والاسمدة الازوتية والفسفورية وسلع الاستهلاك العام. وحتى نهاية الثمانينات ستتمكن الصناعة الكيميائية ، على ما يبدو، من ان تنتج كميات كبيرة من المنتجات للتصدير. وعلى العموم تعكس التغيرات البنوية الجارية في الاقتصاد الجزائري عملية تحول الجزائر من بلد زراعي - منتج للمواد الخام الى بلد صناعي - زراعي.

ويتعذر على اغلبية بلدان افريقيا الاستوائية وبضمنها البلدان التي اختارت طريق التوجه الاشتراكي القيام بالبناء الصناعي بنفس الاساليب والنطاقات التي تتميز بها الجزائر اليوم. فالصناعة العصرية تشيد هناك في ظروف التخلف الاقتصادي المدقع والتبعية القوية للغرب. ويعيق رأس المال الاجنبي، الذي اضطرت البلدان المذكورة لجذبه قصد بناء الاقتصاد الوطني، عملية التصنيع.

ويجري في هذه البلدان التركيز على تطوير الصناعة الخفيفة التي يرتبط نموها منذ نهاية الستينات خصوصا ارتباطا وثيقا باعادة تنظيم وتطوير الزراعة حيث يشتغل القسم الاعظم من السكان. وهذه السياسة تتيح تنويع الصلات بين فروع الاقتصاد هذه عن طريق زيادة الطلب على المواد الخام الزراعية والسلع

الاستهلاكية الصناعية . وفضلا عن ذلك يهدف تطوير الصناعة الخفيفة الى الاستغناء عن استيراد السلع التى يمكن ان تنتج داخل البلاد .

وتنص الخطط الوطنية فى هذه البلدان، ايضا، على تطوير فروع صناعة استخراج المعادن التى يمكن تصريف منتجاتها بسهولة فى السوق الخارجية وتعد منبعا للايرادات المالية . اما بناء المؤسسات الوطنية الكبيرة للصناعة الثقيلة التى تقتضى توظيفات اساسية كبيرة وكوادر ماهرة فترى فيه قيادات جمهورية الكونغو الشعبية وغينيا وتنزانيا وعدد اخر من البلدان مهمة المستقبل التى يمكن ان تعالج مع نمو التراكمات واتساع السوق الداخلية وعلى أساس التعاون مع البلدان الافريقية الاخرى.

وخلال السبعينات ازدادت القدرة الصناعية لغبنيا، بصورة رئيسية، عن طريق تطوير انتاج الطاقة وصناعة التعدين والصناعة الخفيفة . ونمت بوتائر سريعة، خصوصا، فى النصف الثانى من السبعينات صناعة استخراج المعادن – احد القطاعات الرئيسية فى الاقتصاد الغينى. ويجرى هنا تنفيذ عدد من المشاريع الكبيرة لاستغلال الثروات المعدنية (ويتسم باهمية فائقة استخراج البوكسيت والحديد الخام) .ووضعت مهمة بناء المؤسسات لمعالجة المواد المعدنية جزئيا، وخاصة ،بناء مصنعين للالمنيوم وصهر الفولاذ . وفضلا عن ذلك استمرت بالتطور الفروع التى شيدت فى سنوات الاستقلال، مثلا، صناعة النسيج والطباعة ومعالجة الاخشاب. ويتسع الانتاج فى فروع الصناعة الغذائية ومواد البناء والصناعة الكيميائية وغيرها .

وركزت حكومة جمهورية الكونغو الشعبية، شأنها شأن حكومة غينيا، انتباهها فى السبعينات على تطوير صناعة استخراج المعادن وعدد من فروع الصناعة الخفيفة . ووجهت استثمارات الدولة، بالدرجة الاساسية، نحو فروع الصناعة الغذائية ومعالجة الاخشاب والصناعة الكيميائية . واستمرت

بالتطور صناعة معالجة المعادن والورق والطباعة وغيرها . واليوم تلبى البلاد ثلثى حاجاتها الى بضائع الاستهلاك العام بالانتاج الداخلى.

وفى تنزانيا تطور، بصورة مكثفة، خلال السنوات العشر الماضية، انتاج الاقمشة ولاسيما القطنية . وازداد، الى حد كبير، انتاج الصناعة الغذائية وتكاثرت سلع التصدير. واتسعت منتجات صناعة معالجة المعادن التى تضمن حاجات الزراعة الى الادوات الزراعية والصناعة والنقل الى وسائل التصليح والاوعية المعدنية . وتتطور الميتالورجيا التى تعالج نفايات المعادن وظهرت مصانع لتجميع السيارات والدراجات النارية والدراجات الهوائية . وارتفعت نسبة الصناعة فى الناتج الداخلى الاجمالى من ٩ بالمئة فى سنة ١٩٦٤ الى ١١ بالمئة فى سنة ١٩٧٨.

وعليه، فان تطور الصناعة فى اغلبية البلدان ذات التوجة الاشتراكى، مع انه لم يؤد بعد الى تغيرات جذرية فى بنية الاقتصاد، الا انه يضمن بدأب القاعدة الاقتصادية لمثل هذه التغيرات فى المستقبل.

ان الاتحاد السوفيتى وبقية بلدان الاسرة الاشتراكية تساعد على انشاء الصناعة الوطنية فى البلدان المذكورة . وهذه المساعدة صمدت امام اختبارات الزمن. وصيغت اشكال التعاون الاكثر فعالية وملاءمة والتى ترتبط بخطط تطوير الاقتصاد الوطنى.

وتحصل الجزائر على معونة اقتصادية وتكنيكية كبيرة من الاتحاد السوفيتى. ويتطور التعاون، قبل كل شئ، فى صناعة ميتالورجيا المعادن الحديدية وغير الحديدية وصناعة النفط واعمال التنقيب الجيولوجى وبناء المؤسسات لاستخراج وتركيز المعادن. وفى النصف الاول من السبعينات تم بمساعدة الخبراء السوفيت التكنيكية تشغيل ورشة صهر الفولاذ بمجمع الميتالورجيا فى الحجار التى تبلغ طاقتها ٤٥٠ ألف طن من الفولاذ سنويا . وتزود المحطة الكهروحرارية التى شيدت بمعونة المؤسسات

السوفيتية بالطاقة الكهربائية ليس فقط مجمع الحجار، كما افترض في البداية، بل والمشاريع الصناعية الاخرى. وانتهى بناء مصنع تركيز الرصاص والزنك باكورة صناعة ميتالورجيا المعادن غير الحديدية في الجزائر (تنتج الفي طن من الخامات يوميا). وعلى أساس مكمن "اسماعيل" الذى اكتشفه الجيولوجيون السوفيت وبمساهمة الخبراء السوفيت تم تشييد مصنع انتاج الزئبق وطاقته ٣١٧ طن سنويا. وبموجب الالتزامات التي تعهد بها الجانب السوفيتي تم بناء مشاريع أخرى.

ويشمل التعاون السوفيتي - الجزائري في مجال الصناعة النفطية تعيين اراضي البلاد المحتوية على النفط والغاز والقيام باعمال لتنقيب واعداد الكوادر الوطنية. وتضطلع توريدات المعدات الشاملة السوفيتية للحفر والبناء الى الجزائر بدور هام في تطوير صناعة استخراج النفط الجزائرية. وساعدت المعونة التي قدمها الاتحاد السوفيتي الى الجزائر في تطوير صناعتها النفطية، بدرجة لايستهان بها، على ازاحة الاحتكارات الاجنبية والقيام بتأميم جزئي لهذا القطاع عام ١٩٧١.

وفي الاتفاقيات التي وقعها الاتحاد السوفيتي والجزائر عام ١٩٧٤ دونت التزامات الجانب السوفيتي الجديدة باعداد تصاميم وبناء عدد من المؤسسات التي غدت أساسا للتعاون الاقتصادي الطويل الامد. وكان المجمع الميتالورجي في الحجار الذي تم ايصال قدرته الى مليوني طن من الفولاذ سنويا المشروع الرئيسي للتعاون السوفيتي الجزائري في النصف الثاني من السبعينات. وفي المرحلة الراهنة يلبي المجمع كليا حاجات البلاد الى المدرفلات الفولاذية.

وتقدم البلدان الاشتراكية الاخرى كذلك، المساعدة الى الجزائر في بناء الصناعة الوطنية. فبمعونة بلغاريا التكنيكية تم بناء معمل النسيج ومعامل دباغة الجلود ومنجم النحاس. وشاركت تشيكوسلوفاكيا في بناء معمل الاحذية ويوغسلافيا في بناء معملين للنسيج ومعمل لدباغة الجلود وغيرها من

المشاريع. لقد جاء في الميثاق الوطني ان "الجزائر سوف تسعى مستقبلا ايضا الى توطيد علاقاتها مع البلدان الاشتراكية على أساس الصداقة والمصالح المتبادلة" (٢).

وقدمت المؤسسات السوفيتية مساعدة فعالة لتطوير صناعة استخراج المعادن في جمهورية الكونغو الشعبية، حيث لم يكن فيها قبل عام ١٩٦٩ اى مصنع كبير. وفى عام ١٩٧٣ تم بمعونة الاتحاد السوفيتى تأسيس الشركتين الحكوميتين "سوسيتيه ناسيونال مينير دى مفواتى" - لاستخراج خامات المعادن المركبة و"سوسيتيه مينير دى سوندا" - لاستخراج الذهب. وموّل الاتحاد السوفيتى استثمار المكامن وبناء مصنع التركيز فى مفواتى ومع تشغيله عام ١٩٧٦ ازداد انتاج المركزات المتعددة المعادن بثلاث مرات. وفى نفس السنة بدأ بمساعدة الخبراء السوفيت استغلال مناجم الذهب فى سوندا - كاكامويكى، حيث بلغ الانتاج ٧٥٠ كيلوغراما من الذهب سنويا . وهذه المؤسسات ساعدت على توسيع سلع التصدير فى البلاد وغدت منبعا هاما للايرادات المالية .

وبمساعدة الاتحاد السوفيتى تم فى غينيا سنة ١٩٧٤ تشييد باكورة صناعة استخراج المعادن - مشروع كبير لاستخراج البوكسيت تبلغ طاقته ٢ر٥ مليون طن من الخامات سنويا . وقبل ذلك جرى فى البلاد بمعونة الاتحاد السوفيتى بناء مصانع الاسيتيلين - الاوكسجين والنسيج والمعلبات وكثيرة من المؤسسات الاخرى.

ان اتساع مساهمة قطاع الدولة فى الصناعة يطرح قضية نشوء علاقات انتاجية جديدة فيه . وبهدف اشراك العمال فى ادارة المؤسسات فى الجزائر وغينيا وتنزانيا وجمهورية الكونغو الشعبية والدول الاخرى ذات التوجه الاشتراكى أخذت تتشكل فى السبعينات مجالس ولجان عمالية . ولكن هذا الاتجاه اكتسب تطورا واسعا، بحكم اسباب موضوعية، فى الجزائر وحدها .

وفى السادس عشر من تشرين الثانى (نوفمبر) عام ١٩٧١ اعلن فى الجزائر مرسوم عما يسمى التنظيم الاشتراكى لمؤسسات قطاع الدولة . وطبقا للمستلزمات الجديدة بدأت تنشأ فى الشركات والمؤسسات الحكومية هيئات عاملة باستمرار هى جمعيات الشغيلة . وتسير خمس لجان فى مثل هذه الجمعية، عمليا، كافة اوجه نشاط المؤسسة .وعلى قدم المساواة مع الادارة تعالج هذه اللجان قضايا القبول فى العمل والتسريح وتعين النظام الداخلى لنشاط المؤسسة وتشرف على نشاطها الثقافى - التنويرى. ويشارك العمال الاعضاء فى هذه الجمعيات فى حل المشاكل الانتاجية الاساسية، مثل تخطيط العمليات الانتاجية والنشاط الاستثمارى والتموين والتسويق وما شابه .وفى سنة ١٩٧٧ كانت جمعيات الشغيلة موجودة فى ٤٩ من المؤسسات الصناعية والتجارية التابعة للدولة .وهذه المبادرة لا تضمن مشاركة الشغيلة المباشرة فى ادارة الانتاج فحسب، بل وتخلق امكانيات واسعة لحماية مصالحهم وتقوى مواقعهم وتعيق تطور الاتجاه نحو اتسام الجهاز الادارى بطابع بيروقراطى.

وبذلك، فان تطور صناعة البلدان ذات التوجه الاشتراكى فى القارة الافريقية خلال السبعينات اقترن باتساع الوظائف الاقتصادية للدولة وبدمقرطة الادارة ومواصلة توطيد العلاقات الاقتصادية مع البلدان الاشتراكية .

الهوامش

(١) II plan quadriennal 1974-1977. Annexes: rapports sectoriels. Developpement industriel, touristique et des pêches. Alger, May 1974, p.17.

(٢) Charte nationale. Front de libération nationale, Alger, 1976, p.114.

تطــور الزراعة

اولغا دولغوفا
دكتورة فلسفة فى الاقتصاد

فى بداية السبعينات اكتسبت قضية الزراعة فى بلدان افريقيا حدة خاصة . ونظرا للنمو الديموغرافى العام والوتائر العالية لاتساع المدن وكذلك لارتفاع دخول قسم من السكان، الى حد معين، ازداد الطلب على المواد الغذائية بصورة ملموظة . واقتضى تطور الصناعة التحويلية التى تستخدم المواد الخام المحلية زيادة حجم انتاج المزروعات التكنيكية .

غير ان الزراعة ذات الطراز التقليدى لم تكن قادرة على الاستجابة للمتطلبات المتنامية وكانت تتخلف ، اكثر فاكثر، عن فروع الاقتصاد الاخرى ، الامر الذى أدى الى نمو عدم التناسب فى الاقتصاد الوطنى وتباطؤ التقدم الاقتصادى العام. وبذلك اصبح رفع مردود الزراعة بالنسبة للبلدان الافريقية الشرط الرئيسى لمواصلة تقدمها الى الامام.

وبالنسبة للبلدان ذات التوجه الاشتراكى كان من المهم للغاية لا خلق الممهدات الاقتصادية والتكنيكية للنهوض بالانتاج الزراعى فحسب ، بل وضمان قاعدة متينة فى الريف لاجراء التحولات الاقتصادية والاجتماعية التقدمية، مع الاخذ بالحسبان واقع ان السكان الزراعيين يشكلون اغلبية السكان. ويتوقف

نجاح الطريق التقدمي للتطور، بدرجة لا يستهان بها، على حل القضية المذكورة.

ان نمو العلاقات الرأسمالية في الزراعة يشكل خطرا جديا على التوجه الاشتراكي. ويدل على ذلك، خاصة، مثال مصر، حيث لم يكن الابتعاد عن التوجه الاشتراكي، بعد وفاة جمال عبد الناصر، ممكنا الا بنتيجة دعم النظام الجديد من قبل تكتل القوى الذي ضم، الى جانب القيادة البيروقراطية والبرجوازية التجارية ـ الوسيطة، البرجوازية الريفية التي حافظت على وجودها.

وان اللجنة المركزية للحزب الديمقراطي الغيني، اذ ادركت الخطر الذي يهدد الاختيار الاشتراكي من جانب البرجوازية الريفية، توصلت في تشرين الثاني (نوفمبر) عام ١٩٦٧ الى استنتاج بصدد ضرورة "الحيلولة بكل السبل دون ان تظهر في الريف الغيني طبقة المستغلين الريفيين الذين تهدف اعمالهم الى تحريف نهجنا في التطور اللارأسمالي بأسرع ما يمكن والى انزال ضربة قاتلة بالثورة" (١).

وأكد الرئيس التنزاني جوليوس نيريري قائلا: "لئن واصلنا تشجيع تطور الرأسمالية في الزراعة، بل وساعدناه، فلن نصبح دولة اشتراكية أبدا" (٢).

ان سياسة تقييد طبقة المستغلين في الريف تمارس في كافة البلدان ذات التوجه الاشتراكي تقريبا. ففي الجزائر تضعضعت، بصورة جدية، حتى منذ المرحلة الاولى من الثورة الزراعية (١٩٧١ ـ ١٩٧٢) مواقع كبار ملاكي الاراضي. وبنتيجة اعادة توزيع الاراضي على الفلاحين حرمت البرجوازية الريفية من امكانية الاستفادة من المساحات الكبيرة. وفي المرحلة الثانية من الثورة الزراعية التي بدأت عام ١٩٧٣ تم في البلاد القضاء، أساسا، على الملكية الكبيرة للارض حيث انتزعت ملكية الارض كليا من ١٧ ألفا من الملاكين الذين لم يؤيدوا اجراءات الحكومة، وقيدت لدى ٥ آلاف مالك، ووزع على الفلاحين ما يربو

على ٦٣٠ ألف هكتار وزهاء مليون نخلة (٣). ولقد غير هذا الاجراء الى حد كبير المظهر الاجتماعى للريف وقوض تأثير كبار الملاكين (فى نهاية السبعينات كان الاخيرون يملكون ١٥ بالمئة من الاراضى المزروعة فقط) وخلق ظروفا ملائمة لتأسيس تعاونيات الفلاحين ونشاطها. وفى الوقت الحاضر تجرى فى الجزائر محاربة الاقطاعيين فى مناطق تربية المواشى.

وفى تنزانيا سن قانون الغاء الملكية الخاصة للارض فى سنة ١٩٦٣. ومع ان هذا القانون اتسم بطابع شكلى الى حد كبير (بقيت الاراضى لدى ملاكيها على أساس حقوق الايجار لمدة ٩٩ سنة) الا انه قوض أساس الملكية الخاصة للارض حيث الغى حق الوراثة وتقسيم الارض بين افراد الاسرة. ولغرض اعطاء القرى التعاونية المسماة "اوجاماعة" مجالا أوسع صادرت الحكومة فى بداية السبعينات، فى عدد من المناطق، الاراضى التى كانت تعود الى الفلاحين الاغنياء. غير ان الاخيرين لا يزالون، على الرغم من انهم جردوا من الارض، يمارسون تأثيرهم على سكان الريف وذلك لانهم ما برحوا يملكون الجرارات والسيارات والطواحين ومبالغ نقدية كبيرة وما شابه.

ولكن هذه التدابير الموجهة ضد القطاع الخاص فى الريف لا تهدف مع ذلك الى تصفيته بصورة تامة. وهذه السياسة تمليها طائفة من العوامل الموضوعية والذاتية، وقبل كل شىء، ضرورة الحفاظ على مستوى معين من انتاج المحاصيل الزراعية السلعية التى لا يزال القطاع الخاص هو المنتج الاهم لها ان لم يكن الرئيسى. ومن هنا موقف الديمقراطيين الثوريين المزدوج منه: تقييد الاستثمارات الكبيرة ودعم الاستثمارات الصغيرة والمتوسطة فى آن واحد. وحتى فى الجزائر، حيث يتطور بنجاح قطاع التسيير الذاتى فى الزراعة، لا تمس مصالح قسم كبير من استثمارات الفلاحين الخاصة. وكما اشارت صحيفة "المجاهد" فان الاستثمارات الصغيرة والمتوسطة "تتمتع بقدرة انتاجية كبيرة جدا" (٤) ونظرا لذلك تدعمها الحكومة وتساعد على تطويرها وتحديثها.

وبين العوامل الذاتية التى تشترط الحفاظ على القطاع الخاص فى الريف يأتى فى المرتبة الاولى سعى الديمقراطيين الثوريين الى عدم تنفير الفلاحين عنهم الذين يشكلون فى بلدان افريقيا أساس البنية الاجتماعية للمجتمع كله ويعتبرون السند الرئيسى لانظمتهم ويؤمنون الدعم للسياسة الزراعية التى ينتهجونها . فقد اعلن دانسوكو عضو المكتب السياسى للجنة المركزية للحزب الافريقى لاستقلال السنغال "ان الديمقراطيين الثوريين لا يمكنهم ان يمضوا فى طريق تحويل العلاقات الانتاجية أبعد مما تسمح لهم به قاعدتهم الجماهيرية البرجوازية الصغيرة . وتشخص امامهم مهمة جر الفئات البرجوازية الصغيرة فى الريف نحو الاشتراكية من دون ان يفقدوا السلطة . ولهذا لا يمكنهم التصدى بحزم لنمو عفوية الملكية الخاصة . ولكنه لا يمكنهم ايضا افساح المجال امامها لانها سوف تجتاحهم وتؤدى الى ظهور بؤر موازية للنشاط السياسى والى المعارضة" (٥) . ان أقوال دانسوكو هذه تعكس الخط السياسى للديمقراطيين الثوريين عموما وفى المسألة الزراعية بوجه خاص.

غير ان الديمقراطية الثورية تتباين فى سياق التطور: فتظهر داخل الاحزاب الديمقراطية الثورية التيارات اليسارية التى تدعو، خاصة، الى التطبيق الدائب للمبادئ الاشتراكية فى الريف وتعزيز الصلات ، بالدرجة الاولى، مع الجماهير الواسعة من الفلاحين الكادحين. وهذا الاتجاه الايجابى للسياسة الزراعية ينعكس ، قبل كل شئ، فى تطوير تعاونيات الفلاحين الانتاجية .

لقد تميزت السبعينات بموقف جديد لعدد من البلدان ذات التوجه الاشتراكى من قضية التعاونيات. ففى غينيا وتنزانيا جرت محاولات لتحقيق نمو فى الانتاج الزراعى عن طريق اضفاء طابع تعاونى على استثمارات الفلاحين على أساس البنى القبلية . بيد ان ممثلى الوجهاء البطريركيين ـ القبليين وغيرهم من العناصر الاستغلالية تغلغلوا فى قيادة التعاونيات واستغلوا

وضعهم للاستئثار بالاموال التى تقدمها الدولة واستخدموا أعضاء التعاونيات فى العمل باستثماراتهم وما شابه .

ولم تتمكن التعاونيات الانتاجية التى اقيمت فى تنزانيا فى الاراضى المستصلحة خلال فترة ١٩٦٤ - ١٩٧٩ من المساعدة على تطوير الزراعة بالرغم من ان نشاطها كان يمول من قبل الدولة بأكبر درجة ان لم يكن كليا . وهذا البرنامج لم يكن فى حينه منسجما مع امكانيات البلاد الاقتصادية ومع مستوى وعى القسم الاساسى من الفلاحين .واضطرت الحكومة فى نهاية المطاف للتخلى عن خطة اسكان زهاء مليون فلاح فى هذه التعاونيات لغاية عام ١٩٨٠ .

وعليه فان الخطوات الاولى على طريق تكوين التعاونيات الانتاجية للفلاحين فى عدد من البلدان ذات التوجه الاشتراكى لم تعط ثمارها . وتتخذ الحكومات الديمقراطية الثورية موقفا حذرا من حل هذه القضية لاسيما فى المرحلة الراهنة . ويجرى البحث عن أشكال للتعاونيات أكثر تقبلا بالنسبة لادراك الفلاحين البسطاء واكثر فائدة لهم وللدولة . وهذه السياسة تتطابق، بدرجة معينة، مع المبدأ الذى طرحه لينين فى حينه بصدد ان الانتقال الى الانظمة الجديدة فى الريف ينبغى ان يجرى "باكثر السبل الممكنة بساطة وسهولة وتقبلا لدى الفلاحين" (٦) .

وطبقا للمبدأ الاساسى لميثاق الثورة الزراعية فى الجزائر كان شرط حصول الفلاح على قطعة الارض هو انضمامه الى التعاونية . ولم توزع الاراضى عمليا كملكية خاصة . وكان انشاء هذه او تلك من التعاونيات يجرى مع الاخذ بالحسبان درجة استعداد الفلاحين للعمل التعاونى وامكانياتهم المادية وغيرها . وحتى بداية عام ١٩٧٨ أقيم فى البلاد ما يربو على ٥ آلاف تعاونية مختلفة (ابتداء من التعاونيات الانتاجية من "الطراز الارقى" والى "التعاونيات الخاصة باستصلاح الارض")، ضمت ١١٠ آلاف عضو . وحصلت هذه التعاونيات من الدولة، فى سياق الثورة الزراعية، على ١ر٣ مليون هكتار اى ثلث الاراضى الصالحة للزراعة والتى

كانت تعود الى القطاع الخاص (٧).

ان التعاونيات المقامة لا تزال فى مرحلة التكوين وتجابه غير القليل من الصعوبات. وتعزى السهولة الظاهرية لتكوين التعاونيات ، كما اشير سابقا ، بواقع ان الانضمام الى التعاونية كان الشرط الالزامى للحصول على الارض. وحصلت كثرة من التعاونيات ، وخاصة فى المرحلة الاولى من الثورة الزراعية ، على أراض مليئة بالمستنقعات واراض صخرية واراض تعرضت للتآكل وليس من السهل استصلاحها . وبالرغم من ذلك قد جرت فى الجزائر خطوة هامة الى الامام فى قضية تغيير العلاقات الانتاجية فى الريف. فقبل بداية الثورة الزراعية كان هناك ٥ر١ مليون استثمارة خاصة تحتل ربع الاراضى المزروعة كلها فى حين لم يكن يملك ٩٢٤ ألفا من اصل ١٠٧٠ ألفا من الفلاحين الجزائريين الارض اصلا او كانوا يملكون قطعا صغيرة من الاراضى لا تضمن لهم العيش (٨) . ومنحت الثورة الزراعية الارض الى زهاء ١٠ بالمئة من الفلاحين المعدمين . وهذا انجاز كبير ، بلا ريب ، مع انه يترتب القيام بعمل اكثر بكثير حتما بهدف اعادة تنظيم العلاقات الانتاجية فى الريف على أساس تقدمى بصورة كاملة .

وفى تنزانيا سلك ، بعد اقرار بيان أروشا ، نهج انشاء قرى تعاونية "اوجاماعة" فى كل مكان ، تستند ، قبل كل شىء ، الى قواها الخاصة ومواردها الداخلية . وتقدم لها الدولة المساعدات الاقتصادية والتكنيكية الممكنة . وتكمن الخاصية الهامة للتعاونيات التنزانية فى انها تقام خارج حدود المشاعية البطريركية ـ القبلية . وهذا ما يساعد اعضاء التعاونيات على الاسراع فى تصفية العلاقات والمخلفات التقليدية وتحويل العمل الى المعيار الرئيسى لدى توزيع الدخول الاجتماعية . وبغية تسهيل انتقال الفلاحين الى القرى التعاونية تغطى حكومة تنزانيا قسما من نفقاتهم.

ان الارض فى القرى التعاونية تعتبر ملكية جماعية ويحظر

شراؤها وبيعها ويمنع استخدام العمل المأجور. وبذلك تقام الحواجز امام نشوء اللامساواة فى الملكية بين اعضاء التعاونية ويخلق الاساس لنشوء علاقات انتاجية غير استغلالية . وشأن الجزائر يجرى فى تنزانيا الانتقال، تدريجيا ، من التعاونيات "من الطراز الادنى" الى اشكال اكثر تطورا ، الامر الذى يتيح للفلاحين التكيف على نحو اسهل مع الاشكال الاقتصادية الجديدة بالنسبة لهم. وبالرغم من المردود الاقتصادى غير الكبير الى حد كاف للقرى التعاونية ، فان القيادة التنزانية تعتقد بان هذه القرى ستعطى ثمارها مع مرور الزمن وترى فيها ، كالسابق، اسلوبا فعالا لنقل الفلاحين الى اشكال جديدة للعمل الجماعى.

وتتخذ التعاونية الانتاجية فى غينيا اشكالا جديدة . ففى عام ١٩٧٥ شرعوا هنا بتشكيل ما يسمى بالفرق الانتاجية الممكننة . وكانت الفرقة المكونة من ١٠ – ١٢ شخصا (من الشبيبة الطلابية اساسا) تحصل من السلطات المحلية بصورة قروض على المعدات التكنيكية والادوات والاسمدة والبذور الضرورية وغيرها . وعندما لم يكن بالامكان تقديم المعدات التكنيكية الى الفرق كانت تستعمل دواب الجر. وكانت الفرقة الواحدة تحرث ١٠٠ – ١٢٠ هكتارا من الاراضى. وكان اعضاء الفرقة يحصلون على اجور، غير ان تسوية الحساب كانت تجرى بعد جمع المحصول وتسليم الناتج الى مستودعات الدولة .

ان اجتذاب الطلبة الى التعاونيات يلعب دورا كبيرا فى قضية رفع القدرة الانتاجية للريف، ولكن هذا الامر يكتسب أهمية اكبر من الناحية الاجتماعية . فالقوى المنتجة فى البلاد ليست متطورة الى حد كاف بعد، ولهذا لا يزال ضمان العمل للسكان وخاصة الشباب الذين حصلوا على التعليم مشكلة حادة .

وتشير الصحف الغينية الى ان الفرق الانتاجية كانت تمارس نشاطها فى البداية ، بصورة لا بأس بها . وقد اعلن الرئيس الغينى احمد سيكو تورى فى احد خطبه ان اغلبية الفرق نفذت عام ١٩٧٧ خطة انتاج الرز والفول السودانى والمنيهوت. ويستمر

فى البلاد البحث عن اشكال للعمل الجماعى اكثر فعالية وتأخذ بالحسبان الظروف والامكانيات المحلية .

ان الاصلاح الزراعى فى اثيوبيا يتميز باتساعه وعمقه . فقد تمت هنا ، خلال فترة قصيرة ، تصفية الملكية الكبيرة للارض ووزعت ملايين الهكتارات من الاراضى على الذين يحرثونها .

وتجرى تحويلات زراعية ، كذلك ، فى انغولا وموزمبيق ومدغشقر والدول الاخرى ذات التوجه الاشتراكى. ولدى تقييم هذه التحويلات لا يمكن الا ان نشير الى انه يزداد فى هذه البلدان ادراك ضرورة تربية الفلاحين سياسيا . ويرى الديمقراطيون الثوريون فى ذلك بحق ضمانا لنجاح التحويلات الاقتصادية - الاجتماعية الجارية فى الريف. وقد تمت الخطوات الاولى لتأسيس وتوطيد المنظمات الفلاحية . ففى الجزائر مثلا يمارس نشاطه بنجاح الاتحاد الوطنى للفلاحين الجزائريين الذى نشأ ابان الثورة الزراعية . وبعد توحيد فى نيسان (ابريل) عام ١٩٧٧ مع الاتحاد الوطنى للعمال الزراعيين اتسعت القاعدة الاجتماعية للاتحاد الوطنى للفلاحين الجزائريين الى حد كبير ووصل عدد اعضائه الى مليون شخص.

ويقوم الحزبان الحاكمان فى تنزانيا وغينيا بعمل سياسى كبير وسط الفلاحين. ومع ان اشكال هذا العمل متنوعة للغاية ، الا ان الامر الرئيسى يكمن فى انه يساعد على اجراء التحويلات الثورية فى الريف وجذب جماهير واسعة من الفلاحين الى هذه العملية . وينص النظام الداخلى للحزب الحاكم فى تنزانيا "تشاما تشا مابيندوزى" على بناء الاشتراكية فى البلاد بالاعتماد على القوى الخاصة وتصفية كافة اشكال الاستغلال وازالة الفقر والجهل والمرض والدفاع عن مصالح العمال والفلاحين.

وفى غينيا تطبق سياسة الحزب (الحزب - الدولة) من خلال هيئات التسيير الذاتى للشغيلة ، وهى سلطات ثورية محلية تعد وحدات ادارية - اقليمية للبلاد . وتضفى اهمية خاصة على نشاط السلطات الثورية المحلية الريفية التى تشمل ٨٠ بالمئة

من شغيلة غينيا جميعا . ويدخل ضمن مهامها تطوير الاشكال التعاونية للاقتصاد فى الاماكن.

من تقييم الوضع فى ريف البلدان الافريقية ذات التوجه الاشتراكى يمكن استخلاص الاستنتاج المختصر التالى: تحت تأثير طائفة من العوامل الموضوعية والذاتية اشتدت هناك عملية التمايز الطبقى. فمن جهة، لا يزال قائما فى الزراعة، بل وحتى يتطور النمط الرأسمالى والانتاج السلعى الصغير اللذان تضبطهما وتراقبهما الدولة إلى هذه الدرجة او تلك. ومن جهة أخرى ، تتفتح، مع تعاظم الدور الموجه للدولة فى الاقتصاد امكانيات متزايدة لاعادة بناء الزراعة على أساس تقدمى وتنتشر التعاونيات. وبذلك تنشأ امكانية فعلية لاقامة وتعزيز تحالف الفلاحين الثوريين والطبقة العاملة الهام حيويا بالنسبة لمستقبل البلدان ذات التوجه الاشتراكى.

الهوامش

(١) Revue francaise des études politiques africaines. Dacar, 1976, No.123, p.30.

(٢) Nyerere J. Freedom and Socialism. Dar-es-Salam, 1969, p.344.

(٣) Al-Bayan. Casablanca, 21-22.XI. 1976.

(٤) "المجاهد"، الجزائر، ١٨ نيسان (ابريل)عام ١٩٧٧.

(٥) مجلة "قضايا السلم والاشتراكية"،براغ،العدد ١١،ص ٢٦.

(٦) لينين. المؤلفات الكاملة،المجلد ٤٥، ص ٣٧٠.

(٧) Al-Bayan. Casablanca, 21-22.XI. 1976.

(٨) Jeune Afrique. P., 1.IV. 1972.

ضبط رأس المال الخاص

فيرا بافلوفا
دكتورة فلسفة فى الاقتصاد

فى وثائق الحزب والدولة بالبلدان الافريقية ذات التوجه الاشتراكى يجرى بدقة، لحدما، تحديد قضية استخدام الاستثمارات الاجنبية. فقد جاء فى بيان إروشا، مثلا، "ان هدفنا هو ان نتيح للمستثمرين الاجانب ان يشعروا بان من المفيد لهم توظيف الرساميل فى تنزانيا ... وعن هذا الطريق نحن نأمل فى الحصول على النقود ... ولكنه لا يمكننا ان نعتمد على الحكومات والشركات الاجنبية من دون ان نعرض استقلالنا للخطر" (١). ومع ذلك فان الحكومات الديمقراطية الثورية ترى فى استخدام رأس المال الاجنبى الخاص وسيلة اضافية لتطوير الاقتصاد الوطنى وحلا وسطا فريدا من نوعه تقدم عليه من اجل معالجة قضاياها الاقتصادية والاجتماعية البالغة الحدة.

فى السبعينات لوحظت فى سياسة بلدان التوجه الاشتراكى تغيرات معينة ازاء رأس المال الاجنبى. فهذه السياسة كانت تمليها فى الستينات اعتبارات تثبيت السيادة الوطنية، ولهذا كان يجرى التركيز على ازاحة رأس المال الاجنبى، قبل كل شىء من المجال المالى والفروع المساعدة. والان اصبحت الدولة تزيح

رأس المال الاجنبى من الفروع والقطاعات الانتاجية الرئيسية التى تأتى بالقسم الاكبر من واردات التصدير. وتخلق بذلك الظروف لتنظيم الانتاج على اساس وطنى.

ولقد غدا التأميم الذى يتسم بطابع مندفع فعال والذى يعد جزاء متمما من الاستراتيجية الرامية الى تحويل البنية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع وتعزيز قطاع الدولة الوسيلة الاكثر جذرية فى النضال ضد تسلط الاحتكارات الاجنبية. وفى السبعينات اضحى تضييق نطاق نشاط رأس المال الاجنبى عن طريق التأميم الاتجاه السائد فى سياسة مجموعة البلدان الافريقية قيد البحث.

ففى الجزائر شمل التأميم الكلى او الجزئى، عمليا، كل القطاع الاجنبى فى الاقتصاد: فى سنة ١٩٦٦ اممت المناجم ومقالع المرمر؛ وفى سنتى ١٩٦٦ - ١٩٦٧ امم كل النظام المصرفى - التسليفى واعيد تنظيمه؛ وفى سنة ١٩٦٨ اصبحت كبريات مصانع الصناعة التحويلية ملكية للدولة؛ وفى سنة ١٩٧١ فرضت السيطرة الوطنية على صناعة الغاز وعلى صناعة النفط جزئيا؛ وفى سنة ١٩٧٨ اممت اخر الشركات الفرنسية.

ويتضح تعاظم عملية التأميم بدقة فى غينيا. ففى الستينات امم هناك النظام المالى والمصرفى وقطاع التأمين وشبكة التزويد بالكهرباء والماء واستخراج وبيع ونقل الالماس. واختتم الهجوم الذى بدأ خلال هذه الفترة على القطاع الخاص فى مجال التجارة الخارجية سنة ١٩٧٥ بتأسيس شركة "ايمبورتيكس" التابعة للدولة والتى احتكرت كل عمليات التجارة الخارجية. ولغاية عام ١٩٧٦ اممت جزئيا الشركات الاجنبية فى الصناعة التحويلية والاستخراجية. وفى الوقت الحاضر لا توجد فى البلاد عمليا مؤسسة كبيرة او متوسطة تعود ملكيتها كليا الى رأس المال الاجنبى.

وشمل التأميم الواسع الذى جرى فى تنزانيا عام ١٩٦٧ البنوك وشركات التأميم وكبريات الشركات العاملة فى التجارة

الخارجية والصناعة والزراعة . وجرت موجة جديدة من التأميم في السبعينات وشملت تقريبا كل المصانع الكبيرة للصناعة التحويلية والاستخراجية التي كانت تعود للقطاع الخاص.

وفي جمهورية الكونغو الشعبية ازيح رأس المال الاجنبي في السبعينات بالذات من مجالي المالية والتجارة الخارجية وازيح، بدرجة كبيرة، من الصناعة الاستخراجية وبدرجة اقل من الصناعة التحويلية .

وبنتيجة التأميم الذي جرى بجمهورية مدغشقر الديمقراطية في سنوات ١٩٧٥ - ١٩٧٩ أصبح ينتج في مصانع الدولة زهاء نصف الانتاج الصناعي الاجمالي. وفي اثيوبيا انتقلت الى ملكية الدولة كبريات المؤسسات الصناعية ومصانع التعدين والمواصلات والبنوك وغيرها .

وصار تقييد دائرة الفروع الاقتصادية التي يسمح للرأسمال الاجنبي ممارسة نشاطه فيها عاملا هاما في تحقيق الاستقلال الاقتصادي. وتخدم هذا الغرض، مثلا، التدابير التي اتخذت في الجزائر عام ١٩٧١ والتي حرمت الشركات الاجنبية بنتيجتها من حقوق الحصول على امتيازات في التنقيب عن النفط واستخراجه بصورة مستقلة . وادى هذا الامر الى تقليص حصة رأس المال الاجنبي في كافة القطاعات الفرعية لصناعة النفط: ففي مجال استخراج النفط تقلصت من ٨٨ بالمئة عام ١٩٦٦ الى ٤٤ بالمئة عام ١٩٧١ والى ٢٠ بالمئة عام ١٩٨٠، وفي مجال التنقيب من ٣٥ بالمئة الى ١٥ وصفر بالمئة على التوالي، وفي المواصلات من ٣٨ بالمئة عام ١٩٦٦ الى صفر بالمئة عام ١٩٨٠. وانتهجت نفس الطريق حكومة جمهورية الكونغو الشعبية التي اتخذت عام ١٩٧٤ قرارا بحظر نشاط الشركات النفطية الاجنبية في البلاد وقامت بعد ذلك بتأميم ملكية الاحتكارات التي تسيطر على تصريف الوقود السائل في السوقين الداخلية والخارجية .

وعن طريق الوثائق التشريعية المباشرة والتدابير المقيدة غير المباشرة يجري بصرامة في البلدان ذات التوجه الاشتراكي

تنظيم الاستثمارات الاجنبية سواء من حيث مقدار رأس المال العامل، أم الفروع التى يوظف فيها . وكمثال على تنظيم التوظيفات الخاصة حسب الفروع يمكن ايراد الخطة الخمسية الثانية فى تنزانيا (١٩٦٩ - ١٩٧٤) التى يمنع رأس المال الخاص بموجبها منعا باتا من العمل فى المجال المصرفى والتأميم والتنقيب عن النفط واستخراجه وفى المصانع الحربية، ويسمح له بالعمل فى الفروع المنتجة لوسائل الانتاج بشرط ان تكون حصة الدولة ٥١ بالمئة من رأس المال. وتعين الخطة الفروع التى يمكن ان يشارك فيها رأس المال الخاص عمليا والفروع المفتوحة لنشاطه كليا (٢). وطبقا لقانون الاستثمارات الاجنبية الذى سن فى انغولا عام ١٩٧٩ يمنع توظيف رأس المال الخاص فى التجارة الخارجية والمؤسسات المالية والتسليفية والطاقة والتزويد بالمياه والبريد وبعض الفروع الاخرى.

وتسعى الدولة، بمنحها للمستثمر الاجنبى نظام التسهيلات المعينة وهذه الافضليات الاقتصادية او تلك، الى توجيه الاستثمارات الاجنبية بالاتجاه المرجو. ولنفس الغرض يستخدم، كذلك، اسلوب تنظيم التراكم من الاستثمار الخاص، مثل الضرائب. فتدابير التنظيم الضريبية والتحفيز المؤقت للتوظيفات الخاصة، كاداة رئيسية، تتضمن التسهيلات التى تمنح لدى فرض الضرائب على الارباح الصناعية والتجارية او لدى جباية الضريبة من دورة رأس المال. ففى الجزائر يطبق اعفاء المستثمرين كليا او جزئيا من دفع الضرائب على الارباح لفترة ٥ - ١٠ سنوات وفى جمهورية الكونغو الشعبية لفترة ١٥ سنة وفى غينيا من ٧ الى ٢٥ سنة .

وبمرسوم صدر فى الجزائر عام ١٩٧٠ خفض سعر الضريبة على ارباح الشركات التى تستثمر اكثر من ٥٠٠ ألف دينار من ٣٠ الى ٢٠ بالمئة (٣). وتشجع الغرفة التجارية الجزائرية الاستثمارات الخاصة فى الصناعة وتساعد على اقتناء المعدات والمواد الخام. وفى سنة ١٩٧٣ تم لهذا الغرض

تخفيض اسعار الضريبة على شراء انواع كثيرة من البضائع.

وفي غينيا يعفى رأس المال الخاص كليا او جزئيا من الضرائب على استيراد المعدات والمواد الخام والسلع المعادلة له والمستخدمة في انتاجه بعد مرور خمس سنوات من العملية الانتاجية الاولى.

وفي بعض الاحيان تقدم الدولة على زيادة تعريفة الضرائب. ففي تنزانيا، مثلا ازدادت تعريفة الضريبة على ارباح المشاريع الخاصة في فترة ١٩٧٥/١٩٧٤ من ٤٠ الى ٤٥ بالمئة وفي فترة ١٩٧٧/١٩٧٦ الى ٥٥ بالمئة (٤). ان ازدياد الضريبة هذا املاه، قبل كل شيء، السعي الى زيادة التراكمات الداخلية للدولة والتي نضبت في سنوات الازمة والجفاف وذلك عن طريق تعبئة موارد القطاع الخاص. وفي الجزائر ساعد ازدياد سعر النفط من ٧ر٢ دولار للبرميل في سنة ١٩٦٦ الى ٣٩ دولارا في سنة ١٩٨٠ على نمو ايرادات الحكومة. ورفعت حكومة جمهورية الكونغو الشعبية في سنة ١٩٧٤ سعر النفط الى ٨٥ر١٣ دولار للبرميل (وحتى نهاية السبعينات ارتفع سعر البرميل الواحد من النفط الى ٢٥ - ٢٨ دولار). وفي نفس السنة اتخذت حكومة غينيا اجراء مماثلا بزيادة سعر الالومينا. وفي سنة ١٩٧٥ شددت الحكومة الغينية فرض الضرائب على الشركات الاجنبية العاملة في صناعة استخراج المعادن عن طريق فرض ضريبة خاصة على قيمة المنتوج الذي تصدره.

وكقاعدة، تتضمن قوانين الاستثمار السارية المفعول في البلدان ذات التوجه الاشتراكي تقييدات على تصدير الارباح المستحصلة من قبل المستثمرين الاجانب. وبذلك يجرى تشجيع اعادة الاستثمار في اقتصاد البلاد وتوسيع امكانية ادخار الاموال بهدف التنمية.

ولتنظيم نشاط الاحتكارات الاجنبية في بلدان التوجه الاشتراكي جانب اجتماعي ايضا. فالاتفاقيات مع الشركات الخاصة تحتوى على مطالب باعداد الكادرات الوطنية وتطوير

الفروع المساعدة الاجتماعية . وفى تنزانيا حرم سنة ١٩٧٧ استخدام عمل الاطفال. وفى غينيا الزم المستثمرون الاجانب طبقا لقانون الاستثمار الصادر عام ١٩٨٠ ببناء بلدات عمالية ومدارس ومستشفيات وغيرها .

ووسط اشكال ضبط الدولة لرأس المال الاجنبى الخاص انتشر نظام المشاركة فى الشركات المختلطة انتشارا واسعا . وتتيح الشركات المختلطة الحصول من المستثمرين الاجانب على الموارد المالية غير الكافية والاستفادة ، فى الوقت ذاته ، من المنجزات التكنيكية والخبرة الادارية . وفى هذا المجال تبقى الدولة محتفظة لنفسها بحق شراء اسهم الشركة الاجنبية فى اية لحظة واعلان المؤسسة ملكا لها . وتتمتع الدولة كذلك بحق الافضلية فى شراء الاسهم لدى بيعها من قبل المالكين الاهليين.

وتبحث حكومات البلدان ذات التوجه الاشتراكى عن الاشكال المثلى لتنظيم الشركات المختلطة . ففى صناعة النفط الجزائرية ، مثلا، انتشرت الاتحادات التى لا تجرد ملكية الشركات المساهمة فيها من الصفات الشخصية . وتفرد فى رأس المال موارد كل جانب ويحافظ بالتالى على استقلاله القانونى. وتمارس نشاطها على هذه المبادئ شركة اسكوب الجزائرية الفرنسية والشركة الجزائرية الامريكية سوناطراك ـ غيتى .

ان شركة النفط الجزائرية التابعة للدولة "سوناطراك" والشركات الوطنية فى تنزانيا والادارات الوطنية فى جمهورية الكونغو الشعبية هى عبارة عن الشكل التنظيمى لتنفيذ الوظيفة الاقتصادية للدولة والذى تجرى من خلاله الرقابة على نشاط القطاع المختلط. وتكمن خاصية هذه المؤسسات فى النسبة العالية لمواردها الخاصة بها ، الامر الذى يتيح فرض الرقابة على الشركات المختلطة . وهذه المؤسسات التى تتمتع باستقلال اقتصادى ـ ادارى لها الحق فى استخدام جزء من الارباح المستحصلة لانشاء ارصدة خاصة بها لاستعمالها لاحقا فى توظيفات الرساميل الجديدة .

وفي تنزانيا تمثل الشركات الوطنية الدولة عمليا في كافة المؤسسات المختلطة . وفي بداية السبعينات كانت تمارس نشاطها هناك ٢١ شركة (الشركة الوطنية للتنمية، الشركة التنزانية للتزويد بالكهرباء - تانيسكو، الشركة الوطنية لبناء المساكن، الشركة الزراعية الوطنية وغيرها) . ومن خلال هذه الشركات تسيطر الدولة على انتاج ٧٥ بالمئة من اجمالي حجم البضائع المنتجة في البلاد .

وفي سنة ١٩٧١ سن في الجزائر قانون لا يمكن بموجبه للمستثمرين الاجانب المشاركة في الصناعة الوطنية الجزائرية الا بالتعاون مع سوناطراك، وهذه الشركة الحكومية التي تأسست عام ١٩٦٣ لضمان نقل وتسويق النفط والغاز بسطت نشاطها تدريجيا على كل صناعة النفط والغاز . وفي الوقت الحاضر تتمتع بحق احتكاري في التنقيب عن ثروات باطن الارض واستثمارها وكذلك في تصريف المنتوجات في السوقين الداخلية والخارجية . وفي سنة ١٩٨٠ سيطرت سوناطراك على ٨٠ بالمئة من استخراج النفط و٩٠ بالمئة من تكريره وعلى كل استخراج وتسييل الغاز الطبيعي (٥) . ولدى تأسيس الشركات المختلطة ينص قانون عام ١٩٧١ على ان تسلم الى سوناطراك اكثر من نصف رأسمالها وحقها في معالجة القضايا الاقتصادية .

وفي جمهورية الكونغو الشعبية تم في واحد من اكثر الفروع الاقتصادية ربعية صناعة الاخشاب وصناعة تشغيل الاخشاب - انشاء الشركة الوطنية للغابات، ومنحت هذه الشركة حق قطع الاشجار في ما لا يقل عن ٥٠ بالمئة من مساحات الغابات الخاضعة للاستثمار في شمال البلاد والمساهمة في الشركات الجديدة بصفة المالكة للربطة الرقابية من الاسهم، ومنذ عام ١٩٧٤ فرضت الشركة الوطنية للغابات احتكارها على تصدير الاخشاب غير المعالجة .

ولغرض فرض رقابة اكثر صرامة على نشاط المؤسسات التي تمثل الدولة في الشركات المختلطة تعين دوريا لجان تفتيش

تابعة للدولة وتجرى اعادة تنظيم بنيوية ومراجعات مالية. وفى تنزانيا، مثلا، تتخذ من حين لاخر الخطوات لادخال اللامركزية فى الشركة الوطنية وتأسيس الشركات فى الفروع. فاذا كانت الشركة الوطنية للتنمية تسيطر فى سنة ١٩٦٨ على ٥٩ شركة فانها باتت تسيطر فى سنة ١٩٧١ على ٢٢ شركة. وفى ست منها تملك الشركة الوطنية للتنمية كل رأس المال اى ١٠٠ بالمئة وفى ١٦ منها تملك اكثر من ٥٠ بالمئة. ونصت الخطة الخمسية الثالثة للتنمية (١٩٧٦/٧٧ - ١٩٨٠/٨١) على تدابير لمواصلة اعادة بناء واعادة تنظيم الشركة الوطنية للتنمية التى ينبغى ان تبقى تحت سيطرتها فروع الصناعة الرئيسية وحدها. وتشكلت لدى وزارة التخطيط والمالية لجنة تفتيش خاصة بالرقابة المالية على الشركات الوطنية وكذلك على انفاق ارصدة الشركات المختلطة.

وجرت تغيرات معينة فى مجال تنظيم رأس المال الوطنى الخاص ايضا. فلئن كانت قوانين الاستثمارات التى صدرت فى الستينات تمس، بالدرجة الاساسية، رأس المال الاجنبى فقد أخذ فى نهاية الستينات وبداية السبعينات يعار اهتمام اكبر بكثير لقضايا تشجيع وتقييد نشاط رأس المال الوطنى الخاص. ويعود هذا التحول الى طائفة من العوامل. ففى البلدان حيث كان رأس المال الوطنى الخاص فى الستينات قويا، الى حد كاف، (الجزائر، مثلا) كان تشجيعه يتعارض مع نهج التطور التقدمى. اما فى البلدان الاخرى ذات التوجه الاشتراكى فان رأس المال الوطنى لم يشكل خطرا فعليا. وكانت هذه فترة اتسمت فيها التحولات، قبل كل شئ، بوجهة معادية للامبريالية.

وفى السبعينات حصل فى كافة البلدان ذات التوجه الاشتراكى تقريبا انتعاش فى نشاط رأس المال الوطنى الخاص. ويعود هذا الانتعاش فى البلدان المنتجة للنفط الى عودة الوضع المالى والنقدى الى مجراه الطبيعى. وفى البلدان التى تضررت من الازمة النفطية (تنزانيا، مثلا) كان تدفق رأس المال الوطنى

الخاص على الاقتصاد يشجع عن وعى من قبل الدولة بهدف اضفاء طابع مستقر على التنمية الاقتصادية .

وفى الجزائر تجلى تعاظم الدور المنظم للدولة بهذا المجال فى صياغة قانون الاستثمار عام ١٩٦٦ والذى كان يمس ،بالدرجة الرئيسية ، رأس المال الوطنى الخاص. وينص هذا القانون على تسهيلات كبيرة بصدد الضريبة على الانتاج وكذلك على تخفيض تعريفة الضريبة على الارباح (الى ١٨ بالمئة) بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والشركات الوطنية المنشأ (٦) . وترتبط شروط الاقراض بالفروع التى ترغب الدولة فى ان توجه اليها توظيفات الرساميل الخاصة وتهدف الى تشجيع المبادرة الخاصة فى المناطق الاقل نموا من البلاد . وهذه المهمة يضعها نصب عينه ، مثلا، البنك الوطنى الجزائرى.

وتشجع حكومة جمهورية الكونغو الشعبية توظيف الرساميل الوطنية الخاصة فى الزراعة وصناعة قطع الاخشاب والنقل بالسيارات وذلك عن طريق توسيع الاقراض من خلال البنك الشعبى لجمهورية الكونغو . وفى سنة ١٩٧٤ صدر مرسوم خاص حول تقييد حقوق الاجانب فى هذا المجال.

ويرى قادة تنزانيا فى انعاش نشاط رأس المال الخاص فى البلاد خلال الاعوام الاخيرة اجراء ضروريا يتيح تركيز الانتباه على المشاريع الرئيسية ذات الاهمية الاقتصادية العامة . فقد اشارت صحيفة "ساندى نيوز" التنزانية الى ان انعاش رأس المال الخاص ينظر اليه من قبل البعض وكأنه عودة الى طريق التطور الرأسمالى. ولكن هذا بعيد عن الواقع . فمثل هذه الخطوات ليست سوى اعتبارات تكتيكية وتنسجم مع استراتيجية بناء الاشتراكية فى بلد متخلف كتنزانيا (٧) . ولغرض تشجيع الانتاج الخاص الصغير اتخذ فى تنزانيا قرار بتسهيل اجراءات منح اجازات استيراد قطع الغيار وتعزيز الطابع التجارى للمؤسسات شبه الحكومية بشتى السبل.

واعلنت القيادة الغينية عام ١٩٨٠ عن عزمها على تشجيع

انشاء المؤسسات الخاصة الصغيرة والمتواسطة العائدة لرأس المال الوطنى وتقديم المساعدة المالية اليها .

ان قضية الاستخدام الانتاجى الفعال لرأس المال الوطنى الخاص تشخص بحدة خاصة فى البلدان ذات التوجه الاشتراكى وذلك لان ضرورة الحفاظ على اسبقية الدولة فى الشؤون الاقتصادية ، كثيرا ما تتعارض مع مصالح المستثمرين الخاصين وخاصة فى البلدان التى يسودها المشروع الخاص الوطنى المتطور نسبيا .

ومما له دلالته فى هذا المجال تجربة غينيا ، حيث كان تنظيم رأس المال الوطنى الخاص فى التجارة يجابه صعوبات كبيرة . فالتدابير المتخذة لتنظيم اسعار البضائع المستوردة والمصدرة ووضع مستودعات تابعة للمؤسسات التجارية العائدة للدولة تحت تصرف تجار الجملة الخاصين وتحديد اسعار حكومية ثابتة على البضائع الاستهلاكية الضرورية لم تعط النتائج المرجوة . واتسعت ابعاد كل التلاعبات الممكنة وتكررت حوادث الاستخدام غير الشريف لقروض بنك الدولة والتهريب والمضاربات وغيرها . واضطرت الحكومة لاتخاذ قرار حول تقييد التجارة الخاصة .

ان تحليل خصائص ضبط الدولة لرأس المال الخاص فى السبعينات يظهر ان مواقع رأس المال الاجنبى فى بلدان التوجه الاشتراكى قد تقوضت الى حد كبير: ازيح رأس المال الاجنبى كليا تقريبا من الزراعة ومجال التداول والنظام المصرفى والتسليفى، وفى فروع الصناعة البالغة الاهمية سمح له بالمشاركة فى المؤسسات المختلطة الواقعة تحت سيطرة الدولة . اما القطاع الوطنى الخاص خلال الاعوام الاخيرة فلا يشكل، مع توفر امكانيات تنظيمية واسعة لدى الدولة ، خطرا جديا على الطريق التقدمى الذى اختارته البلدان المذكورة .

<u>الهوامش</u>

(1) Arusha Declaration, Dar es Salam, 1967, p.1.

Tanzania Second Five-Year Plan for Economic and Social Development. 1st July 1969-30th June 1975. Vol.I, Dar es Salam. [٢]

Le Code des investissements, Alger, 1970. [٣]

Bank of Tanzania, Dar es Salam, 1976 [٤]

MOCI, Alger, No.421/20, Octobre 1980 [٥]

Sanday News, 9 October 1977. [٦]

"Marchés tropicaux...", P., 14.VII, 1969. [٧]

بناء الدولة والحزب

ليف انتين
دكتور فى القانون

ان تعمق العملية الثورية فى القارة الافريقية ينعكس ، ضمنا ، فى البناء الفوقى القانونى والسياسى للبلدان ذات التوجه الاشتراكى. ولقد شهدت السبعينات تحولات بنيوية هامة فى النظم السياسية لهذه البلدان. وبات البعض منها يطرح اليوم مهمة الانتقال من النظام الوطنى الديمقراطى الى النظام الديمقراطى الشعبى الذى يرى فيه مرحلة على طريق التقدم نحو الاشتراكية بتجاوز مرحلة التطور الرأسمالية .

وتتجلى التحويلات الجارية فى تغير المضمون الاجتماعى للسلطة وبنى وآلية الدولة ؛ وفى تكون الاحزاب الطليعية للشغيلة وتعاظم نشاطها ؛ وفى انتقال عدد متزايد من الفصائل الوطنية من الديمقراطية الثورية الى المواقع الفكرية للماركسية اللينينية .

وتحدث التحويلات المذكورة مع تعمق المضمون الاجتماعى للتغيرات الثورية ووجهتها المعادية للرأسمالية او مع "اكتساب الثورة طابعا راديكاليا" على حد تعبير الديمقراطيين الثوريين. وفى سياق هذه التحولات تلاحظ تبدلات كبيرة فى القوام الطبقى للائتلاف وفى تناسب القوى السياسية داخل

الديمقراطية الثورية بالذات. وتزداد عزلة ممثلى الطبقات والفئات الاستغلالية فى بنية سلطة الدولة. وتغدو الطبقة العاملة والفلاحون الكادحون وكذلك المثقفون الثوريون والاشخاص ذوو الميول التقدمية فى الجيش سندا اجتماعيا للنظام.

ان مثل هذا التحول فى الطبيعة الاجتماعية للسلطة ينعكس على نطاقات متسعة فى الوثائق البرنامجية للاحزاب الطليعية ويوثق دستوريا فى عدد من البلدان ذات التوجه الاشتراكى. ففى جمهورية موزمبيق الشعبية، مثلا، تنص الوثائق السياسية والقانونية البالغة الاهمية على انتقال السلطة الى ايدى الطبقة العاملة والفلاحين. وعلى وجه التحديد فقد تم التأكيد على ذلك فى الوثائق التى اقرها المؤتمر الثالث لفريليمو الذى انعقد فى شباط (فبراير) عام ١٩٧٧ وفى البند الثانى من الدستور الذى اعيد النظر فيه عام ١٩٧٨. وجاء فى قانون البلاد الاساسى "ان جمهورية موزمبيق الشعبية هى دولة ديمقراطية شعبية تتوحد فيها كافة قوى السكان الوطنية بهدف بناء مجتمع جديد لا مكان فيه لاستغلال الانسان للانسان وتعود فيها السلطة الى العمال والفلاحين (خط التشديد يعود للمؤلف) الذين يوحدهم ويقودهم فريليمو، وتمارس هذه السلطة من قبل هيئات السلطة الشعبية" (١).

فى البند المذكور من الدستور يسترعى الانتباه جانبان اثنان. اولا - توصف جمهورية موزمبيق الشعبية بانها دولة ديمقراطية شعبية تعود فيها السلطة الى الطبقتين الاساسيتين من الشغيلة. ثانيا - ان تمركز السلطة فى ايدى العمال والفلاحين لا يستبعد، بل على العكس، يفترض مشاركة كافة القوى الوطنية فى بناء المجتمع الجديد. وهذا المبدأ الاخير يتسم بأهمية نظرية وفكرية وسياسية فائقة ويؤكد على انه يجرى فى المرحلة الجديدة الارقى من التطور ضمان وحدة وتحالف كافة القوى الاجتماعية الرئيسية المناضلة فى سبيل المستقبل الاشتراكى.

وفى وثائق مبلا ـ حزب العمل التى اقرت فى المؤتمر الاول للحزب يجرى تحديد الطبيعة الاجتماعية للسلطة فى انغولا، اساسا، بصورة مماثلة لموزمبيق علما بانه يشار، بوجه خاص، الى دور الطبقة العاملة التى تتولى زمام سلطة الدولة بالتحالف مع الطبقات والفئات الاخرى. وذكر فى التقرير الذى عرض على مؤتمر مبلا واقر من قبل المندوبين "ان الطبقة العاملة سوف تطبق بالتحالف الوثيق مع الفلاحين والمثقفين الثوريين دكتاتورية ديمقراطية ثورية موجهة ضد الرجعية الداخلية والخارجية، خالقة الظروف لاقامة دكتاتورية البروليتاريا فى مرحلة بناء الاشتراكية" (٢).

ان انتقال السلطة الى العمال والفلاحين يفترض اجراء اصلاحات عميقة فى مجال بناء الدولة. وترد احكام بهذا الشأن فى برامج فريليمو ومبلا ـ حزب العمل وحزب الثورة الشعبية فى بينين وبعض الاحزاب الاخرى. وكثيرا ما يجرى بكل دقة وتفصيل تحديد الاحكام المذكورة فى الوثائق الحزبية الاخرى، مثل البيان بصدد الخط العام لحزب الثورة الشعبية فى بينين الذى اقر فى المؤتمر التأسيسى للحزب فى ايار (مايو) عام ١٩٧٦ والذى كرست احدى نقاطه العشر لمهام تعزيز السلطة الشعبية (٣).

لقد ادى الاتجاه نحو تثبيت سلطة العمال والفلاحين، من حيث طبيعتها، الى التعجيل بعملية اعادة بناء واشاعة الديمقراطية فيه الى درجة كبيرة. وتكمن الوجهة الاساسية لاعادة البناء هذه فى توسيع مشاركة الشغيلة فى ادارة شؤون الدولة والانتاج. وتنسجم مع هذه الاهداف اقامة (او التحضير لاقامة) نظام موحد للهيئات النيابية فى المركز والاطراف، هذه الهيئات التى يراد منها خلق الاساس السياسى للدولة والتى تغدو قاعدة لنشوء كافة هيئات الدولة ونشاطها. وباستخدام تجربة بناء الدولة فى البلدان الاشتراكية تسعى القوى الثورية، عن طريق بناء النظام الموحد للهيئات النيابية، الى ايصال مهمة

تصفية الجهاز الادارى البيروقراطى الموروث من الماضى الى النهاية وتشكيل آلية جديدة للدولة يتم تأسيس حلقاتها الاساسية بمبادرة الشغيلة أنفسهم.

وقد جرت واحدة من المحاولات الاولى لبناء نظام المؤسسات النيابية - الجمعية الشعبية الوطنية فى المركز والمجالس الشعبية فى الاطراف - فى جمهورية الكونغو الشعبية على أساس دستور عام ١٩٧٣. غير ان اغتيال نغوابى رئيس الجمهورية على أيدى المرتزقة الامبرياليين وتكوين نظام الهيئات الاستثنائية للسلطة أديا الى ايقاف نشاط الهيئات المنتخبة مؤقتا. ولكن فى سنة ١٩٧٩ وعلى أساس قرارات المؤتمر الاستثنائي الثالث لحزب العمل الكونغولى والدستور الذى اقر مجددا وبنتيجة الانتخابات العامة التى جرت فى الكونغو اصبح نظام الهيئات النيابية يطبق من جديد.

وعلى الرغم من الصعوبات العديدة فان عملية تكوين نظام الدولة العام الموحد للمؤسسات النيابية بدأت تجرى على نطاقات واسعة فى البلدان ذات التوجه الاشتراكى. وتنطوى على دلالة بالغة فى هذا المجال تجربة موزمبيق وانغولا، حيث استخدمت، بقدر معين، لدى انشاء الهيئات الجديدة للسلطة مبادئ بناء النظام النيابى فى الاتحاد السوفيتى قبل اقرار دستور عام ١٩٣٦.

ففى جمهورية موزمبيق الشعبية جرت على مدى سنة ١٩٧٧ انتخابات مباشرة الى المجالس الشعبية فى ٨٩٤ نقطة مأهولة، ومن ثم تشكلت، عن طريق الانتخابات غير المباشرة، هيئات نيابية فى ١١٢ منطقة و١٠ محافظات و١٠ مدن كبيرة، واخيرا تأسست الجمعية الشعبية فى الجمهورية. وتم انتخاب ٢٧٠٤٠ نائبا. ولابد من الاشارة، بوجه خاص، الى ان اغلبية اعضاء المجالس الشعبية تكونت من العمال والفلاحين. فمن اصل ٢٢٦ نائبا فى الهيئة النيابية العليا شكل العمال ٤٢ر٣١ بالمئة والفلاحون ٧٦ر٢٨ بالمئة منهم، اما المقاعد المتبقية فيحتلها ممثلو

المثقفين والعاملين فى المنظمات الاجتماعية والعسكريين (٤)، الامر الذى يعتبر من الادلة المقنعة على الطبيعة العمالية ـ الفلاحية للسلطة فى جمهورية موزمبيق الشعبية .

وتطبق مبادئ اساسية مماثلة تقريبا لاقامة المؤسسات النيابية فى انغولا، حيث يضبط الدستور والتشريع السائد، على السواء، تكوينها ونشاطها وان القانون "حول السلطة الشعبية" يعترف بان هيئاتها هى تلك التى تمارس الجماهير الشعبية، بقيادة مبلا ـ حزب العمل، السلطة السياسية بواسطتها . وينص القانون على " ان مهمة هيئات السلطة الشعبية تكمن فى حماية وتعزيز وتطوير المكتسبات الثورية للجماهير الشعبية، وبالدرجة الاولى، العمال والفلاحين" (٥). وفى سنة ١٩٨٠ جرت انتخابات عامة الى الهيئة العليا لسلطة الدولة فى الجمهورية هى الجمعية الشعبية فى انغولا التى كان ينفذ مجلس الثورة، قبل ذلك، مهامها بصورة مؤقتة .

ونص دستور جمهورية بينين الشعبية الذى اقر عام ١٩٧٧ على اقامة الهيئات المنتخبة للسلطة الشعبية على كافة المستويات. وحدد المؤتمر الاول لحزب الثورة الشعبية فى بينين الذى انعقد عام ١٩٧٩ ظروف واصول تأسيس الجمعية الوطنية الثورية التى تعد، طبقا للدستور، الهيئة العليا لسلطة الدولة فى بينين. وثبت التشريع نسب المقاعد المحجوزة فى الجمعية لمختلف الفئات والمنظمات.

وفى مدغشقر جرت الانتخابات الى المؤسسات النيابية على كافة المستويات عام ١٩٧٧، علما بانه تم فى الوقت ذاته اصلاح بنية البلاد الادارية ـ الاقليمية . وساعد الدستور الذى اقر فى تنزانيا عام ١٩٧٧ والدستور الاول الذى اقر فى زنجبار عام ١٩٧٩ على مواصلة تحسين جهاز الدولة .

وأقر فى المؤتمر الحادى عشر للحزب الديمقراطى الغينى عام ١٩٧٨ برنامج واسع للتدابير الرامية الى اشاعة الديمقراطية فى جهاز الدولة وتعزيز اسس النظام الانتخابى. وعلى

وجه التمديد، اتخذ المؤتمر قرارا بتغيير اسم الدولة، حيث أصبح يطلق عليها، من الآن فصاعدا، اسم جمهورية غينيا الثورية الشعبية وصادق رسميا على نظرية الحرب ـ الدولة التى غدت اساسا لدستور البلاد الجديد الذى اقر فى ايار (مايو) عام ١٩٨٢.

والى جانب التطور الناجح لمختلف اشكال الديمقراطية النيابية فى البلدان ذات التوجه الاشتراكى تستخدم على نطاقات واسعة، ايضا، اجهزة الديمقراطية المباشرة. فكثيرا ما تطرح للمناقشة على السكان قرارات سياسية هامة وتتسع ممارسات اجراء الاستفتاءات. ففى كانون الاول (ديسمبر) عام ١٩٧٥ طرح للاستفتاء واقر باغلبية الاصوات (٩٠ بالمئة) ميثاق الثورة الاشتراكية الملغاسية ودستور جمهورية مدغشقر الديمقراطية (جرت فى الوقت ذاته انتخابات رئيس الجمهورية)؛ (وتم اجراء انتخابات الرئاسة الدورية عام ١٩٨٢. واعيد انتخاب ديديى راتسيراكا الى منصب الرئيس). وفى سنة ١٩٧٦ تمت، عن طريق الاستفتاء، المصادقة على الميثاق الوطنى الجزائرى والدستور الجديد للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. وفى استفتاء جرى عام ١٩٧٩ اقر الدستور الجديد لجمهورية الكونغو الشعبية. وتشهد على تطور الديمقراطية المباشرة، كذلك، حقيقة ان الاجتماعات العامة لشغيلة الريف او احياء المدينة تعد بمثابة الهيئة الدنيا لسلطة الدولة فى الكثير من البلدان ذات التوجه الاشتراكى (غينيا، انغولا، موزمبيق وغيرها).

ولغرض استكمال النظام السياسى فى البلدان ذات التوجه الاشتراكى تتسم باهمية كبيرة مشاركة الشغيلة المتسعة فى ادارة الانتاج. وتشكلت وتمارس نشاطها فى كافة المصانع والمؤسسات والشركات الوطنية تقريبا لجان (مجالس) انتاجية تضم، عادة، ممثلى الادارة والمنظمتين النقابية والحزبية. ويحدد التشريع الوطنى الاصول الملموسة لتكوينها وبنيتها

وصلاحياتها . وكقاعدة، تدخل ضمن مهام هذه اللجان المصادقة على الخطة الانتاجية والرقابة على تنفيذها وحل قضايا الكوادر واستخدام الارصدة الاجتماعية وحماية العمل والدفاع عن مصالح الشغيلة . وهذه اللجان مدعوة للاضطلاع بدور هام في توسيع المباراة وتعزيز الانضباط في الانتاج ورفع انتاجية العمل.

ان تطوير روح المبادرة والاستقلالية لدى الشغيلة ينعكس كذلك ، في اتساع مشاركة الشغيلة والمنظمات الاجتماعية في تنفيذ بعض مهام الدولة مثل حماية النظام العام والتحولات التقدمية في مختلف ميادين الحياة الاجتماعية . وكمثال على ذلك يمكن ايراد تشكيل الميليشيا الشعبية في غينيا وجمهورية الكونغو الشعبية ودول أخرى؛ ومشاركة الجمعيات الفلاحية بنشاط في تنفيذ الاصلاح الزراعي والنضال ضد العصابات المضادة للثورة في اثيوبيا؛ ومساهمة السكان في بناء الطرق والمباني الاجتماعية؛ ومشاركة الطلبة بنشاط في مكافحة الامية وفي العمل السياسي والتثقيفي (خاصة في الريف) وفي الجهد المنتج (مثلا فصول العمل في جمهورية الكونغو الشعبية) .

يمكن التوصل على أساس الحقائق الواردة اعلاه الى استنتاج مؤداه ان مشاركة الشغيلة المتعاظمة في ادارة شؤون الدولة تعتبر دليلا على انه تنشأ وتتراكم في عملية بناء الدولة سمات واتجاهات جديدة يمكنها في المستقبل ان تسير بالبلدان المذكورة نحو تثبيت الديمقراطية الاشتراكية .

ان تولى زمام السلطة من قبل القوى التقدمية التي تذود عن طريق التطور اللارأسمالي يقترن، كقاعدة، بتأسيس وتثبيت النظام الحزبي الذي يشكل الحزب الثوري اساسه . ويعد قيام نظام الحزب الواحد اتجاها سائدا عاما في جميع بلدان المجموعة المعنية . وتشهد على ذلك ، في آن واحد، تجربة البلدان التي قطعت شوطا بعيدا من التطور اللارأسمالي (غينيا، تنزانيا، جمهورية الكونغو الشعبية) وتجربة البلدان التي نالت استقلالها

السياسى مؤخرا نسبيا واختارت طريق التطور الاشتراكى (موزمبيق، انغولا وغيرهما). ولا تشكل استثناء فى الوقت الحاضر سوى جمهورية مدغشقر الديمقراطية، حيث يسود نظام تعدد الاحزاب، ومع ذلك فان الوضع المسيطر فى حياة البلاد الاجتماعية ـ السياسية وحياة الدولة يعود الى الحزبين الديمقراطيين الثوريين ـ طليعة الثورة الملغاسية وحزب مؤتمر استقلال مدغشقر ـ اللجنة الديمقراطية لدعم ميثاق الثورة الملغاسية الاشتراكية، ويشترك هذان الحزبان مع بعض الاحزاب الاخرى فى الجبهة الوطنية الموحدة للدفاع عن الثورة.

وعادة لا يجرى فقط الاعلان عن الوضع القيادى للحزب الثورى الحاكم فى المجتمع والدولة واقامة نظام الحزب الواحد فى الوثائق الحزبية فحسب، بل ويثبتان فى التشريعات الوطنية. ومما له دلالته البالغة واقع ان دساتير جميع البلدان ذات التوجه الاشتراكى والتى اقرت فى السبعينات تتضمن مواد تحدد مكانة ودور الحزب الحاكم. فطبقا للمادة الثالثة من دستور عام ١٩٧٨ مثلا "تسير جمهورية موزمبيق الشعبية على الخط السياسى المعين من قبل فريليمو الذى يعتبر القوة القائدة فى الدولة والمجتمع" (٦). ويؤكد دستور جمهورية انغولا الشعبية لعام ١٩٧٨ (المادة الثانية) على ان مبلا ـ حزب العمل يتولى قيادة الدولة السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى سياق بناء المجتمع الاشتراكى.

وثبت وجود نظام الحزب الواحد فى دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لعام ١٩٧٦. فقد جاء فى المادة ٩٤ من الدستور ان "نظام مؤسسات الدولة فى الجزائر يقوم على مبدأ الحزب الواحد" (٧). وترد مثل هذه المواد، كذلك، فى دستور تنزانيا لعام ١٩٧٧ ودستور جمهورية بينين الشعبية لعام ١٩٧٧ ودستور جمهورية الكونغو الشعبية لعام ١٩٧٩ ودستور جمهورية غينيا الثورية الشعبية لعام ١٩٨٢. ويثبت دستور جمهورية مدغشقر الديمقراطية لعام ١٩٧٥ الدور

القيادى للجبهة الوطنية للدفاع عن الثورة .

ان مواد التشريع الدستورى المشار اليها لاتدع مجالا للشك فى ان عملية التحديد القانونى - السياسى والمعيارى لدور ومكانة الاحزاب الثورية فى بنية السلطة تعد من السمات والخصائص المميزة لبناء الحزب فى البلدان، التى اختارت طريق التقدم الاجتماعى. وفى الوقت ذاته ، فان درجة الاسهاب العالية نسبيا فى تحديد الدور الاجتماعى والوظيفى للحزب الحاكم ومبادئ علاقاته المتبادلة مع حلقات جهاز الدولة فى كثير من الدساتير تشهد على نشوء آلية سياسية يراد من الحزب ان يضطلع فى اطارها بدور قيادى وموجه .

ويتحدد الطابع الهادف والفعال للقيادة السياسية التى يمارسها الحزب الثورى الحاكم، الى درجة حاسمة ، بطبيعته الاجتماعية ومواقعه الفكرية وبنيته التنظيمية . ويعد نشوء وتوطد مواقع الاحزاب الطليعية للشغيلة ، العمالية - الفلاحية من حيث طبيعتها الاجتماعية ، واحدا من اكثر الاتجاهات اهمية وايجابية فى تطور بناء الحزب فى البلدان التى اختارت طريق التطور الاشتراكى بالمرحلة الراهنة .

لقد اشير فى الدراسات العلمية السوفيتية الى امكانية تقسيم الاحزاب الديمقراطية الثورية الى جماهيرية وطليعية ، الامر الذى يعزى ، بالدرجة الاولى، الى الفوارق فى بنيتها التنظيمية ومبادئ تركيبها . غير ان الفوارق القائمة بينها لا يمكن حصرها فى العوامل التنظيمية وحدها . فعملية نشوء الاحزاب الطليعية للشغيلة تعكس ديناميكية تغير الطبيعة الاجتماعية للاحزاب الثورية وتطور آرائها السياسية والفكرية وتعزز مواقعها ودورها فى اطر النظام السياسى للبلدان ذات التوجه الاشتراكى. وتتميز الاحزاب الطليعية للشغيلة بالايديولوجية العلمية للطبقة العاملة وشروط العضوية والمبادئ التنظيمية للبناء والعمل، المقتبسة من تجربة الاحزاب الماركسية - اللينينية للبروليتاريا .

ولقد تأسس واحد من اوائل الاحزاب من هذا الطراز في جمهورية الكونغو الشعبية عام ١٩٦٩ وهو حزب العمل الكونغولي. وفى سنة ١٩٧٦ اعلن عن تأسيس حزب طليعى فى بينين - حزب الثورة الشعبية فى بينين. وفى سنة ١٩٧٧ تم تحويل فريليمو فى موزمبيق (قرارات المؤتمر الثالث) ومبلا - حزب العمل فى انغولا (قرارات المؤتمر الاول) الى حزبين طليعيين.وكان المجلس العسكرى الادارى المؤقت فى اثيوبيا الاشتراكية قد اصدر فى كانون الاول (ديسمبر) عام ١٩٧٩ مرسوما يقضى بتشكيل لجنة تنظيم حزب الشغيلة الاثيوبى. وينص على ان الحزب المسلح بالنظرية الماركسية - اللينينية سوف يمارس قيادة بناء جمهورية ديمقراطية شعبية ونضال الشغيلة فى سبيل بناء الاشتراكية ومن ثم بناء المجتمع الشيوعى فى المستقبل. وتم تأسيس هذا الحزب - حزب العمال الاثيوبى فى ايلول (سبتمبر) عام ١٩٨٤.

وتحتفظ بعض الاحزاب الديمقراطية الثورية بطابع المنظمات السياسية الجماهيرية . وينتسب اليها ، خصوصا ، الحزبان الحاكمان فى غينيا وتنزانيا .

ان تكوين احزاب طليعية للشغيلة اقتضى تحديدا دقيقا لطبيعتها الاجتماعية . وهذا التحديد ورد، بدرجة معينة، فى الوثائق الحزبية . فطبقا للنظام الداخلى لحزب العمل الكونغولى (اقر عام ١٩٧٠ واعيد النظر فيه عامى ١٩٧٢ و ١٩٧٩) يعتبر حزب العمل الكونغولى منظمة طليعية للطبقة العاملة . ولدى تدقيق هذا المبدأ بعض الشىء يشير برنامج حزب العمل الكونغولى الذى اقره المؤتمر الاستثنائى الثانى عام ١٩٧٢ واكده المؤتمر الاستثنائى الثالث عام ١٩٧٩ الى "ان حزب العمل الكونغولى ينبغى ان يصبح خط التشديد يعود للمؤلف حزبا طبقيا وطليعة للطبقة العاملة الكونغولية" (٨). وبذلك فان المقصود فى هذه الحالة هو المستقبل اكثر مما هو اليوم الراهن.

ان تحقيق الاهداف والمهام الشاخصة امام الفصائل الطليعية للقوى الثورية فى مجال بناء الحزب ، كثيرا ما يقتضى جهودا طويلة ودائبة وعملا مثابرا ودقيقا ، غالبا ما يمارس فى مجرى الكفاح الضارى ضد اعداء التوجه الاشتراكى. ولهذا لابد من تناول الصيغ الواردة فى الوثائق الحزبية والمحددة لمهام تطوير الاحزاب الطليعية من وجهة نظر المستقبل. فقد جاء فى وثائق حزب الثورة الشعبية فى بينين التى اقرت عام ١٩٧٦ ان حزب الثورة الشعبية هو حزب من طراز جديد وطليعة للثورة الاشتراكية فى البلاد ويهتدى فى نشاطه بمبادئ الماركسية اللينينية . وانطلاقا من ذلك تتحدد مهام الحزب الاساسية بما فى ذلك المهام فى مجال بناء الحزب.

كما يرد فى وثائق فريليمو التى اقرها المؤتمر الثالث الحديث عن الحزب القائم على تحالف العمال والفلاحين والذى يسترشد بالايديولوجية العلمية للبروليتاريا . فقد جاء فى البرنامج "ان فريليمو يوحد فى تحالف طوعى وكفاحى، قائم على اساس الاشتراكية العلمية ، العمال والفلاحين والجنود والمثقفين وغيرهم من الشغيلة ..." (٩) . ويصف البرنامج فريليمو بانه حزب لطليعة العمال والفلاحين وقوة قائدة فى الدولة والمجتمع .

وتتضمن وثائق المؤتمر الاول لمبلا - حزب العمل تحليلا عميقا ومفصلا لعملية نشوء الحزب الطليعى وطبيعته ومهامه . فقد جاء فى برنامج الحزب انه "بغية مواصلة المعركة الطبقية التى بدأت قبل ٢٠ عاما لا بد من حزب طليعى يسترشد بالايديولوجية العلمية للبروليتاريا ، اى الماركسية اللينينية وينظم ويوجه ، على هذا الاساس ، الطبقة العاملة والطبقات الثورية الاخرى للنضال فى سبيل الاطاحة بالرأسمالية وبناء الاشتراكية . ومثل هذا الحزب يلد فى عملية تحويل مبلا الى حزب ماركسى لينينى .

ان مبلا هو حزب الطبقة العاملة الذى يوحد، فى تحالف

متين، العمال والفلاحين والمثقفين الثوريين وغيرهم من الشغيلة المخلصين لقضية البروليتاريا" (١٠).

وبذلك فان الوثائق الحزبية الاساسية تشهد على تقدم الاحزاب الثورية فى البلدان التى اختارت طريق التطور الاشتراكى باتجاه انتقالها الى المواقع السياسية والفكرية للطبقة العاملة.

ويراد من الحزب الطليعى للشغيلة المسلح بالنظرية الماركسية اللينينية الاضطلاع بدور حاسم فى انجاز مهام التحويل الثورى للمجتمع.

ويقترن قيام الاحزاب الطليعية للشغيلة بتقبلها المبادئ الرئيسية للبناء والعمل المميزة للاحزاب الماركسية اللينينية. ويشهد على ذلك اصول القبول فى صفوف الحزب وعضوية الحزب والمبدأ الاقليمى - الانتاجى لبنائه والاعتراف بالمركزية الديمقراطية كمبدأ اساسى لنشاط الحزب وبنيته التنظيمية.

ان الاحزاب الطليعية للشغيلة الجارى تأسيسها، اذ ترفض ان تضم فى صفوفها ممثلى الطبقات الاستغلالية، فهى تثبت اصول الانتساب التى تتجاوب مع طبيعتها الاجتماعية وتضمن تنفيذها لمهام القائد السياسى لجماهير الشغيلة. فطبقا للبند الرابع من النظام الداخلى لحزب العمل الكونغولى "يمكن ان يصبح عضوا فى الحزب كل كونغولى عامل وفلاح وعسكرى وممثل للمثقفين الثوريين بلغ سن الثامنة عشرة من العمر ويعترف ويوافق، طبقا لمعتقداته الشخصية، على النظام الداخلى وبرنامج حزب العمل الكونغولى ويعلن عن رغبته فى الانتساب الى الحزب ويعمل فى منظمات الحزب الجماهيرية ويشارك بنشاط فى بناء المجتمع الجديد وينفذ قرارات الحزب" (١١). وبموجب النظام الداخلى لفريليمو (عام ١٩٧٧) يمكن ان يصبح عضوا فى الحزب كل مواطن موزمبيقى بلغ سن الثامنة عشر ويعترف ويوافق على البرنامج والنظام الداخلى للحزب ويخلص له وللوطن وللشعب وللاشتراكية ويعيش بعمله ولم يشارك فى النشاط

المعادى للثورة ويتحلى بصفات اخلاقية رفيعة (١٢)• ونفس شروط الانتساب هذه تقريبا ترد فى وثائق النظم الداخلية للاحزاب الطليعية الاخرى للشغيلة•

ان الاهتداء بمطالب النظام الداخلى هذه يمارس تأثيرا مباشرا على قوام الحزب الاجتماعى• فحتى بداية عام ١٩٨٠ مثلا شكل العمال والموظفون الصغار ٥٥ بالمئة من اجمالى عدد اعضاء حزب العمل الكونغولى، وممثلو المثقفين ٢٢ بالمئة، والفلاحون ١٤ بالمئة، والعسكريون ٩ بالمئة (١٣)•

ان تطبيق المبادئ الرئيسية لبناء الحزب فى الدول التى اختارت طريق التطور الاشتراكى يجابه غير القليل من المصاعب الذاتية والموضوعية • فقد لزم حزب العمل الكونغولى مثلا اكثر من اربع سنوات قبل تكوين منظمات الحزب فى الحلقة الوسطى•

غير ان الامر الرئيسى يكمن فى ان المبادئ المذكورة تتحقق فى واقع الحياة باصرار متزايد وتضمن تنفيذ الحزب لمهام القائد السياسى لجماهير الشغيلة فى النضال من اجل التقدم الاجتماعى والتطور الاشتراكى• ولا بد من الاشارة الى ان الجهود الرامية الى اجتذاب الممثلين الطليعيين للشغيلة الى الحزب وتوسيع شبكة المنظمات القاعدية اخذت تعطى ثمارها الايجابية ، بالرغم من كافة الصعوبات • ويدل على ذلك تعاظم صفوف الحزب• ففى انغولا تم فى المصانع والمؤسسات ووحدات الجيش ، حتى اوائل عام ١٩٨٠، انشاء ١٣٤٠ منظمة قاعدية لمبلا – حزب العمل (١٤)•

ان الشرط الحاسم لقيام الحزب بدوره الطليعى يكمن فى الانتقال الى المواقع الفكرية للطبقة العاملة • وان التقدم الذى احرزته الفصائل الوطنية المختلفة للديمقراطية الثورية فى هذا المجال يثير الاهتمام، بلا ريب ، ويشهد، عموما ، على التطور الايجابى المندفع• وهذا التقدم يفضى، عبر تبنى بعض احكام ومبادئ الاشتراكية العلمية ، الى الاعتراف اللامشروط بالايديولوجية الثورية للبروليتاريا •

وبالطبع، فان الطريق الذى اجتازته بعض فصائل الديمقراطية الثورية فى هذا الاتجاه ليس متماثلا البتة. فكقاعدة ترفض كافة الاحزاب الثورية رفضا حازما البديل الرأسمالى للتطور وتعمل فى سبيل بناء مجتمع لامكان فيه لاستغلال الانسان للانسان ومن اجل المستقبل الاشتراكى. وينعكس هذا بجلاء فى الوثائق الحزبية الاساسية. فقد ورد فى البيان عن تأسيس حزب ثورى فى تنزانيا والذى اقر فى شباط (فبراير) عام ١٩٧٧ التأكيد على مواصلة النضال فى سبيل بناء الاشتراكية فى هذا البلد. ويطرح ميثاق الثورة الاشتراكية الملغاسية (آب /اغسطس/ عام ١٩٧٥)، ضمن المهام الرئيسية لتطوير البلاد مهمة بناء مجتمع جديد قائم على المبادئ الاشتراكية. ويتضمن الميثاق الوطنى الجزائرى (عام ١٩٧٦) برنامجا مفصلا للانتقال الى التحويلات الاشتراكية.

ومع ذلك فان مواقف الفصائل المختلفة للقوى الثورية من حل الكثير من القضايا النظرية البالغة الاهمية ليست متشابهة البتة. وهذا ينسحب، فى آن واحد، على القضايا العقائدية العامة وعلى بعض قضايا النظرية السياسية (حول القوى المحركة للثورة والطبيعة الاجتماعية للسلطة ومكانة ودور الحزب الحاكم والدولة فى النظام السياسى للمجتمع). ولا يجوز، كذلك، تجاهل تأثير الاوهام والانطباعات الشعبية البرجوازية الصغيرة وتأثير المعتقدات الدينية والقومية. فالتولع بها كثيرا، الى جانب مفعول عوامل اخرى، يمكن ان يؤدى الى تشويه السلطة والمؤسسات السياسية والى المغامرة السياسية والتخلى عن الاتجاه الاشتراكى التقدمى. ومثال الصومال ينطوى على دلالة كافية فى هذا المجال.

وتؤكد التجربة على ان تحول النضال فى سبيل التحرر الوطنى الى نضال فى سبيل تحرير الشغيلة اجتماعيا، كثيرا ما يؤدى الى تمايز معين وسط الديمقراطية الثورية ذاتها. فممثلوها الاكثر دأبا، اذ يقتنعون بان النظرية الماركسية

اللينينية هي وحدها القادرة على اعطاء رد علمي حقا على كافة القضايا الاكثر الحاحا للتطور في طريق التقدم الاجتماعي، وبانه لا يمكن ان تكون ثمة ممارسة ثورية بدون نظرية ثورية، ينتقلون بحزم متزايد الى مواقع الاشتراكية العلمية. وهذه القوى بالذات تضطلع بالدور الحاسم في تأسيس الاحزاب الثورية الطليعية التي تعلن تمسكها بالايديولوجية العلمية للبروليتاريا. وتقودها الى مواقع الماركسية اللينينية تجربتها الخاصة والتجربة الثورية العالمية على السواء. وقد اكد ذلك بدقة بالغة ساموروا ماشيل في المؤتمر الثالث للحزب الحاكم في موزمبيق حيث قال "ان معتقداتنا الماركسية اللينينية نشأت، في آن واحد، على أساس تجربتنا الخاصة وتجربة شعوب العالم الاخرى. ان ماركس وانجلس ولينين درسوا التجربة الثورية لجماهير الشغيلة وعمموها وخلقوا اداة جبارة لتحليل سبل التطور الاجتماعي" (١٥).

وتعلن الماركسية اللينينية اساسا نظريا لنشاط كافة الاحزاب الثورية الطليعية عمليا. فالنظام الداخلي لحزب العمل الكونغولي، مثلا، يشير الى ان الماركسية اللينينية تشكل الاساس النظري لنشاط الحزب الايديولوجي والعملي (١٦).

ويؤكد قادة القوى الثورية، بشدة خاصة، على الاهمية العالمية للاشتراكية العلمية بصفتها النظرية الثورية الوحيدة. فقد قال اوغوستينيو نيتو في المؤتمر الاول لمبلا - حزب العمل "ان الاشتراكية العلمية هي وحدها القادرة على اعطاء جواب صائب على قضايا عصرنا الملتهبة وحلها في صالح الشعوب وتقدم البشرية باسرها" (١٧). ويتمسك ايضا بنفس الموقف ممثلو القوى الثورية الطليعيون في البلدان الاخرى السائرة في طريق التطور الاشتراكي.

وهكذا، فان تجربة بناء الدولة والحزب وارتقاء الايديولوجية السياسية للقوى الثورية يؤكدان الازدياد المتعاظم للاتجاهات الايجابية التي تشهد على السير المطرد

للبلدان التى اختـــارت المستقبل الاشتراكى فى طريق التقدم الاجتماعى.

الهوامـــش

(١) دستور جمهورية موزمبيق الشعبية .موسكو، ١٩٧٧،ص ١١.

(٢) المؤتمر الاول للحركة الشعبية فى سبيل تحرير انغولا (مبلا) .موسكو، ١٩٧٨، ص ٢٥.

(٣) "Epuzu", Cotonou, I.VIII.1977.

(٤) "Noticias", Maputu, 24.XII.1977.

(٥) دستور جمهورية انغولا الشعبية .موسكو، ١٩٧٧،ص ٢٤.

(٦) دستور جمهورية موزمبيق الشعبية .موسكو، ١٩٧٧، ص ١١.

(٧) دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية فى كتاب "الجزائر" . موسكو، ١٩٧٧، ص ٣٢٧.

(٨) Programme du Parti Congolais du Travail. Brazzaville, 1972, p.8.

(٩) وثائق حزب فريليمو فى جمهورية موزمبيق الشعبيـة . موسكو، ١٩٨٠، ص ٢٠٦.

(١٠) المؤتمر الاول للحركة الشعبية فى سبيل تحرير انغولا (مبلا) . موسكو، ١٩٧٧، ص ١٠٧.

(١١) Parti Congolais du Travail. Statuts. Brazzaville, 1979, c.9.

(١٢) وثائق حزب فريليمو فى جمهورية موزمبيق الشعبية . موسكو، ١٩٨٠، ص ٢٢٨.

(١٣) مجلة "كومونيست"، ١٩٨٠، العدد ٣، ص ٩٤.

(١٤) صحيفة "ازفستيا"، ١١ كانون الثانى، عام ١٩٨٠.

(١٥) وثائق حزب فريليمو فى جمهورية موزمبيق الشعبية . موسكو، ١٩٨٠، ص ٢٢.

(١٦) Parti Congolais du Travail..., p.7.

(١٧) المؤتمر الاول للحركة الشعبية فى سبيل تحرير انغولا (مبلا)،ص ٥٨.

التحويلات الاجتماعية

ليودميلا كالينينا
دكتورة فلسفة فى الاقتصاد

عباس يوسف الحويطي

يعد اقتران الجوانب السياسية للديمقراطية بالجوانب الاجتماعية سمة مميزة بالنسبة لبلدان التوجه الاشتراكي. وتشكل التحويلات الرامية الى تحسين وضع الشغيلة والنهوض بمستواهم المعاشى اساسا لضمان الحقوق والحريات الفعلية للاغلبية العظمى من البلدان الافريقية. فقد اشير فى الميثاق الوطنى الجزائرى الى "ان الدولة تضمن التقدم الاجتماعى والثقافى وتجعل التعليم فى متناول الجميع وتضمن حماية صحة المواطنين وتحرص على تحسين رفاهية الشعب كله باستمرار" (١).

وهناك، حيثما تجرى التحويلات الاجتماعية بصورة عميقة ودائبة تتميز القاعدة الاجتماعية للديمقراطية الثورية بكونها اكثر متانة. وفى المرحلة الاولية من الهجوم الاجتماعى تجرى، عادة، تصفية كل صفوف المؤسسات الرجعية الموروثة من الماضى الاستعمارى ويزال، خصوصا، مؤسسة الزعماء وتعدد الزوجات وما شابه. ومع توطد الانظمة التقدمية فى البلدان المذكورة يجرى تركيز الاهتمام الاساسى على تثبيت علاقات اجتماعية من طراز جديد.

ان دائرة التحويلات الاجتماعية واسعة الى حد كبير.

والمقال الحالى لا يتناول سوى قضايا علاقات العمل والضمان الاجتماعى.

لقد اسهم التقدم على طريق التوجه الاشتراكى بالكثير والجديد من الامور فى مجال علاقات العمل وجرى ، قبل كل شئ، تثبيت حق كل مواطن فى العمل وتحديد شروط العمل ومبادئ اجور (٢).

وتعلن قوانين العمل والاشكال الاخرى لتشريع العمل فى بلدان التوجه الاشتراكى مبدأ الحصول على مكافاة مادية لقاء العمل طبقا لكميته ونوعيته. فقد جاء فى الميثاق الوطنى الجزائرى مثلا "اجر متساو لقاء العمل المتساوى من كل حسب قدرته ولكل حسب عمله" (٣). وعدا الحق فى العمل يتضمن تشريع العمل فى البلدان المذكورة مبادئ هامة مثل منع العمل الاجبارى ، حظر التمييز فى مجال استخدام العمل، الحق فى التعليم والتأهيل المهنى، الحق فى الراحة والحصول على اجازات مدفوعة الاجور، الضمان الاجتماعى للشغيلة ، الاعتراف بالحريات النقابية.

وينص تشريع العمل فى بلدان التوجه الاشتراكى، كذلك،على توقيع عقود جماعية ذات طابع ديمقراطى بهدف حماية مصالح الشغيلة من التصرف الكيفى المحتمل لارباب العمل فى القطاع الخاص ومن المظاهر البيروقراطية ـ فى قطاع الدولة. وطبقا للتشريع الجديد قلص يوم العمل وفرض اسبوع العمل المكون من ٤٠ ساعة فى ظل العمل اليومى المتكون من ٨ ساعات فى غينيا وجمهورية الكونغو الشعبية ومدغشقر واسبوع العمل المكون من ٤٤ ساعة فى الجزائر وانغولا و٤٨ ساعة فى اثيوبيا.

وتعار اهمية كبيرة الى تنظيم الاجور. ففى الجزائر،مثلا، ثبت فى سنة ١٩٧٤ حد ادنى موحد مضمون للاجور. ولدى ذلك ينبغى ان يتغير مدى تقلباته ، كما جاء فى الميثاق الوطنى، طبقا لتغيرات مؤشرات تكاليف المعيشة ، اما مستوى الاجر الاضافى فطبقا لانتاجية العمل وريعية المؤسسات ونمو الدخل

القومى (٤)، ومنذ عام ١٩٧٥ ارتفع مستوى الاجور فى قطاعى الدولة والتسيير الذاتى بنسبة ٢٥ بالمئة .

وجرت تغيرات فى اجور العمال والموظفين، كذلك ، فى جمهورية الكونغو الشعبية . وعلى وجه التحديد ثبت لشغيلة مؤسسات الدولة اجر شهرى بحد ادنى مضمون فى حدود تتراوح ما بين ١٥ و ٢٠ ألف فرنك افريقى (٥).

ولوحظ اتجاه نحو زيادة اجور العاملين فى القطاعين الحكومى والخاص فى تنزانيا . فخلال الفترة من عام ١٩٦١ الى عام ١٩٧٢ ازداد الحد الادنى المضمون للاجر الشهرى لعمال المدن من ٥٠ الى ٢٤٠ - ٢٧٠ شيلنا تنزانيا اى بأكثر من خمس مرات، وثبت الحد الادنى لاجور العمال الزراعيين بمقدار ١٤٠ شيلنا فى الشهر. وحصلت زيادة اخرى فى الاجور عام ١٩٧٤ - بنسبة ٧ - ٤٠ بالمئة وثبت الحد الادنى الشهرى لاجور عمال المدن بمقدار ٣٤٠ شيلنا تنزانيا والعمال الزراعيين بمقدار ٢٠٠ شيلن. ومنذ الاول من ايار (مايو) عام ١٩٧٥ رفع الحد الادنى للاجور على التوالى الى ٣٨٠ و٣٣٠ شيلنا ومنذ ايار (مايو) عام ١٩٨٠ الى ٤٨٠ و٣٤٠ شيلنا (٦). وثبت فى البلاد التناسب بين المستويين الادنى والاقصى للاجور منذ بداية الثمانينات فى حدود ١ : ٦ قياسا الى ١ : ٢٠ فى سنة ١٩٦٧ وا : ٤٠ سنة ١٩٦١.

وفى غينيا ، كذلك ، توجه الجهود نحو زيادة اجور الشغيلة . وجرت اول زيادة فى الحد الادنى المضمون لاجور العمال والموظفين فى سنة ١٩٥٩ بنسبة ٧٠ بالمئة قياسا الى المستوى السابق. وفى سنة ١٩٦٥ تمت زيادة جديدة فى الاجور بسبب التضخم: حيث بلغت العلاوة لدى الفئات المنخفضة الاجور من الشغيلة ١٢ بالمئة والعالية الاجور ٥ بالمئة (٧). وفى سنة ١٩٨٠ رفعت اجور موظفى الدولة بنسبة ١٠ - ٢٠ بالمئة قياسا الى الاجور السابقة (٨). وفى بينين ازدادت اجور عمال القطاعين الحكومى والمختلط منذ الاول من كانون الثانى (يناير)

عام ١٩٧٦ بنسبة ١٤ بالمئة . واعيدت الهلاوات الى موظفى الدولة لقاء فترة الخدمة . ومنذ الاول من كانون الثانى (يناير) عام ١٩٨٠ رفع المستوى المضمون لاجور جميع العاملين فى القطاع الخاص بنسبة ١٥ بالمئة .

وعلى العموم ساعد النهوض بمستوى الاجور وخاصة اجور الفئات المنخفضة الاجور من الشغيلة على تحسين الوضع المادى لجميع الشغيلة فى البلدان المذكورة .

وتلعب السياسة الضريبية دورا هاما فى مجمل التدابير الاجتماعية لبلدان التوجه الاشتراكى . فهى موجهة ، من جهة ، نحو تقييد دخول الفئات الميسورة من السكان ، ومن جهة اخرى ، نحو منح تسهيلات معينة الى الفئات المنخفضة الاجور من الشغيلة . ومنذ نهاية الستينات اصبحت تفرض ، فى الجزائر ، مثلا ، ضريبة تصاعدية على ايرادات ارباب الاعمال الخاصة (تشكل نسبة الضريبة المفروضة على الدخل البالغ ٧٠ ألف دينار فما فوق ٧٥ بالمئة) (٩) . وفى سنة ١٩٧٢ اعفت الحكومة الاشخاص الذين لايزيد دخلهم الشهرى على ٣٠٠ دينار من الضرائب المباشرة . ومنذ كانون الثانى (يناير) عام ١٩٧٥ زيد مقدار الحد الادنى لدخول العمال والموظفين غير الخاضع للضريبة الى ٥٠٠ دينار . وعدا ذلك الغيت كافة الضرائب الزراعية (١٠) . وبذلك فقد اعفى من الضرائب المباشرة زهاء ٥ر١ مليون من الشغيلة الجزائريين .

وتتبع الحكومة الجزائرية سياسة تفصيلية دقيقة ، كذلك ، فى مجال الضرائب غير المباشرة . فهى تفرض على عدد قليل من البضائع الاستهلاكية فقط : المشروبات الكحولية ، المجوهرات ، السيارات وما شابه . ويجرى بالاموال المستحصلة من هذا النوع من الضرائب تمويل استيراد المواد الغذائية لدعم مستوى مستقر للاسعار على السلع الضرورية (الخبز ، السكر ، الحنطة والشعير وغيرها) .

وفى غينيا الغيت عام ١٩٧٧ ضريبة النفوس التى كانت

تفرض على جميع المواطنين منذ سن ١٥ عاما والذين لا يحصلون على الاجور، الامر الذي عاد بمنفعة اكبر.على فئات السكان الاكثر فقرا . وفى الوقت ذاته فرضت الدولة ضريبة اضافية غير مباشرة بنسبة ١٠ – ١٢ بالمئة على ارباح المؤسسات التجارية معوضة بذلك عن خسائر الميزانية على حساب فئات السكان الاكثر غنى. كما ويجرى فى غينيا التمييز فى ضريبة الدخل المفروضة على العمال والموظفين: تقتطع ٥ بالمئة من الدخل الذى يقل عن ٣ آلاف سيلى و١٠ بالمئة من الدخل الذى يزيد على هذا المبلغ . وتفرض هذه الضرائب على الخبراء الاجانب فى مجالات التعليم والرعاية الصحية والرياضة ومستشارى الوزارات والادارات العاملين فى البلاد بعقود فردية .

ان اعلان حقوق وحريات واسعة للشغيلة فى بلدان التوجه الاشتراكى يعتبر انجازا كبيرا للانظمة الديمقراطية الثورية . غير انه تقوم صعوبات غير قليلة على طريق تطبيق هذه الحقوق. وعلى وجه التحديد لم تعالج بعد فى الكثير من البلدان مشكلة البطالة . ولغرض مكافحة البطالة فى تنزانيا ،مثلا، بدأت منذ اواسط عام ١٩٧٦ حملة وطنية عامة تحت شعار "العمل لكل مواطن تنزانى" . وشملت هذه الحملة كافة ميادين الحياة الاجتماعية دون استثناء . وطبقا لبرنامجها جرى تقسيم جميع العاطلين فى المدن الى سبع فئات وعينت تدابير خاصة بالنسبة لكل فئة منها . فوجهت اغلبية العاطلين الى القرى (اوجماعا) .

ويتمتع شغيلة بلدان التوجه الاشتراكى بفوائد الضمان الاجتماعى. ففى غينيا مثلا، يؤمن حق الضمان لدى المرض وحوادث الاصابة والعجز والشيخوخة (١١) . ويتكون رصيد الضمان الاجتماعى من اشتراكات ارباب الاعمال بالمقادير التى تثبتها الدولة ، وكذلك من مساعدات الدولة . وبالتالى فان الضمان الاجتماعى يطبق على حساب ارباب الاعمال والدولة وليس على حساب الشغيلة . ويتمتع جميع العمال والموظفين بحق الحصول على اعانة بسبب عدم القدرة المؤقتة على العمل ابتداء من اليوم

التاسع للمرض بمقدار ٥٠ بالمئة من الاجور.

وفى حالة الاصابة بمرض ناجم عن المهنة او الاصابة اثناء الانتاج تدفع الاجرة كاملة خلال فترة عدم القدرة على العمل ويجرى العلاج على حساب صندوق الضمان الاجتماعى. ولئن فقد العامل القدرة على العمل فانه يدفع له مرتب التقاعد لقاء العجز تبعا للصنف الذى تقرره اللجنة الطبية. ويحصل العمال والموظفون الذين اشتغلوا حتى سن الخامسة والخمسين من العمر على مرتبات تقاعد لقاء الشيخوخة. وتدفع الدولة كذلك اعانات اثناء الحمل والولادة ولقاء الاطفال المولودين والاطفال فى سن من ١ الى اربعة عشر اعوام.

وجرت تغيرات جذرية فى قانون الضمان الاجتماعى خلال السبعينات فى الجزائر. فالضمان الاجتماعى شمل كافة الشغيلة. وفى اعوام ١٩٧٤ - ١٩٧٦ رفع مستوى الاعانات المدفوعة وسهلت شروط منحها وعين الحد الادنى للتقاعد (٢٦٠٠ دينار سنويا مقابل ٦٠٠ دينار سابقا). وعلى العموم زيدت مرتبات التقاعد لقاء الخدمة بنسبة ٥٠ بالمئة وخفضت سن التقاعد من ٦٤ الى ٦٠ عاما. وعدا ذلك ثبتت تسهيلات للمرأة وكذلك للاشخاص العاملين فى الاشغال الصعبة والمضرة بالصحة. وزيدت اعانات الاطفال غير الراشدين (١٢).

ان التغيرات الايجابية فى الحياة الاجتماعية، وخاصة فى مجال علاقات العمل والضمان الاجتماعى تخلق فى بلدان التوجه الاشتراكى جوا نفسيا ملائما وتزيد اهتمام الشغيلة بنتائج نشاطهم الانتاجى، الامر الذى يؤدى بدوره الى النهوض بالانتاج وزيادة رفاهية الشعب باسره.

الهوامش

(١) Charte Nationale. Front de liberation nationale Republique Algerienne Democratique et Populaire. Alger, 1976, p. 53.

(٢) دساتير الدول الافريقية ، المجلد ١، موسكو، ١٩٦٣؛ المجلد ٢، موسكو، ١٩٦٦، دستور جمهورية انغولا الشعبية، موسكو، ١٩٧٧، دستور جمهورية موزمبيق الشعبية ، موسكو، ١٩٧٧.

(٣) Charte Nationale..., p.146.

(٤) Ibid., p.144.

(٥) "Horizont", Berlin, No. 3, p.11.

(٦) "Daily News," 20.V. 80 Dar es Salam.

(٧) "Partson", Paris, 1971, No.61, pp34, 36.

(٨) "Horoya", Conakry, 31 juillet, 1980

(٩) Kandil A. Théorie fiscale et developpement. L'Experience algerienne. Alger, 1970, p.245-250.

(١٠) "Marchés tropicaux et mediterranées", Paris, 1975, No. 1528, p.582.

(١١) "Code de la securité sociale, Conakry, 1960.

(١٢) "El-Moudjahid", Alger, 15.16.VI.1975.

النضال فى سبيل التقدم الاجتماعى

فلاديلين غوساروف
دكتور فلسفة فى الاقتصاد

تبذل الفئات الاستغلالية المدعومة من قبل الامبريالية كل جهودها من اجل ايقاف العملية الثورية ودفع البلدان التى اختارت طريق التطور التقدمى نحو الاتجاه الرأسمالى. وفى النتيجة جرى فى عدد من البلدان الافريقية (غانا، مالى، مصر، السودان) تغير فى اتجاه تطورها السياسى - الاجتماعى. ففى غانا ومالى (عامى ١٩٦٦ و١٩٦٨ على التوالى) تغيرت السلطة بنتيجة انقلابين عسكريين. وفى مصر والسودان تحول النظامان الديمقراطيان - الثوريان الى نظامين قوميين - برجوازيين تدريجيا.

وبالرغم من التباين فى المصائر التأريخية والوضع الجغرافى ومستوى التطور الاقتصادى - الاجتماعى، فان العوامل التى سببت ابتعاد البلدان المذكورة عن التوجه الاشتراكى متشابهة الى حد كبير. ويمكن اجمال هذه العوامل، نسبيا فى ثلاث مجموعات: اقتصادية داخلية، وسياسية - ايديولوجية، وسياسية خارجية.

العوامل الاقتصادية الداخلية

ان التردى المؤقت للوضع الاقتصادى فى غانا ومالى ومصر

والسودان ابان تطورها على طريق التوجه الاشتراكى خلق تربة ملائمة لنشاط القوى الرجعية ضد النهج التقدمى. وحدث هذا التردى تحت تأثير صعوبات مختلفة ذات طابع داخلى وخارجى معا. واستغلت القوى الرجعية والامبريالية هذه الصعوبات بغية حرف البلدان ذات التوجه الاشتراكى عن الطريق الذى اختارته.

فى البداية كان قادة غانا التى نالت استقلالها السياسى عام ١٩٥٧ يأملون فى حل قضايا التنمية الاقتصادية عن طريق تشجيع رأس المال الوطنى الخاص وجذب الاستثمارات الاجنبية. وكانت حكومة كوامى نكروما تعتقد بان الدولة ينبغى ان لا تتدخل فى الانتاج ولهذا اتبعت سياسة ما يسمى الديمقراطية الاقتصادية. وبيد انها سرعان ما اقتنعت بعدم قدرة رأس المال الخاص على الاسهام باى قسط جديا فى تطوير الاقتصاد الوطنى. وهذا الامر دفعها الى اعادة النظر فى سياستها الاقتصادية.

وفى بداية الستينات اخذ يتضح سعى حزب المعاهدة الشعبى الذى تولى السلطة الى توجيه تطور البلاد فى الطريق اللارأسمالى. واتخذت التدابير لتقييد نشاط اصحاب المشاريع الوطنيين المحليين. واشتدت الرقابة على نشاط رأس المال الاجنبى. ومع ترسخ النهج التقدمى كانت تتعزز مواقع قطاع الدولة ويكتسب وجهة معادية لا للامبريالية فحسب، بل وللرأسمالية ايضا. وفى الزراعة اعير اهتمام كبير الى اقامة استثمارات تعاونية ومزارع كبيرة تابعة للدولة.

غير ان التسرع فى اجراء التحولات التقدمية واخطاء القيادة لم تقتصر على عدم الاسهام فى تحقيق الاهداف المرجوة وحسب، بل وادت الى تردى وضع البلاد الاقتصادى. وكان عمل الكثير من مؤسسات الدولة غير مربح وانخفض انتاج العديد من السلع الصناعية والزراعية.

وافضى انخفاض الانتاج الى تدنى تصدير الكثير من البضائع التقليدية وبالتالى الى تقلص الايرادات من العملات الصعبة. وكل

ذلك اثر تأثير مباشرا على وضع الجماهير الواسعة من الشغيلة، الامر الذى أسفر بدوره عن ازدياد سخطها على سياسة الحكومة وادانتها للقاعدة الاجتماعية للديمقراطية الثورية.

وفى مالى التى سلكت طريق التوجه الاشتراكى فى بداية الستينات تم، فى الاونة الاولى، تحقيق الكثير من النجاحات: نشأ قطاع الدولة فى الاقتصاد، ووضع نشاط الاحتكارات الاجنبية تحت رقابة الدولة، وفرض تشريع عمل تقدمى، وازيلت القواعد العسكرية الفرنسية ... الخ.

غير انه كانت ثمة نواقص معينة افقدت الثقة بفكرة تطوير البلاد على الطريق اللارأسمالى. ونجمت عواقب سلبية خصوصا، عن تأسيس "الاستثمارات الجماعية" بالريف فى ظروف غياب القاعدة المادية ـ التكنيكية الضرورية وعن تجميد، بل وحتى تخفيض اسعار شراء المنتجات الزراعية مع نمو اسعار السلع الصناعية. وفى النتيجة تقلص انتاج الحبوب ونشأت مشكلة غذائية. وادى انخفاض الانتاج الزراعى الى عدم امكانية تشغيل مؤسسات الدولة الصناعية بكامل قدرتها وتعطلها ومن ثم تحولها الى مؤسسات غير ريعية. وكان الجهاز الادارى ـ الحكومى المتضخم يمتص زهاء نصف نفقات الميزانية الوطنية. وكانت ديون البلاد الى الخارج تتعاظم بسرعة: حيث زادت فى سنة ١٩٦٤ على دخلها القومى. وظلت اجور العمال والموظفين على حالها منذ عام ١٩٥٩، فى حين اضيف الى الضرائب الاعتيادية فى سنة ١٩٦٠ "ضريبة التنمية" ونسبتها ١٠ بالمئة. وكل ذلك اثار سخط الجماهير الشعبية.

وكانت المعارضة الرئيسية لحكومة كيتا فى المجال الاقتصادى تتمثل فى الجيش الكبير للتجار التقليديين الذين ازاحتهم شركات الدولة من مجال تجارة بالمفرق والجملة. واعربت عن سخطها، كذلك، البرجوازية الفتية التى لم تحصل بعد احراز الاستقلال على امكانيات واسعة للنشاط الاقتصادى الحر.

وفى سنة ١٩٦٦، وخاصة بعد سقوط النظام التقدمى فى غانا تفاقمت بشدة الخلافات فى قيادة مالى ولاسيما حول قضايا السياسة الاقتصادية. ودعا "اليساريون" الى السير بدأب على الطريق الذى تم اختياره واصر "المعتدلون" على اجراء تغيير جزئى فى هذا النهج. وتجسد انتصار "المعتدلين" فى توقيع الاتفاقية المالية - النقدية بين فرنسا ومالى عام ١٩٦٧ والتى اعقبها تخفيض سعر صرف فرنك دولة مالى بنسبة ٥٠ بالمئة وارتفاع الاسعار واستمرار تردى وضع الشغيلة.

وفى مصر كان يتبع بدأب، عشية الحرب مع اسرائيل عام ١٩٦٧، نهج تقييد وازاحة البرجوازية الكبيرة وقسم من البرجوازية المتوسطة، نهج التطوير التقدمى لقطاع الدولة. ووصف ميثاق العمل الوطنى عام ١٩٦٢ الملكية الرأسمالية الخاصة بأنها وسيلة لاستغلال واضطهاد الشغيلة واجاز وجودها بشرط فرض رقابة تامة عليها من قبل الدولة. واتاحت التحولات التقدمية للحكومة المصرية ضمان وتائر عالية للتنمية الاقتصادية فى البلاد. وزاد فى سنة ١٩٦٥ الى حد كبير حجم انواع كثيرة من السلع قياسا الى مستوى عام ١٩٦٠.

غير ان حرب عام ١٩٦٧ ادت الى تدهور الوضع الاقتصادى فى مصر بدرجة كبيرة. فقد بلغت الخسائر من غلق قناة السويس وابار النفط فى شبه جزيرة سيناء وانخفاض الايرادات من السياحة اكثر من ١٧٠ مليون جنيه مصرى سنويا. وتكبدت البلاد خسائر فادحة، كذلك، بنتيجة الخراب الذى حل بالمصانع والفبارك، الامر الذى كان سببا لتقلص الانتاج الصناعى. ونشأ وضع مماثل فى الزراعة.

وادت حالة الحرب مع اسرائيل وضرورة اعالة جيش كبير وتطوير الصناعة الحربية الى زيادة النفقات على الدفاع بدرجة لا مثيل لها فى تأريخ مصر. واضطرت الحكومة، لدى بحثها عن مصادر لتغطية هذه النفقات، لتقليص الاعتمادات المخصصة للتنمية، الى حد كبير، والاقدام على رفع اسعار الكثير من

البضائع الاستهلاكية الضرورية وتخفيض العلاوات المختلفة على الاجور وزيادة الضرائب المباشرة وغير المباشرة. وأدت كل هذه التدابير الى تردى الوضع المادى لجماهير واسعة من الشعب المصرى.

بيد ان محاولات القوى اليمينية استغلال المصاعب الاقتصادية فى هذه الفترة والانتقال الى الهجوم على الحكومة باءت بالفشل. فقد ادرك الشغيلة الوضع الناشئ واحبطوا بنضالاتهم النشيطة التى قادها عمال الصناعة محاولات حرف البلاد عن نهج التطور التقدمى.

وفى ربيع عام ١٩٦٨ اقر باقتراح من جمال عبد الناصر "برنامج ٣٠ مارس" الذى غدا تعبيرا عن عزم القيادة المصرية على السير بثبات فى طريق الاستقلال الوطنى والتقدم الاجتماعى. وحظى البرنامج بتأييد حار لدى مختلف فئات السكان، ولاسيما لدى العمال والفلاحين واضحى اساسا لتلاحم فى النضال من اجل الاسراع فى ازالة آثار العدوان الاسرائيلى. وبنتيجة ذلك تم تقييد نشاط العناصر اليمينية فى البلاد واتخذت التدابير لتعميق التحولات الاجتماعية التقدمية.

وتبنى المؤتمر الوطنى العام الذى انعقد فى تشرين الثانى (نوفمبر) عام ١٩٦٨ قرارا هاما أكد على ان "الانتصار على العدو لا يمكن ان يتحقق الا عن طريق الحفاظ على النظام الاشتراكى" (١). وتنفيذا لارادة الشعب واصلت القيادة المصرية تعزيز قدرة البلاد الدفاعية ومواقع الدولة فى الاقتصاد.

وتم خلال هذه السنوات انجاز بناء عدد من المشاريع الاقتصادية الهامة، ومنها مجمع اسوان الكهرمائى. واتاح توسيع الاراضى المروية زيادة انتاج المحاصيل الزراعية.

وبالرغم من الحاجة الماسة الى الاستثمارات فان الحكومة لم تتسرع فى جذب رأس المال الاجنبى الى اى فرع اقتصادى ماعدا صناعة استخراج النفط. وكانت الدولة تسيطر على المواقع القيادية فى الاقتصاد الوطنى. واستمرت مصر فى البقاء ضمن

البلدان التى كان يلاحظ فيها منذ الستينات تغلب الاتجاهات المعادية للرأسمالية.

وفى السودان اعلنت القيادة التى استولت على السلطة فى ايار (مايو) عام ١٩٦٩ ان هدفها هو اجراء تحولات اقتصادية - اجتماعية تقدمية والنضال ضد الامبريالية. واتسم برنامج اعمالها بطابع معاد للامبريالية، على نحو واضح، بل وحتى بطابع معاد للرأسمالية جزئيا. ولغاية تمّوز (يوليو) عام ١٩٧١ لم تقتصر القيادة على الاعلان عن عدد من التدابير السياسية والاقتصادية - الاجتماعية الهامة فحسب، بل ونفذتها فعلا.

وفى آذار (مارس) عام ١٩٧٠ قمع الجيش السودانى بدعم القوى التقدمية محاولة الثورة المضادة لاطاحة بالنظام. ودلت المؤامرة على ازدياد نشاط الرجعية واشتداد الصراع الطبقى. ونشأت فى الوضع القائم ضرورة تشكيل جبهة موحدة للقوى الوطنية لضمان مواصلة النهج التقدمى.

ولكن القيادة السودانية ابدت تذبذبها فى حل كثرة من القضايا. فالتحولات الجذرية التى كان من المقرر القيام بها فى مجال الزراعة بدت فى الواقع طفيفة للغاية، نظرا لانها لم تشمل الملكية الخاصة للارض وان المبدأ بزيادة مداخيل المستأجرين والعمال الزراعيين فى الاستثمارات الخاصة لم يكتسب صفة قانونية واغفله لذلك مالكو هذه الاستثمارات. وفى النتيجة تسنى للزعامة القبلية - الاقطاعية وللبرجوازية الوطنية الاحتفاظ بمواقعها السياسية والاقتصادية.

وأدت التحولات الاقتصادية - الاجتماعية خلال فترة ١٩٦٩ - ١٩٧٠ والتى لم يجر التحضير لها بدرجة كافية الى تردى وضع البلاد الاقتصادى. وخلال اعوام ١٩٧٠ - ١٩٧٢ انخفضت قيمة المنتوج الصناعى من ٣٥ر٦ مليون الى ٢٣ مليون جنيه سودانى او بنسبة ٣٥ بالمئة وتقلصت حصة الصناعة فى الناتج الداخلى الاجمالى من ٩ الى ٧ بالمئة (٢). وراح يتكرر التعطل فى عمل المواصلات، ولم يتم تأمين قاعدة المواد الخام والموارد

البشرية ومصادر التمويل للمشاريع التى نصت عليها خطة التنمية لاعوام ١٩٦١/١٩٦٢ - ١٩٧٠/١٩٧١. ومارس تأثيره كذلك عدم توفر الكادرات الماهرة القادرة على معالجة القضايا الاقتصادية المعقدة .

وعليه فان احد أهم الاسباب لتفاقم الصراع فى سبيل اتجاه التطور الاقتصادى - الاجتماعى فى غانا ومالى ومصر والسودان كان يتمثل فى تردى وضعها الاقتصادى وانخفاض المستوى المعاشى لفئات واسعة من السكان. وعاد هذا الامر الى عوامل داخلية موضوعية واخطاء القيادة الديمقراطية الثورية وقبل كل شئ، الى استمرار بقاء هذه البلدان هدفا للاستغلال الامبريالى المشتد والجارى باساليب الاستعمار الجديد، مما عمق تخلفها الاقتصادى.

العوامل السياسية - الايديولوجية

يتحول جهاز الدولة والحزب الحاكم، بصفتهما عنصريين رئيسيين للبناء الفوقى فى ظروف البلدان الافريقية، الى قوة واقعية مستقلة يمكنها، اما الاسراع فى التطور التقدمى او ابطائه .

لقد كانت غانا اول دولة فى افريقيا الاستوائية تشخص امامها قضية تبديل الجهاز الاستعمارى بادارة حكومية جديدة . وفى البداية كانت قيادة غانا المستقلة تعتقد بان "الافرقة" تتيح حل كافة القضايا . ولكن ذلك لم يحصل. فالموظفون الاستعماريون القدامى الذين كانوا يحتلون وضعا بارزا فى الحلقة الوسطى لجهاز الدولة لم يصبحوا انصار اجراء تحولات تقدمية ، بل بالعكس وقفوا ضدها وسهلوا بذلك للقوى الرجعية الاطاحة بنظام كوامى نكروما .

ونشأت صعوبات ايضا نظرا لان القسم الذى كان يؤيد اتباع النهج التقدمى فى قيادة حزب المعاهدة الشعبى كان منعزلا عن الجماهير الحزبية البسيطة . وكانت الاغلبية العظمى من اعضاء

الحزب تتكون من الحزبيين اسميا فقط وتتلخص مهمتها فى دفع الاشتراكات الحزبية . وفى هذه الظروف كانت تعبئة الميكانيزم الحزبى لتنفيذ المهام الشاخصة مستحيلة عمليا .

وكانت المنظمات الاجتماعية - مؤتمر نقابات غانا ، الاتحاد الوطنى للمزارعين التعاونيين فى غانا ، المنظمة النسائية ، المنظمة الشبابية - داخلة الى الحزب كاجزاء متممة له . وكانت العضوية فيها تعنى العضوية ، بصورة اوتوماتيكية ، فى حزب المعاهدة الشعبى . وكانت هذه المنظمات تخضع ، من جهة ، لقيادة حزب المعاهدة الشعبى ، ومن جهة أخرى ، كان قادتها يعتبرون اعضاء فى هيئات الحزب المركزية . ومع ان حكومة نكروما ساعدت ، بدرجة معينة ، على تعزيز مواقع النقابات فى البلاد واتخذت طائفة من التدابير لصالح الشغيلة واعانت على تقوية الحركة النقابية تنظيميا ، الا ان النقابات لم يكن باستطاعتها ممارسة نشاطها كقوة مستقلة .

وبدت القوات المسلحة خارج نطاق نفوذ حزب المعاهدة الشعبى . وكان الجيش على مدى السنوات الاربع الاولى التى اعقبت الاستقلال تحت قيادة ضباط بريطانيين بثوا فيه روح الطائفية والمحافظة . ولم تبدأ "افرقة" الجيش الا فى بداية الستينات . ولكنه حتى فى ذلك الوقت لم يكن لدى الحزب خلايا فى وحدات الجيش . ولم تجر ايضا ، اعادة تنظيم جهاز البوليس الذى كانت كادراته مدربة ، بالدرجة الاولى ، على ايدى البريطانيين لممارسة الاعمال التعسفية ضد الجماهير الشعبية .

وبحكم هذه الاسباب لم يلق الانقلاب الرجعى الذى وقع يوم ٢٤ شباط (فبراير) عام ١٩٦٦ اية مقاومة منظمة من جانب الحزب والنقابات والقوات المسلحة . وجاءت الى السلطة فى غانا طغمة عسكرية - بوليسية اطلقت على نفسها اسم المجلس الوطنى للتحرير .

وفى مالى اثار تفاقم الصعوبات الاقتصادية المخاوف على مصير النهج التقدمى الذى اختارته البلاد . واخذت النقابات

والمنظمة الشبابية على عاتقها المبادرة لتصحيح الوضع الناشئ. وبدأت "مرحلة نشيطة من ثورة مالى" : التحقيق فى ممتلكات الحزبيين وموظفى الدولة المسؤولين ومكافحة الرشوة والفساد والتحايلات. واشتدت الانتقادات الموجهة الى الحكومة والحزب من جانب النقابات التى طالبت باتخاذ اجراءات حازمة لانعاش الاقتصاد.

وفى هذا الوضع حل كيتا تحت ضغط العناصر اليسارية المتطرفة، المكتب السياسى لحزب الاتحاد السودانى الحاكم والقيادات الحزبية فى المناطق ومن ثم حل الجمعية الوطنية — الهيئة التشريعية العليا فى البلاد.

ومنذ آب (اغسطس) عام ١٩٦٧ اصبحت اللجنة الوطنية للدفاع عن الثورة بقيادة كيتا الهيئة العليا للسلطة السياسية وسلطة الدولة. وسرعان ما انتزعت الميليشيا الشعبية التى تشكلت كفصيلة مسلحة لدى الحزب المبادرة من النقابات فى مكافحة الفساد والاعمال الاخرى للاستهتار بالسلطة وفلتت من تحت رقابة اللجنة. واكتملت فصائل الميليشيا الشعبية، اساسا، بشبيبة المدن والريف العاطلين عن العمل وشبه الاميين. وكان من المقرر ايصال عددها الى ١٠ الاف شخص، فى حين كان عدد افراد الجيش ٣ الاف شخص (٣). ولهذا لا يثير الاستغراب ان الميليشيا تحولت الى اداة موجهة ضد الحزب وضد الجيش فى ان واحد. وشرعت تستهتر بالسلطة وباتت منذ نهاية عام ١٩٦٨ تشكل خطرا فعليا على النظام. وفى التاسع عشر من تشرين الثانى (نوفمبر) عام ١٩٦٨ قامت مجموعة من ضباط الجيش فى مالى بانقلاب عسكرى واستولت على السلطة.

وفى مصر لقى نهج تعميق العملية الثورية وجر الفئات الكادحة بالمدن والريف اليها مقاومة ضارية من جانب الطبقات الاستغلالية، الامر الذى تكررت بنتيجته اشتباكات ونزاعات طبقية حادة. ونشأت ضرورة تكوين منظمة سياسية يمكنها ان تغدو محركا وضمانا للتطور الاجتماعى التقدمى.

وصار من الملح بناء حزب فى مصر يسترشد بمبادئ الاشتراكية العلمية ويقود الجماهير فى فترة اعداد الظروف للانتقال الى التحولات الاشتراكية. وكان عبد الناصر يعتقر بان كوادر الحزب القياديين لابد وان يكونوا من ممثلى الجماهير الشعبية. واقتنع اكثر فاكثر، بضرورة تقوية الدور الاجتماعى للعمال والفلاحين الذين كان ينبغى ان يعود اليهم، طبقا لميثاق العمل القومى لعام ١٩٦٢ ما لا يقل عن ٥٠ بالمئة فى كافة الهيئات المنتخبة.

ولم يخف عبد الماصر نيته فى ضمان الوضع المسيطر لممثلى الشغيلة فى كافة منظمات البلاد السياسية واعلن ذلك جهارا غير مرة. بيد ان المقاومة التى كانت تشتد من جانب العناصر البرجوازية والرجعية، مع تعمق التحولات الثورية، عرقلت عملية دمقرطة المجتمع المصرى. وادى العدوان الاسرائيلى عام ١٩٦٧ الى اشتداد الصراعات الطبقية فى مصر. وسعت البرجوازية الوطنية الى استغلال الوضع الناشئ لانزال ضربة بالقوى التقدمية.

ولم يتسن للقوى الثورية فى مصر ان تنظم الجماهير تنظيما حقيقيا وتؤسس حزبا طليعيا للشغيلة وتطهر صفوف الاتحاد الاشتراكى العربى وجهاز الدولة من العناصر الانتهازية والمعادية للثورة وان تعزز بالتالى نهج الاتجاه الاشتراكى.

وبعد وفاة جمال عبد الناصر تغلبت الاتجاهات الرجعية التى اشتدت تحت تأثير الوضع الاقتصادى العصيب. وانتشرت مجددا نظرية التوجه نحو الغرب والافكار الاسترضائية والاستسلام امام اسرائيل والامبريالية. واقيم فى البلاد نظام اعاد التطور السياسى ـ الاجتماعى فى مصر باتجاه اليمين. وفى النتيجة انتصر نهج تجميد الثورة والابتعاد عن التوجه الاشتراكى. وسهلت رخاوة وغموض مواقع الاتحاد الاشتراكى العربى الفكرية للبرجوازية تحويله الى اداة مطيعة لاعادة الرأسمالية فى مصر.

وبين الاسباب التى سهلت للسادات والمحيطين به الانعطاف

نحو اليمين لابد من الاشارة، كذلك ، الى عدم ممارسة العمل السياسى - التربوى وسط الطبقة العاملة والجماهير الشعبية الواسعة، عمليا، فى عهد عبد الناصر. وبالرغم من ان تعداد الطبقة العاملة فى مصر وصل فى اواسط الستينات ه بفضل التصنيع وتوسيع قطاع الدولة، الى ٥ر١ مليون شخص، الا انها لم تلعب دورا كبيرا فى حياة البلاد السياسية الاجتماعية.

ولم تكن التحولات الاقتصادية - الاجتماعية التقدمية فى مصر مدعمة باعمال سياسية مناسبة، الامر الذى ادى الى ابعاد جماهير الشغيلة، وبالدرجة الاولى، الطبقة العاملة عن المشاركة النشيطة فى قيادة البلاد السياسية والرقابة على الانتاج. وظلت المعتقدات الاصلاحية مسيطرة وسط الطبقة العاملة التى كان قسم كبير منها يشتغل فى المؤسسات الصغيرة. وكل ذلك كان يضعف القاعدة الاجتماعية لنظام عبد الناصر.

وبعد وفاة جمال عبد الناصر انتهى الصراع فى سبيل الزعامة داخل القيادة بابعاد الجناح اليسارى من الديمقراطية الوطنية عن المشاركة فى الحياة السياسية ومجئ قوى الى السلطة يتمثل سندها الاجتماعى فى برجوازية المدن وفلاحى الريف الاغنياء وقيادة الجيش. وجرى تعزيز انتصار القوى اليمينية بمراسيم الحكومة حول اعادة الحقوق السياسية الى الشخصيات السياسية التى كانت ملاحقة فى زمن عبد الناصر والى ممثلى البرجوازية الكبيرة فى المدينة والريف. وزج فى السجن بعشرات الشخصيات السياسية البارزة لا بسبب عدم موافقتهم على النهج الجديد للسادات فحسب ، بل وبالدرجة الرئيسية، لان هؤلاء كانوا خصوما سياسيين خطيرين وكانت تتوفر لديهم امكانيات فعلية ليكونوا زعماء المعارضة.

وبعد "الحركة التصحيحية" عام ١٩٧١ انضم الى الحكومة ومجلس الشعب واللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى العربى وقيادة النقابات وغيرها من المنظمات الاجتماعية انصار الجناح اليمينى من الديمقراطية الوطنية وممثلو البرجوازية

المتوسطة والكبيرة لحدما وملاكى الاراضى. وبدأت الرجعية هجوما علنيا على حقوق الشغيلة. وبالرغم من عدم الغاء تمثيل العمال والفلاحين بنسبة ٥٠ بالمئة فى الهيئات المنتخبة رسميا، فان مشاركتهم فى حياة البلاد السياسية اصبحت معدومة عمليا. ولم تكن لدى القوى اليمينية ثمة ضرورة لان تسعى الى الغاء مجموعة القوانين التقدمية التى اقرت فى عهد عبد الناصر، بصورة رسمية، لكى لا تثير غضب الشغيلة. وبموافقة صامتة من جانب الحكومة كان يجرى الالتفاف على هذه القوانين ولم تطبق. وقد ادت التغيرات فى وضع القوى الطبقية داخل القيادة لصالح الجناح اليمينى، حتما، الى اعادة النظر فى سياسة الحكومة باتجاه حماية مصالح الطبقة التى تعد سندا اجتماعيا للنظام الحاكم.

وفى السودان اشتد، مع تكاثر الصعوبات الاقتصادية، الصراع السياسى الذى آل، ابتداء من النصف الثانى للسبعينات، الى الانشقاق فى تحالف القوى التقدمية. وكانت الرجعية الداخلية والخارجية التى ركزت على تأجيج معاداة الشيوعية تسعى الى استغلال هذا الانشقاق لكى تضع الفصائل التقدمية الاخرى فى مقابل الشيوعيين السودانيين، بصورة مكشوفة. وعجزت قيادة البلاد ذات الميول المعادية للامبريالية ولكنها البرجوازية الصغيرة من حيث طبيعتها عن التصدى للهجمات ورص صفوف القوى الطليعية المناضلة فى سبيل التوجه الاشتراكى. وفوق ذلك باتت تشتد فى الاوساط القيادية الميول المعادية للشيوعية. وكان هذا التطور للاحداث ينطوى على خطر الاطاحة بنظام ثورة ايار (مايو) او ارتداده وابتعاده عن المثل التقدمية والديمقراطية والمعادية للامبريالية والتى تحققت الثورة من اجلها.

وفى الظروف الناشئة قامت مجموعة من الضباط ذوى الميول الراديكالية فى ١٩ تمّوز (يوليو) عام ١٩٧١ بمحاولة انقلاب فاشلة بهدف تنفيذ مهام ثورة ايار تنفيذا دائبا. وقد

ادت "حركة ١٩ تمّوز" ليس فقط الى الحاق ضرر بالغ بالقـــوى الديمقراطية الثورية والمعادية للامبريالية فى السودان فحسب ، بل والى اثارة الابتهاج فى معسكر الرجعية الداخلية والخارجية . وفى الثانى والعشرين من تمّوز عام ١٩٧١ اعيد النظام السابق الذى بدأ حملة ضد الحزب الشيوعى والقوى التقدمية الاخـــرى. وبنتيجة هذه الحملة طرد عدد كبير من الشيوعيين والعناصر ذات الميول التقدمية من جهاز الدولة وحل محلهم صنائع القوى اليمينية .

وبعد احداث تموز عام ١٩٧١ ابدى النظام فى الســــودان تراجعات ملحوظة من الناحية السياسية ـ الاجتماعية . وتباطأت او اوقفت نهائيا التحولات الاقتصادية ـ الاجتماعية واعيدت عشرات من المؤسسات التى اممت عام ١٩٧٠ الى مالكيها السابقين وأخذ النظام يجتذب رأس المال الاجنبى بنشاط الى اقتصــاد البلاد . وفى آب عام ١٩٧٢ اقر قانون جديد بصدد توظيفـــات الرساميل وكان ينص ، ضمنا ، على تدابير تحمى الاستثمـــارات من المصادرة والتأميم. وتجلت بدقة التغيرات السلبية فى سياسة السودان الخارجية ايضا . وتقلصت صلات السودان مع بلدان الاسرة الاشتراكية والدول العربية التقدمية واتسعت ، فى الوقت ذاته ، علاقاتها مع الدول الامبريالية والانظمة العربية المحافظة .

وقد ادت هذه الاحداث السياسية الداخلية الى تنـــاسب جديد للقوى الطبقية والسياسية فى البلاد، ساعد على قيام نظام قومى ـ برجوازى. واشتد الاتجاه الذى كان ملموظا قبل احداث تموز عام ١٩٧١ نحو اقتراب كتلة البرجوازية الصغيرة الحاكمة من البرجوازية الوطنية وممثليها فى جهاز الدولـــة وبدأت عملية تكون تحالف سياسى بين هذه القوى السياسية ـ الاجتماعية .

العوامل السياسية الخارجية

لعبت العوامل الخارجية الدولية ومكائد القوى الامبرياليــة والرجعية دورا لا يستهـــان به فى سقوط انظمة التـــوجـــه

الاشتراكي في غانا ومالي ومصر والسودان.

ولقد اظهرت التجربة ان الامبريالية، حال اتخاذ هذا البلد او ذلك خطوات مبدئية في التوجه الاشتراكي، تسعى بكل الوسائل العلنية والسرية الى ايقاف او عرقلة سير العملية الثورية نحو الامام. ويسهل تحقيق هذا الغرض نظرا لان بلدان التوجه الاشتراكي لا تزال ضمن أطر النظام الاقتصادي الرأسمالي العالمي. ولهذا تستطيع الامبريالية استخدام وسائل اقتصادية متنوعة للتأثير عليها.

ومما له دلالته هنا مثال غانا التي حرمت في النصف الاول من الستينات، عمليا، من امكانية اقتناء وحدات كاملة من المعدات من جراء انخفاض الاسعار العالمية للكاكاو الذي يشكل ٧٠ بالمئة من قيمة الصادرات. وكانت حكومة نكروما مضطرة لقبول الشروط العسيرة التي املاها البنك الدولي للانشاء والتعمير لتمويل بناء محطة "اكوسومبو" الكهرمائية. كما ان رفض الغرب المساهمة، بشروط مقبولة لدى غانا، في انشاء المؤسسات الصناعية المختلطة التي كانت ستصبح المستهلكة لطاقة المحطة الكهرمائية المشيدة ارغمت قيادة الجمهورية على القيام، منذ عام ١٩٦٣، بالتصنيع في اطر قطاع الدولة قبل كل شيء. ولكن هذا الامر، ايضا، لم يكن ممكنا الا بعد توقيع اتفاقيات حول التعاون الاقتصادي وغيره مع البلدان الاشتراكية في سنتي ١٩٦١ – ١٩٦٢.

وحين عجزت وسائل الضغط الاقتصادية التأثير على البلدان ذات التوجه الاشتراكي اطلق العنان للوسائل العسكرية. ففي السودان، مثلا، شجعت الامبريالية على مدى ١٧ سنة الحركة الانفصالية في جنوب البلاد. وقدمت جمهورية المانيا الاتحادية وحدها الى المتمردين مساعدة متنوعة بقيمة ٦ ملايين جنيه سوداني تقريبا (٤). ومعروف دور الدول الامبريالية في شن العدوان الاسرائيلي على مصر.

وتدل الوقائع على ان الامبريالية يسهل عليها تحقيق

اغراضها في الحالات التى تضعف فيها الصلات المتنوعة لبلدان التوجه الاشتراكى مع الاتحاد السوفيتى وبقية دول الاسرة الاشتراكية ·

عواقب الابتعاد عن التوجه الاشتراكي

يظهر مثال عدد من البلدان الافريقية ان الانحراف عن التوجه الاشتراكى لا يقتصر على عدم الاسهام فى حل المهام الاقتصادية ـ الاجتماعية الشاخصة امامها ، بل، بالعكس ، يؤدى الى تردى وضعها بدرجة متزايدة ·

فالمجلس الوطنى للتحرير فى غانا الذى سلك نهج اقامة صلات وثيقة مع الدول الامبريالية وجه جهوده نحو تصفية قطاع الدولة · وجرى تحويل اغلبية الشركات الخمس والخمسين التابعة للدولة الى شركات مختلطة، والغيت ٧٠ من اصل ١٠٥ مزارع عائدة للدولة، وحلت نفسها كافة التعاونيات الانتاجية تقريبا بعد ان حرمت من المساعدة من جانب الدولة · وبذلك ، فقد ضعفت ، الى اقصى حد، وسائل تنظيم التنمية الاقتصادية التى تخدم المصالح الوطنية العامة ، قبل كل شيء · واشتد التفكك الفرعى والاقليمى للاقتصاد · وادى تفضيل مناطق معينة بما يلحق الضرر بالمناطق الاخرى الى استفحال التناقضات بين المجموعات السلالية ووسط البرجوازية المحلية على السواء ·وعادت سياسة "الانفتاح" التى اعلنت فى البلاد على رأس المال الاجنبى بحرية مطلقة تقريبا لنشاط الاحتكارات البريطانية التى كانت ترتبط بها القيادة الحاكمة ارتباطا وثيقا ·

ان فشل سياسة المجلس الوطنى للتحرير كان واضحا للجميع · وبنتيجة الصراع الداخلى حلت محله عام ١٩٦٩ حكومة مدنية برئاسة بوسيا حذت حذو سابقاتها وساعدت على غرس العلاقات الرأسمالية فى البلاد · وقامت حكومة بوسيا التى بدت على شفير الانهيار الاقتصادى بتخفيض قيمة العملة الوطنية فى كانون الاول (ديسمبر) عام ١٩٧١ بنسبة ٤٤ بالمئة ، مما ادى الى

ارتفاع الاسعار بنسبة ١٠٠ - ١٥٠ بالمئة . وسبب هذا الاجراء انفجارا من السخط داخل البلاد . وبعد عدة اسابيع وفى كانون الثانى (يناير) عام ١٩٧٢ اطيح بحكومة بوسيا .

وانتقلت السلطة الى كتلة الجيش الغانى . وفى اليوم التالى للانقلاب صدر "بيان عن استحداث مجلس الانقاذ الوطنى" . واصبح المجلس طبقا للبيان الهيئة العليا للسلطة والغى دستور عام ١٩٦٩ وتم تعطيل البرلمان وحل كافة الاحزاب السياسية .

وفى كانون الثانى عام ١٩٧٢ اعلن العسكريون برنامج الاعمال فى المجال الاقتصادى . وعادت القيادة الجديدة ، بعد ان اقتنعت بان مشاكل غانا الملحة لم تجر معالجتها خلال السنوات الست المتصرمة ، بل وازدادت تفاقما ، الى بعض اوجه النشاط الاقتصادى لنظام نكروما . وعلى وجه التحديد رفضت مبادىء "السوق الحرة" لصالح التنظيم والتخطيط الفعال من جانب الدولة وفرضت رقابة صارمة على استخدام العملات الصعبة . وجرى كليا او جزئيا تأميم الشركات الاجنبية فى صناعة إستخراج المعادن ومعالجة الاخشاب وتمت تصفية مواقع رأس المال الاجنبى فى المشاريع المتوسطة والصغيرة . غير ان التدابير الاخرى ايضا للحكومة العسكرية لم تؤد ، بحكم محدوديتها ، الى تحسين وضع الجماهير الشعبية . واستمر فى البلاد التضخم والنقص فى المواد الغذائية . وكانت الزراعة التى تشتغل فيها الجماهير الاساسية من السكان فى حالة ازمة عميقة .

وفى جو اشتداد سخط الجماهير الشعبية الواسعة وقع فى غانا صيف عام ١٩٧٩ انقلاب جديد . واستولى على زمام السلطة المجلس الثورى للقوات المسلحة الذى قام فى ايلول (سبتمبر) بتسليم السلطة الى ادارة مدنية بقيادة الرئيس ليمان . واعلنت قيادة حزب الشعب الوطنى الحاكم ، غير مرة ، عن عزمها على مواصلة تقاليد وسياسة الحزب الديمقراطى الثورى التقدمى - حزب المعاهدة الشعبى وتعهدت بان تقتدى بمثال كوامى نكروما مؤسس غانا المستقلة والمطبق الدؤوب للنهج المعادى للامبريالية .

اما فى الواقع فان السياسة الداخلية والخارجية لحكومة ليمان كانت تتكون طبقا لمطاليب رأس المال النقدى الدولى. وفرضت الحكومة على البلاد نهج "الانفتاح" على الشركات المتعددة الجنسيات وشجعت التعاون المباشر بين ارباب الاعمال المحليين الغانيين وبين الاحتكارات. وسارت الامور نحو تسليم قطاع الدولة الى ايدى هذا التحالف الناشئ .

ان السياسة الاقتصادية - الاجتماعية لحكومة ليمان عمقت بشدة الاتجاهات السلبية فى اقتصاد غانا . ففى بداية الثمانينات نما التضخم بوتائر سريعة ونـاب التهريب و"السوق السوداء" عن التجارة "الاعتيادية" و التموين .وكان التركيب الاساسى الانتاجي والاجتماعى على شفير الانهيار التام. وانخفضت ، بدرجة مأساوية، المبادلات السلعية بين المدينة والريف ، كما ان هجرة ما يربو على مليون شخص من البلد حرمت الزراعة من القوى العاملة الرخيصة وافقدت المدينة القوى العاملة الماهرة وشبه الماهرة.وكانت الصناعة التحويلية الوطنية تعمل بـ ١٥ - ٣٥ بالمئة من طاقتها . وفى الوقت ذاته كان ثلث السكان القادرين على العمل عاطلين ونضبت الاحتياطيات من الذهب والعملات الصعبة ونما باستمرار العجز فى الميزان التجارى وميزان المدفوعات وبلغت الديون الخارجية ٥ر١ مليار دولار. ورأت حكومة ليمان المخرج من الوضع الناشئ فى الحصول على قروض جديدة، الامر الذى سبب اشتداد تبعية كافة اوجه سياستها للتسلط الامبريالى.

وفى الحادى والثلاثين من كانون الاول عام ١٩٨١ اطيح بحكومة ليمان بنتيجة انقلاب عسكرى وجرى تعطيل البرلمان وحظر نشاط الاحزاب السياسية وايقاف مفعول الدستور. ومسك بزمام السلطة المجلس المؤقت للدفاع الوطنى برئاسة النقيب رولنغس.

واعلن المجلس عن عزمه على النضال فى سبيل تحرير الشغيلة اجتماعيا وسياسيا على أساس تجديد البنية الاجتماعية

ـ الاقتصادية للمجتمع جذريا واجتذابهم الى عمليات صياغة وتبنى وتنفيذ القرارات، وأخذ يضفى على النظام الشامل للجان الدفاع الشعبى أهمية اساسية فى قضية تحقيق الاهداف المذكورة. ولم يسمح بان يكون فى قيادة لجان الدفاع الشعبى الا للمنحدرين من الفئات الكادحة. وجرى بشتى السبل حفز تحول الطبقة العاملة الى قوة قيادية فى تطور البلاد السياسى ـ الاجتماعى. وأخذ الطلبة يلعبون دورا نشيطا للغاية فى حياة غانا السياسية والاقتصادية والاجتماعية ـ الثقافية. وبدأ تأسيس جبهة موحدة لكافة القوى التقدمية فى البلاد.

ويعتقد المجلس المؤقت للدفاع الوطنى بان التحولات المذكورة فى المجال السياسى ـ الاجتماعى تخلق الممهدات لانجاز مهام التنمية الاقتصادية واضعاف التبعية لرأس المال الاحتكارى وتنظيم تعاون واسع مع الدول الاشتراكية والدول الاخرى ذات التوجه التقدمى.

وخلافا لغانا ظلت فى مالى كثرة من البنى الاقتصادية ـ الاجتماعية التى نشأت فى فترة التطور بالتوجه الاشتراكى. وترأس الملازم موسى تراوريه اللجنة العسكرية للتحرير الوطنى التى نشأت بنتيجة الانقلاب العسكرى عام ١٩٦٨ وانضم الى الحكومة المؤقتة الى جانب العسكريين بعض الشخصيات المعتدلة من النظام السابق. واعتقل كيتا والاعضاء الاخرون فى اللجنة الوطنية للدفاع عن الثورة وفى المكتب السياسى للاتحاد السودانى وقيادة النقابات وعطل الدستور وحظر نشاط المنظمات السياسية والاجتماعية.

ورفضت اللجنة العسكرية للتحرير الوطنى تحديد وجهة البلاد السياسية معلنة ان اختيار طريق التطور قضية تخص الحكومة المدنية المقبلة. واعلنت اللجنة اساسا لسياستها الاقتصادية التعايش بين قطاع الدولة والقطاع المختلط والقطاع التقليدى والقطاع الخاص فى الاقتصاد والغاء الحقول الجماعية فى التعاونيات وتعيين مجال نشاط قطاع الدولة والقطاع الخاص فى

شراء المنتجات الزراعية واجتذاب رأس المال الخاص الاجنبي والمحلي بشتى السبل.

ان السياسة الاقتصادية التي اتبعتها اللجنة العسكرية للتحرير الوطني والحكومة المؤقتة اعطت نتائج ايجابية بالرغم من الجفاف الذي استمر فترة طويلة (١٩٧٢ - ١٩٧٤) والذي الحق الضرر بالانتاج الزراعي. ونفذ البرنامج الثلاثي للانعاش الاقتصادي والمالي (١٩٧٠ - ١٩٧٣) والخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٩٧٢ - ١٩٧٨).

وخلال الفترة المذكورة حققت مالي نجاحات ملحوظة في مجال الزراعة. ونفذت بمساعدة البلدان الاوربية ما تسمى بالعمليات المتعلقة بالنهوض بانتاج المحاصيل الزراعية الاساسية (الرز والقطن والفول السوداني). ويكمن الاسلوب المستخدم للنهوض بالانتاج الزراعي في تزويد الفلاحين بالبذور الرفيعة النوعية ومواد المكافحة الكيميائية والاسمدة وفي تعليم الفلاحين بمعونة المستشارين اساليب الهندسة الزراعية وما شابه. ولاول مرة استعمل هذا الاسلوب في سنة ١٩٦٥ ولكنه انتشر على نطاق واسع في ظل النظام العسكري. وبمساعدته ازداد الى حد كبير مردود المحاصيل المذكورة وغدا ارتفاع اسعار شراء المنتجات الزراعية (على العموم بنسبة ٤٠ بالمئة)، غير مرة، حافزا اضافيا بالنسبة للفلاحين لزيادة الانتاج. وشملت "العمليات" ما يربو على ثلثي السكان. وفي عام ١٩٧٦ تم جمع رقم قياسي من محصول الحبوب والقطن والفول السوداني. ولاول مرة خلال سنوات طويلة تمكنت مالي مجددا لا من ضمان الحبوب لسكانها فحسب، بل وتصديرها الى الدول المجاورة.

وبعد عام ١٩٦٨ استمر بناء المعامل لمعالجة المنتجات الزراعية وشيد المجمع الثاني للنسيج ومصنع الادوات الزراعية وغيرهما. وفي سنة ١٩٧٧ بدأ بناء مجمع "سيلينغيه" الكهرمائي الكبير على نهر سنكاراني. غير ان المسألة المتعلقة بقطاع الدولة ظلت شاخصة بحدة على مدى سنوات طويلة بعد الاطاحة

بنظام كيتا . وعلى العموم كان يتحسن نشاط قطاع الدولة رغم ان نسبته فى انتاج السلع انخفضت نظرا لنشوء المؤسسات الخاصة والمختلطة فى نفس الوقت.

وتفاقم الصراع السياسى الداخلى ايضا حول مسألة طريق التطور اللاحق. وبدت المعارضة للنظام من جانب قسم من الحلقة المتوسطة للجهاز الادارى والمثقفين والنقابات. وتمت تسوية الخلافات بين النقابات واللجنة العسكرية للتحرير الوطنى عام ١٩٧٤ عن طريق حل وسط: تخلت النقابات عن النضال السياسى ونالت حق المشاركة فى صياغة برامج التطور الاقتصادى والاجتماعى والثقافى.

ولم يحظ نشاط اللجنة العسكرية للتحرير الوطنى بتأييد اجماعى فى صفوف جيش مالى ايضا . وفى عام ١٩٦٩ اكتشفت مؤامرة ٣٣ ضابطا حاولوا القيام بانقلاب واعادة النظام السابق. وفى سنة ١٩٧١ اكتشفت مؤامرة عضويين فى اللجنة العسكرية للتحرير الوطنى وترأسها دياكيتى - النصير النشيط للتقارب بين مالى وفرنسا . وبعد ذلك اصبح موسى تراوريه رئيسا للدولة وحصر فى يديه سلطة رئيس الحكومة المؤقتة ورئيس اللجنة العسكرية للتحرير الوطنى. وفى سنة ١٩٧٦ جرت محاولة انقلاب فاشلة اخرى قامت بها مجموعة تتألف من عشرين من صغار الضباط.

وبالرغم من ذلك ظل النظام العسكرى فى مالى حتى نهاية السبعينات متينا لحد ما . ونالت اللجنة العسكرية للتحرير الوطنى بمكافحتها النشيطة للفساد والاستهتار بالسلطة ثقة معينة لدى الفلاحين والعمال وايدتها كذلك البرجوازية الوطنية التى حصلت على امكانية فعلية لممارسة نشاطها الاقتصادى الخاص.

وبعد ان عززت اللجنة العسكرية للتحرر الوطنى سلطتها سلكت نهج توسيع الحريات الديمقراطية فى البلاد. وفى سنة ١٩٧٤ جرى استفتاء عام اعرب فيه الناخبون بالاجماع عن

تأييدهم لاقرار دستور جديد.

وكان الافراج عن المعتقلين السياسيين - رجال دولة وشخصيات حزبية ونقابية بارزة فى النظام السابق - فى سنة ١٩٧٥ بمثابة المرحلة الثانية من دمقرطة الحياة الاجتماعية. وظل رهن الاعتقال كيتا وحده الذى توفى فى تموز عام ١٩٧٧. وفى الذكرى السابعة عشرة لاستقلال مالى نشر مشروع برنامج وميثاق الحزب الجديد - الاتحاد الديمقراطى لشعب مالى - وطرحا للمناقشة على الشعب باسره.

ومع اقتراب موعد تسليم السلطة الى حكومة مدنية تفاقمت الخلافات داخل اللجنة العسكرية للتحرير الوطنى بين اتباع دمقرطة الحياة الاجتماعية واتباع النهج الصارم الذين غرسوا فى البلاد ارهابا بوليسيا واستخدموا السلطة للاثراء الشخصى وسعوا الى اقامة نظام الدكتاتورية الفاشية. وانتهت الازمة داخل اللجنة العسكرية للتحرير الوطنى عام ١٩٧٨ بانتصار اتباع دمقرطة الحياة الاجتماعية. وانخفض القوام الاولى للجنة العسكرية خلال عشر سنوات من ١٤ الى ٧ اشخاص بنتيجة الصراع على السلطة. وبعد اعادة تنظيم الحكومة شكل الوزراء المدنيون الاغلبية.

ومع تأسيس الحزب السياسى (الاتحاد الديمقراطى لشعب مالى فى آذار (مارس) عام ١٩٧٩) وتشكيل الهيئات الدستورية للسلطة (حزيران (يونيو) عام ١٩٧٩) اختتمت فترة السنوات العشر للنظام العسكرى فى مالى. وتم حل اللجنة العسكرية للتحرير الوطنى بعد الانتخابات الى الجمعية الوطنية. وانضم جميع اعضاء اللجنة العسكرية الى قوام هيئات الحزب القيادية. وانتخب الجنرال موسى تراوريه رئيس اللجنة العسكرية للتحرير الوطنى سكرتيرا عاما للاتحاد الديمقراطى لشعب مالى ورئيسا لجمهورية مالى.

ويجرى فى برنامج الحزب تقييم النظامين الاقتصاديين - الاجتماعيين العالميين الرئيسيين: الرأسمالية والاشتراكية.

ويرفض البرنامج الرأسمالية كنظام للعلاقات الاجتماعية ويقترح تطوير البلاد باتجاه الاشتراكية على مراحل مع مراعاة الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية . وفي هذا المجال يؤكد البرنامج عدم جواز القفز فوق مراحل التطور. واختار الاتحاد الديمقراطي لشعب مالي طريق التطور القائم على الاقتصاد الوطني المستقل والمخطط وعلى دولة الديمقراطية الوطنية (٥). واصبح مبدأ المركزية الديمقراطية الاساس التنظيمي للاتحاد الديمقراطي لشعب مالي.

وبعد عامين من عقد مؤتمر الحزب اعلنت حكومة مالي في شباط (فبراير) عام ١٩٨١ عن تدابير تتعلق باضفاء طابع حر على الاقتصاد وتتضمن، قبل كل شيء، حرية التجارة الداخلية وتحويل قطاع الدولة الى قطاع خاص (تحويل ٢٠ من اصل ٣٠ مؤسسة وشركة تابعة للدولة تأسست خلال سنوات الاستقلال الى مؤسسات وشركات خاصة ومختلطة). وجرى هذا الانعطاف في سياسة حكومة مالي الاقتصادية تحت تأثير عوامل خارجية وتحت ضغط البرجوازية الوطنية التي تصلب عودها، في ان واحد.

ان اللجنة العسكرية للتحرير الوطني ومن ثم الاتحاد الديمقراطي لشعب مالي واصلا النهج السياسي الخارجي المحب للسلام الذي كانت تتبعه مالي ابان التطور اللارأسمالي. وتقيم جمهورية مالي علاقات ودية سواء مع البلدان الاشتراكية او الدول الرأسمالية التي تحترم سيادتها وتعمل في سبيل ازالة بؤر التوتر في القارة الافريقية وفي العالم كله . وتقوم سياستها الخارجية على مبادئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى وعدم الانحياز وتسوية الخلافات بالطرق السلمية وتقرير المصير للشعوب وثبات الحدود.

ويتطور بنجاح التعاون السوفيتي ـ المالي في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ونشأت علاقات ودية متينة بين الحزب الشيوعي السوفيتي والاتحاد الديمقراطي لشعب مالي.

وبالرغم من بعض التغيرات في السياسة الاقتصادية فان مالي

تواصل السير بثبات فى طريق تقدمى معاد للامبريالية وفى صالح الجماهير الشعبية الواسعة .

وفى مصر حصلت البرجوازية الوطنية بعد الابتعاد عن نهج التوجه الاشتراكى على اوسع الامكانيات لنشاطها . واعادت الحكومة العديد من المؤسسات المتوسطة المؤممة الى اصحابها . وعدا ذلك جرت فى البلاد اعادة تنظيم ادارة مؤسسات قطاع الدولة . وسمح للاخيرة بانشاء شركات مساهمة مختلطة سوية مع رأس المال الخاص. وبالتالى حصل رأس المال الخاص على منفذ الى قطاع الدولة لاستخدامه وفق مصالحه .

وبعد عام ١٩٧١ باتت سياسة تشجيع رأس المال الخاص تنفذ فى الريف ايضا . وادخلت السلطات على قانون الاصلاح الزراعى تغيرات كبيرة : سمح ببيع اراضى الدولة الى ممثلى البرجوازية الريفية ورفعت الايجارات بنسبة ٢٥ بالمئة واصبح بامكان ملاكى الاراضى الان طرد الفلاحين من الارض فى حالة عدم دفع الايجار فى موعده ووضع نشاط التعاونيات الزراعية تحت رقابة الفلاحين الاغنياء وكبار ملاكى الاراضى.

ان القيادة المصرية، اذ منحت الامتيازات الى رأس المال الوطنى الخاص ، انما املت فى ان يشارك بنشاط اكبر فى تطوير البلاد اقتصاديا . غير ان البرجوازية التى تتمسك بسياستها التقليدية لا توظف رساميل كبيرة فى فروع الصناعة التى لا تجلب لها ارباحا كبيرة كافية بسرعة . ويمكن قول الشئ نفسه عن كبار ملاكى الاراضى الذين يسعون الى تقليص توظيفات الرساميل فى الزراعة الى ادنى حد. ولا تزال التجارة وبناء المساكن اللذين لا يؤثران، بالطبع، تأثيرا ملحوظا ما على بنية الاقتصاد، المجالين المفضلين لنشاط البرجوازية المصرية .

وعقد نظام السادات آمالا كبيرة على رأس المال الاجنبى. وفى عام ١٩٧١ سن قانون ينص على منح المستثمرين الاجانب امتيازات كبيرة . وبموجب قانون عام ١٩٧٤ "حول توظيفات

الرساميل العربية والاجنبية" حصل رأس المال الاجنبي على امتيازات وحقوق جديدة . فمثلا سمح بتأسيس بنوك اجنبية وفروع لها على اراضى مصر كلها؛ واعفيت من الضرائب لفترة ٨ - ١٠ سنوات كافة المؤسسات الصناعية المشيدة بمشاركة رأس المال الاجنبى؛ واعفيت البضائع الاجنبية من الرسوم الجمركية؛ وسمح بتحويل جزئى للايرادات الى الخارج؛ واستبعد تأميم او مصادرة رأس المال الموظف وهلمجرا .

وساعدت هذه التدابير، بدرجة معينة، على اشتداد نشاط رأس المال الاجنبى الخاص فى البلاد بالرغم من ان نطاقاته بدت بعيدة عن تلك التى املت فيها السلطات المصرية .فعدد المؤسسات الصناعية التى يجرى تشييدها بمساهمة رأس المال الاجنبى ضئيل للغاية ونطاقاتها ضيقة ولا تضمن عددا كبيرا من امكنة العمل.

وواصل القادة المصريون فى تصريحاتهم الرسمية الزعم بان سياسة "الانفتاح" هى وحدها القادرة على ضمان التقدم العام والرخاء للبلاد. ولكن احداث الاعوام الاخيرة تظهر بّان هذه المزاعم بعيدة عن الواقع. لقد كتب فائق وراد السكرتير الاول للجنة المركزية للحزب الشيوعى الاردنى لدى وصفه نتائج سياسة "الانفتاح" يقول "انه بنتيجة هذه السياسة تتقوى باطراد الفئات الطفيلية من البرجوازية التى لا تهمها المصالح الوطنية او القومية ابدا وتنمو، فى الوقت ذاته، اللامساواة الاجتماعية بوتائر لم يعرف تأريخ مصر المعاصر مثيلا لها من قبل" (٦) .

ومنطقيا اعقبت التغيرات فى السياسة الاقتصادية التى أدت الى تعزيز السلطة السياسية والاقتصادية للبرجوازية الوطنية اعادة بناء المجال الحزبى ايضا . فادخال نظام تعدد الاحزاب الذى اريد منه ان يظهر "الطابع الديمقراطى" لنظام السادات كان له عواقب غير متوقعة ابدا . فالاحزاب المعارضة خرجت من تحت سيطرة السلطات. وفى ظروف الازمة الاقتصادية والسياسية المستفحلة فى البلاد كانت انتقاداتها الى سياسة الحكومة تحظى بصدى واسع لدى الجماهير الشعبية .

وفى حزيران سنة ١٩٧٨ سنت حكومة السادات قانونا حول صيانة الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى. واعقب هذا القانون قرار لحزب "الوفد الجديد" بحل نفسه. ومحل حزب الوسط المنهار اسس الرئيس السادات فى تشرين الاول (اكتوبر) عام ١٩٧٨ حزبا "خاصا به" اطلق عليه الحزب الوطنى الديمقراطى. ودخل حزب الاحرار الاشتراكى فى تشرين الثانى (نوفمبر) عام ١٩٧٨ فى ائتلاف مع قيادة الحزب الوطنى الديمقراطى. وافرد دور المعارض "النزيه" (اى المطيع) الى حزب العمل الاشتراكى الذى تأسس مجددا برئاسة ابراهيم شكرى.

وفى نهاية السبعينات وبداية الثمانينات تميز الوضع السياسى الداخلى فى مصر بالاشتداد المستمر للتوتر الاجتماعى وتعاظم ميول المعارضة. وكان ازدياد المعارضة من اليسار واليمين يعود لا الى عدم الاتفاق مع سياسة النظام الاجتماعية فحسب، بل بدرجة اكبر، الى الاستياء من نهج السادات السياسى الخارجى - تحويل مصر الى رأس جسر امريكى لقوات الانتشار السريع والتنازلات المفرطة امام اسرائيل وخيانة حركة التحرير الوطنى للشعوب العربية، الامر الذى ادى الى انعزال مصر سياسيا واقتصاديا فى العالم العربى بصورة كلية تقريبا.

انطلقت حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى وحزب العمل الاشتراكى وكذلك الجبهة الوطنية المصرية التى تضم المعارضة المصرية فى الخارج من مواقف مشتركة فى العديد من قضايا السياسة الداخلية والخارجية. ونشطت عملها المنظمة اليمينية المتطرفة "الاخوان المسلمون" وغيرها من التكتلات الدينية المتطرفة. وتغلغلت ميول المعارضة، كذلك، الى صفوف الجيش.

ان نمو قوى المعارضة سلط خطرا فعليا على بقاء نظام السادات واثار رد فعل مقابلا لدى الحكومة - شنت فى البلاد حملة ملاحقات واسعة عمليا ضد كافة التيارات المعارضة بالدرجة

الاولى، ضد القوى الوطنية . وسبب انتقال السلطات الى استخدام الارهاب السافر والعنف اشتداد نشاطات التكتلات اليمينية المتطرفة التى قامت بيوم ٦ تشرين الاول (اكتوبر) عام ١٩٨١ باغتيال السادات.

وفى الرابع عشر من تشرين الاول عام ١٩٨١ اصبح محمد حسنى مبارك نائب الرئيس سابقا رئيسا لجمهورية مصر العربية . واحتل كذلك منصب القائد العام للقوات المسلحة والامين العام للحزب الوطنى الديمقراطى الحاكم.

ومع مجئ الرئيس الجديد الى السلطة لم تطرأ تغيرات جدية على نهج البلاد السياسى الخارجى الامر الذى يسبب بقاء التوتر بين مصر والبلدان العربية وخاصة الاعضاء فى جبهة الصمود والتصدى.

وفى السودان اظهرت احداث آذار (مارس) عام ١٩٧٠ واحداث تموز (يوليو) عام ١٩٧١ للحكومة عدم جدوى اعتمادها كليا على الجيش وحده وارغمتها على تأسيس منظمة سياسية جماهيرية ـ الاتحاد الاشتراكى السودانى الذى اريد له ان يكون السند الرئيسى للنظام. وقام نشاط الاتحاد الاشتراكى السودانى على اساس مبدأ الوحدة الوطنية فى ظروف الصلح الطبقى.

وحتى بداية عام ١٩٧٤ اختتمت فى السودان، بالاساس، التدابير المتعلقة بتجديد البنية السياسية ـ الحكومية وتحددت ملامح السياسة الاقتصادية ـ الاجتماعية للحكومة التى ركزت على اجتذاب الرساميل من البلدان العربية المنتجة للنفط والدول الغربية وكذلك على تنشيط اعمال رأس المال الوطنى الخاص.

ومع تردى وضع الجماهير الشعبية الواسعة ازداد الاستياء فى البلاد: حيث راحت تتكرر الفعالية العفوية والمنظمة على السواء ضد النظام. وانضمت الى النضال احزاب مختلفة . وكانت الجبهة الوطنية التى تمارس نشاطها سرا والتى اقيمت على اساس الاحزاب المحظورة -"الامة" والديمقراطيين الوحدويين و"الاخوان المسلمين" تشكل خطرا خاصا على النظام. وقامت الجبهة الوطنية

التى كانت تضم اعضاء وانصار الاحزاب والتكتلات اليمينية المتطرفة، مستخدمة دعم الفئات المعارضة من البرجوازية الوطنية بمحاولة انقلاب عسكرى فى ايلول عام ١٩٧٥. وفى تموز عام ١٩٧٦ قامت الجبهة الوطنية بمحاولة انقلاب اخرى فى الخرطوم.

وعرى هذا الامر بحدة خاصة الضعف السياسى ـ الاجتماعى والادارى ـ العسكرى للنظام السودانى. ومع ان الجماهير الشعبية لم تدعم المتمردين، الا انها لم تخرج، كذلك، للدفاع عن النظام الذى حكم عليها بحياة شاقة للغاية وهضم حقوقها. وقمعت محاولة المتمردين المجهزين باحدث الاسلحة من قبل الجيش السودانى. واظهر الاتحاد الاشتراكى السودانى عجزه وميوعة شكله بالرغم من ان عدد اعضائه، حتى ذلك الوقت، بلغ اكثر من ٥ر٣ مليون شخص.

وبعد قمع التمرد فى السودان بدأت حملة واسعة ضد المعارضة. وصارت قيادة البلاد التى اصبحت فى عزلة تبحث بصورة محمومة عن دعم لها فى بعض الدول العربية وفى الغرب. ولغرض اظهار "الوحدة" المجددة الموهومة للشعب السودانى سلك نهج اجتذاب جميع السكان الراشدين الى الاتحاد الاشتراكى السودانى. وفى كانون الثانى عام ١٩٧٧ بلغ عدد اعضائه ٤ ملايين شخص. وبين المؤتمر الثانى للاتحاد الاشتراكى السودانى الذى انعقد فى ذلك الوقت ان شعارات ثورة ايار (مايو) قد جردت من محتواها التقدمى بصورة نهائية، بالرغم من انها لا تزال مرفوعة شكليا وان النظام القائم فى السودان يعبر لا عن مصالح جماهير الشغيلة، بل عن مصالح البرجوازية الوطنية ورأس المال الاحتكارى الاجنبى.

وشهدت بداية الثمانينات نشوء اتجاهات جديدة فى التطور الاقتصادى ـ الاجتماعى للسودان. وتكمن اسباب هذه الاتجاهات فى تخلف البلاد الشديد والاتجاه الذى لا يزال سائدا نحو تطوير الرأسمالية والمتبع من قبل القيادة والذى حكم على الجماهير الشعبية بالعذاب. وخلافا للاعوام السابقة لوحظ فى بداية

- الثمانينات تدهور عام في الانتاج الزراعي. وكان سبب هذا التدهور الانخفاض المأساوي في انتاج القطن ـ المنبع الرئيسي لايرادات السودان من العملات الصعبة.

وبغية تصحيح الوضع تسير القيادة الحاكمة بالامور نحو الغاء دور الدولة في تمويل وتنظيم الانتاج الزراعي ونحو منح حرية تامة لنشاطات المشروع الخاص في هذا المجال. ولئن استمرت الامور على هذا الشكل، فان المنتجين الصغار والمتوسطين في الريف سيكونون في حالة تبعية تامة للفلاحين الاغنياء والتجار الذين يملكون التكنيك الزراعي.

غير ان هذا الاجراء لا يمكنه ايضا تحسين الوضع المتأزم الذي بدا فيه السودان. فالصناعة كذلك اصبحت في حالة تدهور. واغلقت عشرات المؤسسات وتشتغل المتبقية بربع طاقتها لا اكثر. ويكمن سبب ذلك في النقص الحاد للطاقة الكهربائية وعدم توفر الاحتياطيات من العملات الصعبة لشراء المواد الخام وقطع الغيار وفي تخلف الفروع المساعدة الانتاجية. وحتى بداية الثمانينات انخفض حجم الانتاج الوطني، على العموم، بمرتين مقارنة مع عام ١٩٧١. وبلغ العجز في ميزان المدفوعات مليار دولار ووصلت ديون البلاد الخارجية الى ٤ مليارات دولار (٧).

ان عجز النظام السائر في طريق التوجه الرأسمالي عن حل اكثر القضايا الحاحا يثير سخطا اجتماعيا متعاظما وسط الجماهير الشعبية الواسعة. وجاءت احداث حزيران عام ١٩٨١، حين اكتشفت مؤامرة في الجيش السوداني، مظهرا من اكثر مظاهر السخط الشعبي خطرا على النظام.

وفي بداية عام ١٩٨٢ ازداد الوضع في السودان تفاقما. وعمت المظاهرات الشعبية العارمة كافة انحاء البلاد. واضرب طلبة الجامعات وتلاميذ المدارس الثانوية. وتضامن الاساتذة والاطباء والمهندسون مع نضالات الشبيبة. ومن ثم شملت النضالات ضد النظام المراكز الصناعية. وبدأ اضراب عام لعمال صناعة

النسيج والصناعة الغذائية . واستولى العمال على المصانع وشكلوا هناك "اللجان الشعبية" مطالبين السلطات باجراء تحقيق في الاعمال اللاشرعية والتجاوزات لادارات هذه المصانع وسوء استخدامها لمنصبها . ولم يتسن لقوات الجيش والبوليس اخماد نضالات جماهير الشغيلة الواسعة الا بفضل استخدام السلاح الذى ادى الى وقوع ضحايا بشرية .

* * *

ان تحليل العملية الثورية فى الدول الافريقية ذات التوجه الاشتراكى يظهر انه فى الدول التى تقترب اراء قياداتها الديمقراطية الثورية من ايديولوجيا الاشتراكية العلمية تجرى تربية سياسية اكثر عمقا ودأبا لجماهير الشغيلة وتعبئتها لانجاز مهام التطور التقدمى وجذبها الى الحياة السياسية - الاجتماعية .

ولغرض الحفاظ على التوجه الاشتراكى واضفاء طابع مستقر عليه من الضرورى ان تتوفر بنى سياسية وايديولوجية يمكن بواسطتها تحييد مفعول العوامل السلبية . ولا يمكن للتوجه الاشتراكى ان يتعزز الا عن طريق الاعمال المفهومة الموجهة باستمرار نحو التطور التقدمى.

وتدل تجربة غانا ومالى ومصر والسودان دلالة مقنعة على انه فى ظروف داخلية وخارجية معينة يمكن لتقدم البلاد على طريق التوجه الاشتراكى ان يتوقف. ولكن المقصود ليس سوى الابتعاد المؤقت عن النهج التقدمى وذلك لان التوجه الاشتراكى، كخط عام للتقدم وكبديل للتطور الرأسمالى يظل باقيا . فتطور البلاد، على مدى سنوات عديدة، فى طريق التوجه الاشتراكى يرسى قاعدة تقدمية تحت بنيتها الاقتصادية - الاجتماعية ويغدو من المحال اجتثاث عناصره (قطاع الدولة، التخطيط، دمقرطة التعليم، التربية بالمعتقدات التقدمية وغيرها).ولهذا يمكن القول، وثمة كل ما يبرر ذلك ، ان عناصر التوجه

الاشتراكي تكتسب طابعا راسخا حتى عندما يجرى الابتعاد عن النهج التقدمي.

ان الانعطاف باتجاه التطور الرأسمالى يتم، كقاعدة، بدعم ومشاركة فئات اجتماعية قليلة العدد نسبيا: برجوازية المدينة والريف وقيادة الجيش والجهاز البيروقراطى. اما العودة الى طريق التوجه الاشتراكى فهى فى صالح اوسع الجماهير الشعبية التى تتحمل كافة اعباء نظام العلاقات الرأسمالية والاستغلال الاستعمارى الجديد المشتد. ويلاحظ مظهر هذا الاتجاه، مثلا، فى مالى حيث بقى ارث التوجه الاشتراكى، الى حد كبير.

وفى مصر والسودان تستمر القيادة فى عقد الامال على حل المعضلات الاقتصادية - الاجتماعية بالاساليب الرأسمالية. ولكن فى هذين البلدين تظهر حتى داخل الاوساط الحاكمة علائم الريبة والخلافات ازاء النهج المتبع. ففى مصر، مثلا، انتشرت على نطاق واسع الفكرة القائلة بان تبعية الاقتصاد المصرى المتزايدة لتوظيفات الرساميل الاجنبية لا يمكن قبولها وانه من الضرورى تعزيز وتطوير قطاع الدولة في مجالات الانتاج الصناعى والزراعى والتجارة والتوزيع.

وبعد مجىء الرئيس مبارك الى السلطة انعكس بعض هذه الافكار فى برنامج الحكومة الاقتصادى الذى يركز الانتباه على تطوير وتعزيز قطاع الدولة وتصحيح بعض الجوانب السلبية لسياسة "الانفتاح".

ان كل ما قيل اعلاه يشهد على تعاظم النضال فى سبيل الاتجاه التقدمى للتطور الاقتصادى - الاجتماعى بافريقيا. وان المصاعب والمحن التى تتعرض لها القوى الديمقراطية الثورية فى البلدان الافريقية فى المرحلة الراهنة هى، الى حد كبير، نتيجة لمناورات الامبريالية التى تستند الى القوى الرجعية المحلية. ونظرا لان تنظيم التوجه الاشتراكى لا يزال فى فترة التكون فمن الحتمى ان يجرى صراع طويل بين القديم والجديد يمكن ان تمنى فيه القوى المناضلة فى سبيل التقدم الاجتماعى

بهزيمة مؤقتة. غير ان العوامل الاقتصادية والسياسية الموضوعية تضمن سير بلدان جديدة وجديدة فى افريقيا نحو التوجه الاشتراكى.

الهوامش

(١) "الاهرام"، القاهرة ٢٣، تشرين الثانى عام ١٩٦٨.

(٢) انظر:
A. Silvester. Sudan under Nimeiri. L. 1977, p.126.

(٣) انظر:
"Marché tropicaux et méditerranées", P., 1967, No. 113, p.823.

(٤) بيرغاوز ى.أ. القضية القومية ـ العرقية فى السودان. موسكو، ١٩٧٥، ص ١٦٢.

(٥) انظر:
Congrès constitutif de l'UDPM, Bamaco, 1979.

(٦) مجلة "قضايا السلم والاشتراكية"، ١٩٧٨، العدد ٢، ص ٢٠.

(٧) مجلة "قضايا السلم والاشتراكية"، ١٩٨٢، العدد ٦، ص ٦٠.

الارتقاء السياسي

لاسكا نيزسكايا

تولى زمام السلطة فى اغلبية البلدان الافريقية، بعد اعلان الاستقلال، ممثلو الاوساط العليا والموالية للبرجوازية التى كانت قد تكونت فى زمن الاستعمار: المنحدرون من الوجهاء الاقطاعيين ـ البطريركيين (فى افريقيا الاستوائية) ومن فئة الاقطاعيين (فى شمال افريقيا) وممثلو البرجوازية التجارية الصغيرة والمتوسطة والموظفين الموالين للاستعمار والجناح اليمينى من المثقفين المرتبط ارتباطا وثيقا بالفئات الاجتماعية المذكورة اعلاه. وتحالفت مع هذه الاوساط تحالفا وطيدا القيادة العسكرية التى تحولت فى كثرة من دول القارة الى قوة سياسية متنفذة. وكان لكل هذه الفئات مصلحة موضوعية فى الابقاء على امتيازاتها وحمايتها. كما وحاولت الفئات المذكورة حل بعض المهام الاقتصادية والاجتماعية فى الاطار الوطنى العام، الامر الذى اتاح لها التظاهر بدور المبشر للمصالح الوطنية العامة من دون المساس بمواقفها الطبقية.

وفى الاعوام الاولى من الاستقلال لم تشخص عمليا امام قيادة البلدان النامية التى نشأت تحت التأثير القوى للمؤسسات التقليدية والدين والايديولوجية البرجوازية قضية اختيار طريق التطور. ولم يخرج قادة هذه البلدان الذين يسترشدون بالنماذج البرجوازية للتنمية الاقتصادية فى

نظرياتهم عن اطار "التعجيل بالتنمية" فى اطار التطور "الطبيعى" اى التطور الرأسمالى الذى كان يشجع فى زمن الاستعمار. وكانت نظرية "الاقتصاد المختلط" بمثابة الحد الاقصى لـ "راديكالية" زعماء البلدان المذكورة (١).

ان "الحركة بموجب قوة الاستمرار" طبقا للعلاقات الاقتصادية الدولية التى نشأت فى زمن الاستعمار، اى فى اطر النظام الرأسمالى العالمى بمثابة "طرف" له - ذلكم هو النهج الذى اتبعه الزعماء الموالون للبرجوازية فى البلدان الافريقية خلال السنوات الاولى التى اعقبت نيل الاستقلال.

بيد انه لابد من الاشارة الى ان تطور الرأسمالية جرى فى عدد من الدول لا "بموجب قوة الاستمرار" فحسب، بل وبارادة النخبة الحاكمة. وكقاعدة، صور الزعماء الافارقة هذه السياسة وكأنها بحث عن طريق "ثالث" خاص ينسجم مع ظروف بلدانهم. واذ رفضوا الاشتراكية العلمية امتنعوا فى الوقت ذاته عن مطابقة النهج الذى يتبعونه بالرأسمالية التى لا تتمتع بشعبية وسط الجماهير. ويصدق هذا الامر بصورة خاصة على ساحل العاج التى تعاونت حكومتها، منذ البداية، تعاونا وثيقا مع المتروبول السابق. وكانت للبرجوازية الناشئة فى ساحل العاج مصلحة حيوية فى التطور على الطريق الرأسمالى بالذات. ولم تخف البرجوازية المدعمة من قبل المتروبول السابق اهدافها الطبقية والاجتماعية وكان لديها زعيم قادر على التعبير عنها علنا. ومع ذلك رأت قيادة البلاد بان من المناسب تنفيذ سياستها تحت ستار مذهب "الحرية الاقتصادية" المعلن عنه رسميا. اما فى اغلبية البلدان النامية السائرة فى طريق التطور الرأسمالى فان "النزعة القومية" و"التنمية" فى ظل تقوية الدور الاقتصادى للدولة قد اصبحتا الشعارين الفكريين الرئيسيين.

بما ان عملية نشوء الطبقة البرجوازية فى بلدان افريقيا الاستوائية لم تنته بعد فمن الخطأ النظر الى الاحزاب الحاكمة فى هذه البلدان كمنظمات متكونة طبقيا. ومع ذلك فان نفوذ

العناصر البرجوازية فيها يقوى بسرعة .

ويرى ممثلو الاوساط الاجتماعية التقدمية الافريقية ان تحالف القوى الحاكمة فى بلدان افريقيا الاستوائية يضم حاليا ممثلى الفئات الطفيلية الجديدة ورأس المال البيروقراطى وقسم من البرجوازية الوطنية والفئات البرجوازية الصغيرة . وفى جمهورية مصر العربية (وفى عدة دول أخرى بشمال افريقيا) تجد سندا للنظام البرجوازية الزراعية والبرجوازية البيروقراطية الطفيلية التى افسدها القطاع الخاص والسائدة حاليا فى تحالف القوى المسيطرة ، وهذا بالذات يحدد اتجاه النظام فى الوقت الحاضر . وهذه الفئات تتوحد على اساس التطور الرأسمالى التابع للامبريالية (٢) . ويتجلى فى سياستها الاقتصادية والاجتماعية الملموسة ، الرامية (مع هذه الانحرافات او تلك) الى تشجيع الاعمال الخاصة المحلية والاجنبية و"المشاركة" مع رأس المال الاجنبى فى ظل الدور الضابط للدولة ، يتجلى بدقة متزايدة جوهرها القومى - البرجوازى . وينسجم التطور الرأسمالى مع الاهداف الطبقية الاجتماعية للقوى الحاكمة فى البلدان المذكورة ويعتبر ، بدرجة لا يستهان بها ، نتيجة للجهود التى تبذلها هذه القوى .

وبالرغم من الجوهر الطبقى والاجتماعى المشترك فان الانظمة التى اختارت طريق التطور الرأسمالى تتمايز تدريجيا ابان التطور المستقل : حيث تبرز الانظمة المحافظة التى تتبع سياسة موالية للامبريالية بصورة سافرة والانظمة التى لوحظت فى سياستها اتجاهات معادية للامبريالية . ومع ان بلدان المجموعة الاخيرة تساعد ايضا على تطوير الاعمال الخاصة المحلية وتتعاون مع رأس المال الاجنبى وتسمح باغتناء البرجوازية الاجنبية والوطنية على حساب استغلال فئات واسعة من السكان ، فانها اكثر دأبا فى الذود عن مصالحها الوطنية وتتصدى ، بصورة جدية احيانا ، للاستعمار الجديد (نيجيريا ، زامبيا) . وليس من شك فى ان عملية تصفية الاستعمار فى هذه البلدان مست

بصورة اعمق بكثير كافة مجالات حياة المجتمع بالمقارنة مع البلدان التى تتعاون فيها "الطغمة التابعة" الحاكمة علنا مع الامبريالية .

ولابد من التحدث ، بوجه خاص ، عن الانظمة العسكرية فى البلدان الافريقية . ان الانقلابات العسكرية التى يضطلع فيها الجيش ، عادة ، بدور الحكم الوطنى والضامن لكيان الدولة ليست سوى نقطة الانطلاق فى تطور الانظمة المذكورة وتحولها لاحقا . وفى السبعينات وبداية الثمانينات جرى استقطاب الانظمة العسكرية ، بصورة اسرع من تمايز الانظمة المدنية . ففى بينين واثيوبيا ومدغشقر وجزر سيشيل اعلن ممثلو الجيش عن تبنى التوجه الاشتراكى. وفى بلدان اخرى اخذ الجيش على عاتقه ، بعد ان خرج الى المسرح السياسى مهمة حماية نظام الدولة القائم، بعد ان غير القيادة فقط. ولكن فى هذه الحالة ، ايضا ، سعت الانظمة العسكرية فى عدد من البلدان الى رفع فاعلية التحولات الاقتصادية والاجتماعية فى اطر الطريق الرأسمالى للتطور، مما ادى موضوعيا الى اضفاء بعض الراديكالية على سياسة الدولة .

ان التدابير الحازمة للقضاء على المظاهر الصارخة لسوء الادارة والفساد والاختلاسات (زائير فى سنة ١٩٦٥ وتوغو فى سنة ١٩٦٧ وفولتا العليا فى سنة ١٩٦٦ وغانا فى نهاية سنة ١٩٨١) وتنظيم تزويد السكان الجائعين بالمواد الغذائية (جمهورية النيجر عام ١٩٧٤) والدفاع الاكثر ثباتا عن السيادة على الموارد الوطنية وتشديد الوجهة المعادية للامبريالية فى السياسة الخارجية - كل ذلك يتيح للقيادة العسكرية فى العديد من البلدان كسب دعم فئات واسعة من السكان للسياسة التى تتبعها وان كان ذلك فى الفترة الاولى فقط.

ومع ذلك فقد اظهرت السبعينات ان فترة "اشاعة النظام والانضباط" ومن ثم اضفاء بعض الراديكالية على السياسة فى اطر نظام الدولة السابق تستمر سنة - سنتين لا اكثر.فالقيادة العسكرية التى اطاحت بالنظام البيروقراطى البرجوازى ، ولكنها

لم تضع نصب عينها هدف قطع الصلة بالرأسمالية، سرعان ما تتحول هى نفسها الى فئة متبرجزة وتعود الى اساليب القيادة القديمة. ويساعد على ذلك، ايضا، اعتماد الجيوش القوى فى هذه البلدان على مساعدة المتروبولات السابقة والدول الامبريالية الاخرى.

وكقاعدة، يقوم العسكريون العاجزون عن حل القضايا المعقدة للتنمية الاقتصادية، خلال بعض الوقت من توليهم زمام السلطة، بضم شخصيات مدنية من ذوى الاختصاص ("التكنوقراطيين") الى الحكومة. وبذلك، فان الخطوة الاولى على طريق مواصلة تثبيت الانظمة العسكرية فى هذه المجموعة من البلدان تكمن فى تشكيل حكومات عسكرية - مدنية، الامر الذى يفضى الى التحام اوثق بين نخبتين بيروقراطيتين - عسكرية ومدنية.

وتتمثل الخطوة الثانية على طريق تحول الانظمة العسكرية فى خلقها لسند سياسى جماهيرى. فالسلطات العسكرية تستند، بالدرجة الاولى، الى الجيش وتسعى الى تقوية مواقعهوامتيازاته (فى جمهورية افريقيا الوسطى مثلا ازداد تعداد الجيش فى الفترة من عام ١٩٦٦ الى عام ١٩٧٠ وحدها باربع مرات تقريبا وارتفعت مرتبات الجنود من ٦٠٠ فرنك افريقى فى سنة ١٩٦٦ الى ٧ الاف فرنك افريقى فى سنة ١٩٧٢).

اما فى الاعوام اللاحقة فان العسكريين يبدأون، رغم استنادهم، بالدرجة الاساسية، الى الجيش كالسابق، بادراك واقع ان صيانة النظام نفسه وتطبيق النهج المختار يستحيلان بدون خلق قاعدة سياسية اكثر جماهيرية. وفى السبعينات اظهرت الانظمة العسكرية فى البلدان السائرة على طريق التطور الرأسمالى موقفا مختلفا من تكوين هذه القاعدة.

وفى عدد من البلدان كانت شكوك القيادة العسكرية بالاحزاب السياسية السابقة على درجة من العمق بحيث منعتها من ممارسة نشاطها ورفضت اقامة منظمات سياسية جماهيرية جديدة. ففى

جمهورية النيجر، مثلا، فضل العسكريون تقوية تأثيرهم على الجماهير، وخاصة على الشبيبة، عن طريق اعادة نشاط الاتحادات الشبابية التقليدية (" Samaria ")المدعوة لبعث الاحترام تجاه القيم التقليدية وتوجيه نشاط الجماهير نحو تنفيذ التدابير الاقتصادية والاجتماعية للحكومة العسكرية.

وفى بلدان أخرى (توغو، زائير) اقيمت انظمة فريدة من نوعها للحزب الواحد تستند الى المنظمات السياسية الجماهيرية التى يضطلع فيها العسكريون بدور القيادة. وهذه المنظمات السياسية ترفض تحديد اتجاهها السياسى والاجتماعى. وهى تسعى الى ضمان السلام الاجتماعى والاستقرار السياسى وتطبيق الاستراتيجية المختارة للتنمية، ولايعنى وجود الحزب كسند سياسى للنظام العسكرى اتساعه بطابع ديمقراطى بالمرة. فمثال عدد من بلدان افريقيا الاستوائية (جمهورية افريقيا الوسطى فى فترة حكم بوكاسا وغيرها) يؤكد على انه ليس من المستبعد ان يتحول النظام العسكرى فى القارة الافريقية الى دكتاتورية عسكرية بوليسية.

وفى بعض الحالات تقوم الانظمة العسكرية التى تعجز عن انجاز المهام المتعلقة بتصفية التخلف ومعالجة التناقضات السياسية والاجتماعية المستفحلة بتسليم السلطة مجددا الى ايدى الشخصيات المدنية. وتبدأ هذه العملية من اعداد الدستور واعادة نشاط الاحزاب السياسية (فولتا العليا فى سنة ١٩٦٩ وسنة ١٩٧٧ ونيجيريا فى سنة ١٩٧٨) وتختتم بالانتقال الى الاشكال الدستورية لنظام الحكم (فولتا العليا فى سنة ١٩٧٨ وكذلك نيجيريا وغانا فى سنة ١٩٧٩). ومثل هذا التحول من المستبعد ان يتسم دوما بطابع مستقيم ويحتمل عودة العسكريين الى السلطة (مثلا، فى فولتا العليا سنة ١٩٨٠ وغانا سنة ١٩٨١) واحتفاظهم بالمواقع القيادية او بحقوق السيطرة فى الاجهزة السياسية الدستورية..

وبالرغم من التمايز المتزايد بين البلدان الافريقية

السائرة فى طريق التطور الرأسمالى، فان السنة المشتركة لتطورها تكمن فى نمو ظواهر الازمات وتعمق التناقضات الداخلية . ان تفاقم التناقضات كان قد لوحظ ، ايضا ، فى الستينات ، فى المرحلة الاولى من قيام "رأسمالية الاطراف" فى افريقيا ولكنه تجلى، بصورة واضحة بالاخص فى السنوات العشر الاخيرة على خلفية النمو الاقتصادى الذى جرى فى هذه المجموعة من البلدان.

لقد اظهرت "رأسمالية الاطراف" فى جميع البلدان عجزها عن حل القضايا الاكثر أهمية بالنسبة لافريقيا مثل تصفية التخلف الاقتصادى ورفع المستوى المعاشى للجماهير الشعبية الواسعة . وان التمايز الاجتماعى المتسارع وتعاظم اللامساواة فى الملكية وتركز الثروة فى ايدى فئة عليا صغيرة تعودت على نمط حياة البرجوازية الاوربية - كل هذه العمليات ملازمة، على الاخص ، للبلدان التى يتعارض فيها النمو السريع نسبيا للاقتصاد، تعارضا شديدا، مع نتائج التطور الاجتماعى.

وتولد التناقضات الاجتماعية الحادة الملازمة للبلدان السائرة فى طريق التطور الرأسمالى استياء ' عميقا لدى الجماهير وتؤدى الى تعاظم نضالات مختلف القوى الاجتماعية سواء ضد الاوضاع الاستعمارية الجديدة او ضد الاستغلال الرأسمالى الممارس من جانب رأس المال الاجنبى والمحلى. غير ان منع او قمع كل اشكال النشاط المعارض وبضمنه الحركة الاضرابية قمعا وحشيا يعيق ظهور الموقف الانتقادى من سياسة الحكومة او بعض جوانبها . ومع ذلك فان انتقاد نهج الاوساط الحاكمة الموالى للرأسمالية والنضالات العلنية المعادية للحكومة تغدو واقعا للحياة الاجتماعية فى هذه البلدان.

ان عدم اكتمال التكوين الطبقى والمستوى المنخفض للوعى الطبقى لدى الشغيلة يؤديان الى نشوء حركات معارضة معقدة ومتناقضة للغاية وغالبا ما يضفيان طابعا عفويا على نضالات الجماهير واحتمال استغلالها من قبل هذه الكتلة او تلك من

الكتل الساعية الى الاستيلاء على السلطة، وان الانقلابات العسكرية المتكررة في البلدان السائرة في طريق التطور الرأسمالي في السبعينات وبداية الثمانينات (نيجيريا في سنتي ١٩٧٥، ١٩٧٦، رواندا سنة ١٩٧٣، فولتا العليا في سنتي ١٩٧٤، و١٩٨٠ والنيجر سنة ١٩٧٤، تشاد سنة ١٩٧٥، موريتانيا سنة ١٩٧٨، جمهورية افريقيا الوسطى سنتي ١٩٧٩ و ١٩٨١، ليبيريا سنة ١٩٨٠، غانا سنة ١٩٨١ ومحاولات الانقلاب في غامبيا في سنتي ١٩٨٠ و ١٩٨١ وكينيا في سنة ١٩٨٢) وحتى غير المقترنة بتغيير اتجاه التطور الاجتماعي تعد دليلا من الادلة على عدم الاستقرار السياسي الداخلي لهذه الانظمة.

ويكمن الدليل الاخر على التوتر الاجتماعي في ازدياد الاستياء الذي يتجلى على نحو واضح في النضالات الشعبية الجماهيرية والانتفاضات التي تشكل خطرا جديا على انظمة الاستعمار الجديد. ويعتبر الوضع السياسي الداخلي في زائير خلال النصف الثاني من السبعينات وفي تشاد والصومال مثالا ساطعا على ذلك.

ان ارتقاء الحركة العمالية الجاري في البلدان السائرة في طريق التطور الرأسمالي، بالرغم من ان الاضرابات ممنوعة في الكثير منها او ان حق القيام بها يقيده التشريع المعادي للعمال، انما يدل على اشتداد الجانب الاجتماعي في النضال من اجل الاستقلال الحقيقي وضد الانظمة الاستعمارية الجديدة. وتغدو عملية اتسام النضال بطابع اجتماعي عملية راسخة وذلك لانه تتبدد وسط الافارقة، اكثر فاكثر، الفرافة بصدد الطابع "مافوق الطبقات" للسلطة. فقد اظهر الاضراب العام في تونس في كانون الثاني (يناير) عام ١٩٧٨ والذي اتسم بطابع سياسي ان السياسة الاقتصادية التي تتبعها الاوساط الحاكمة اصبحت توصف في البلاد بصورة متزايدة بانها تطاول واضح على الاستقلال. وفي نهاية السبعينات وبداية الثمانينات تصاعدت الحركة الاضرابية في المغرب والسنغال وزائير

وسيراليون ونيجيريا وعدد اخر من البلدان السائرة فى طريق التطور الرأسمالى.

وصار النضال ضد العلاقات الرأسمالية وفى سبيل الطريق البديل للتطور الاقتصادى والاجتماعى يشمل اوساطا متزايدة من الرأى العام الافريقى، مع انه كثيرا ما ينشأ من عناصر متنوعة تمارس تأثيرا متباينا على التطور السياسى لهذه المجموعة من البلدان. وينعكس اشتداد الموقف الانتقادى من الانظمة الاستعمارية الجديدة، كذلك فى نشاط الاحزاب المعارضة (هناك حيثما توجد) وفى مظاهرات الطلبة واعمال الشخصيات الثقافية التقدمية وغيرها.

ان استفحال التناقضات الداخلية، وتزايد عدم انسجام وقائع التطور التابع مع المذاهب التى اعلنت رسميا فى نهاية السبعينات وبداية الثمانينات، قد ارغما السلطات الحاكمة فى البلدان المذكورة على استخدام الوسائل المتوفرة لديهم بصورة انشط للدفاع عن السياسة التى تتبعها. وتعد تقوية السلطة الاستبدادية السمة الاكثر بروزا فى التحول السياسى للدول السائرة فى طريق التطور الرأسمالى.

والمعروف ان العامل الذاتى، اى شخصية القائد الذى يمسك بزمام السلطة تلعب دورا هاما فى تطور البلدان الافريقية، ولهذا فان تمركز السلطة فى ايدى مجموعة صغيرة من الاشخاص وعلى الاغلب فى ايدى رئيس الدولة يراد منه المساعدة على تعزيز النظام والحفاظ على الاستقرار السياسى الداخلى فى البلاد (ظاهريا على الاقل). غير ان تقوية السلطة الاستبدادية تعمق، احيانا، التناقضات الداخلية وتعد دليلا على استفحالها وتؤدى، فى بضع حالات الى تغيير النظام.

ان تطور الاحداث السياسية فى البلدان السائرة فى الطريق الرأسمالى قدم منذ الستينات امثلة جلية عديدة على اشتداد الصراعات بين الساسة المحترفين وبين الكوادر الفتية. المتعلمة الماهرة الطامحة الى السلطة. فقد اشار البروفسور نافزيغير

باحث التأريخ السياسى لنيجيريا الى ان اولئك الذين سعوا الى احتلال المناصب فى الحكومة والجامعات فى هذه البلاد عام ١٩٦٥ لم يكونوا اصغر سنا بكثير من الذين كانوا يتسنمون هذه المناصب، غير ان الاوائل كانوا اكثر اهلية من الاخيرين بحكم تعليمهم واعدادهم (٣).

وفى ظروف استفحال ازمة التطور التابع فى السبعينات تشكل هذه النزاعات ، مع أنها لا تلعب الدور الحاسم فى التحول السياسى لبلدان التوجه الرأسمالى، خطرا جديا على الانظمة الاستبدادية القائمة . ومثال ذلك ازمة النظام الرئاسى الاستبدادى فى جمهورية النيجر عام ١٩٧٤ . فالزعيمان المحافظان ديورى امانى وبوبو هاما امنا الاستقرار لنظامهما على مدى سنوات عديدة، متجنبين المنافسة الشخصية التى تتميز بها البلدان الافريقية . وكانت الكتلة الحاكمة المكونة من الساسة الافارقة من الجيل الاول والمنحدرين من الوجهاء التقليديين والمرتبطين ارتباطا وثيقا بها يجتذبون الى السلطة بتثاقل كبير الشباب "المدراء" - ممثلى المثقفين الوطنيين الذين نشأوا فى فترة الاستقلال. وتطور النزاع بين الجيلين على خلفية الازمة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التى سببتها عواقب جفاف الساحل فى فترة ١٩٦٨ - ١٩٧٤ والتى ادت ، فى نهاية المطاف ، الى سقوط النظام الاستبدادى.

غير ان الانظمة الاستبدادية فى البلدان الافريقية التى تجيز ازاحة هذه الشخصية السياسية او تلك من المسرح السياسى بسهولة نسبية، او ترقيتها، تتيح لبعض القادة امكانية حل قضية التعاقب فى سلطة الدولة وقضية تبديل الاجيال "من فوق" . وبالتالى تخفف مؤقتا النزاعات كالتى حدثت فى نيجيريا .

ان تقديم "التكنوقراطيين" الشباب الى المناصب القيادية فى السبعينات بهدف تعزيز مواقع القيادة الحاكمة يعد عاملا هاما فى التحول السياسى لبلدان مثل ساحل العاج والسنغال وغيرهما . وفى الوقت ذاته تواصل الاوساط الحاكمة ممارسة نهج

الحفاظ على البنى السياسية والاجتماعية المتخلفة والبالية (الاجهزة الاقطاعية والاقطاعية ـ البطريركية للسلطة والزعامة الاقطاعية ـ الدينية) وتكبح بمساعدتها تزايد الغضب وسط الفئات الواسعة من السكان. ومع ان مواقع الوجهاء التقليديين والدينيين قد تضعضعت في عدد من البلدان، الا انها ظلت تلعب في بداية الثمانينات دور سند السلطة القائمة في فولتا العليا والكاميرون والنيجر وتشاد والسنغال.

وكان الانتقال من نظام تعدد الاحزاب الى نظام الحزب الواحد او الى تصفية الاحزاب السياسية كليا سمة مميزة للتحول السياسي في العديد من البلدان الافريقية. وكان نظام الحزب الواحد يعلل، كقاعدة، بمطلب الوحدة الوطنية ويطبق عن طريق قمع وحظر نشاط الاحزاب والمنظمات الديمقراطية المعارضة. فقد فرض نظام الحزب الواحد عام ١٩٧٨ في سيراليون ـ البلد ذي التقاليد العريقة في تعدد الاحزاب.

ولكن بدأ يظهر في عدد من البلدان اتجاه معاكس هو الانتقال من نظام الحزب الواحد الى نظام تعدد الاحزاب. وتنتسب الى البلدان التي يسودها نظام تعدد الاحزاب كل من نيجيريا وموريشوس والسنغال وفولتا العليا (قبل عام ١٩٨٠) وغانا (من عام ١٩٧٩ الى عام ١٩٨٢). وفي البعض منها غالبا ما يقترن نظام تعدد الاحزاب الذي يقام على النمط الغربي بالطابع الاستبدادي لسلطة الحزب الحاكم.

ان ظهور نظام تعدد الاحزاب في السنغال، مثلا، يعزى الى عوامل داخلية وخارجية معا. فمن جهة، كان اشتداد الصراعات السياسية ـ الاجتماعية يفضي الى تكوين منظمات سياسية معارضة عفويا، بالرغم من سيطرة نظام الحزب الواحد. ومن جهة أخرى، فرض انضمام الحزب الحاكم في السنغال الى الدولية الاشتراكية على السلطات عرض "الديمقراطية" السنغالية. وفي النتيجة نشأ نظام تعدد الاحزاب "من فوق" وتثبت دستوريا في اطر صارمة لاتجاهات ايديولوجية اربعة: محافظ، واشتراكي ـ

ديمقراطى، وليبرالى - ديمقراطى وماركسى - لينينى. وانهى ديوف خليفة سنغور هذه العملية والغى فى سنة ١٩٨١ التقييدات الدستورية على عدد من الاحزاب السياسية العاملة. وقد ادى ظهور ما يربو على عشرة احزاب فى السنغال الى تشتيت القوى الاجتماعية النشيطة سياسيا، الامر الذى يساعد موضوعيا على تعزيز مواقع الحزب الاشتراكى الحاكم.

ان السماح بنظام تعدد الاحزاب فى بعض البلدان السائرة فى طريق التطور الرأسمالى يعد ليس فقط وسيلة لتعزيز الانظمة الحاكمة، بل ودليلا على عجزها عن حل القضايا الجذرية على طريق التطور الذى اختارته. ولابد فى هذا المجال من الاشارة الى ان تعدد الاحزاب وحتى المفروض "من فوق" يقتضى، فى ظل الحفاظ على الطابع الاستبدادى للسلطة، "احتياطيا معينا من المتانة". ولا يمكن للانتقادات التى توجهها المعارضة العلنية الى الحكومة الا ان تمارس تأثيرا على الرأى العام.

ان الطابع الطبقى للدول التى اختارت طريق التطور الرأسمالى يتجلى بوضوح خصوصا فى الموقف من المنظمات الاجتماعية. فنشاط النقابات والمنظمات النسائية والشبابية (فى البلدان التى يسمح بتكوينها) يخضع كليا للحزب الحاكم او لجهاز الدولة مباشرة. وهى، كقاعدة، تشكل جزء راسخا من النظام السياسى. وتغدو متكررة، اكثر فاكثر، الاشكال المختلفة لاتحاد المراكز النقابية الوطنية تنظيميا مع الاحزاب الحاكمة تحت شعار "السلام الاجتماعى".

وتستخدم القوات المسلحة فى البلدان السائرة فى طريق التطور الرأسمالى على نطاق واسع فى مكافحة مختلف الكتل المعارضة والجماهير التى تعبر عن غضبها. ففى السبعينات استمرت عملية تقوية دور اجهزة التنكيل (الجيش والبوليس وادارة الامن) وازدادت الاعتمادات لتموينها. ومما له دلالته، ان تقوية جهاز القمع تجرى فى عدد من البلدان، كما يزعم، بهدف حماية السيادة الوطنية من "القوى التخريبية" التى

يقصد بها بعض قادة المعارضة الداخلية والدول الافريقية التقدمية على السواء.

لقد شهد النصف الثانى من السبعينات هجوما نشيطا من جانب الامبريالية على قوى حركة التحرر الوطنى. ويخصص مكان كبير فى الاستراتيجية الجديدة للامبريالية ازاء البلدان الافريقية الى تنسيق الاعمال السياسية والايديولوجية والعسكرية للاستعمار الجديد مع الاوساط الرجعية المحلية التى لها مصلحة فى صيانة وتطوير العلاقات الرأسمالية.

ومع نمو عدم التطابق بين وقائع التطور فى الطريق الرأسمالى وبين المذاهب الرسمية يتفاقم الصراع الايديولوجى. وتزيد الاوساط الحاكمة جهودها لتعليل السياسة التى تتبعها والدفاع عنها. وتشتد بصورة ملحوظة فى العمل الدعائى للاحزاب الحاكمة واجهزة الاعلام الجماهيرى فى هذه البلدان معاداة الشيوعية وتبرز معاداة السوفيت بصورة سافرة.

وتساعد القوى الامبريالية بنشاط على تطور مثل هذه الاتجاهات. ويستهدف من ذلك زرع عدم الثقة تجاه الاتحاد السوفيتى والبلدان الاشتراكية الاخرى وعزل افريقيا عن حلفائها الطبيعيين وترك البلدان الافريقية لوحدها فى مواجهة القوى الموحدة للاستعمار الجديد والرجعية الامبريالية.

ويكمن الغرض الاخر من هذه المناورات الايديولوجية فى التشهير بالدول ذات التوجه الاشتراكى. والمقصود على وجه الخصوص سياسة الدولية الاشتراكية فى القارة الافريقية ومحاولاتها فى نهاية السبعينات وبداية الثمانينات تفسير "الاشتراكية الديمقراطية" لا تفسيرا تقليديا، اى كبديل للرأسمالية والشيوعية بل بانها نقيض للتوجه الاشتراكى الذى تقوده الديمقراطية الثورية. وتحظى "الاشتراكية الديمقراطية" للاشتراكية الديمقراطية الاوربية اليمينية التى تعتبر الاشتراكية نتيجة للتطور الاصلاحى البطىء ومجتمعا لا يمكن خلقه الا فى ظل مستوى عال من تطور الاقتصاد والنضوج السياسى

والثقافى للجماهير، تحظى فى الوقت الحاضر بدعم نشيط لدى عدد من قادة البلدان الافريقية السائرة فى طريق التطور الرأسمالى (تونس والسنغال). وتنفى الاوساط الحاكمة فى هذه البلدان الانقسام الطبقى للمجتمع الجارى لديها وتعمق اللامساواة الاجتماعية وتطور العلاقات الرأسمالية واشتداد الاستغلال الاستعمارى الجديد.

وتقترب الافكار الاشتراكية - الاصلاحية التى تطرحها الدولية الاشتراكية من مبادئ نظرية كثيرة لايديولوجيى "الاشتراكية القومية" الافارقة. ومع ان النظريات المختلفة "للاشتراكية القومية" لا تزال تعتبر بمثابة مذاهب رسمية للعديد من بلدان هذه المجموعة، الا انه يتراءى لبعض الزعماء الافارقة انها لم تعد سلاحا ايديولوجيا قويا بدرجة كافية للدفاع عن طريق التطور الذى تم اختياره وتعليله ولمكافحة الاشتراكية العلمية والايديولوجية الديمقراطية الثورية. وهم يسعون الى العمل سوية مع الدولية الاشتراكية لاعداد منطلق للاعمال يستند الى تجربة وقوة الاشتراكية الاصلاحية الاوربية. فخلال فترة ١٩٧٦ - ١٩٨١ تم بالجهود المشتركة للاشتراكية الديمقراطية الاوربية وانصار الاشتراكية الاصلاحية فى القارة الافريقية تأسيس "الدولية الافريقية الاشتراكية" التى اعلنت رسميا "الاشتراكية الديمقراطية" الطريق الوحيد لتطور الدول الاعضاء فيها. ويشار فى ميثاق الدولية الافريقية الى ان "الاشتراكية الديمقراطية" ترفض، بصورة قاطعة، مبدأ الصراع الطبقى.

وفى مجال السياسة الداخلية لهذه المجموعة من الدول يراد من النموذج الاشتراكى الديمقراطى تلطيف التناقضات الاكثر حدة للتطور التابع واستبدال مهمة تصفية اللامساواة الطبقية فى وعى الجماهير بفكرة تصفية اللامساواة بين الامم "الفقيرة" و"الغنية" (بلا تمييز بين البلدان الاشتراكية والدول الرأسمالية)، وضمان "السلام الأجتماعى" وعرقلة انتشار افكار

الاشتراكية العلمية فى القارة لاحقا .

ولا تزال النزعة القومية اهم اداة فى ترسانة الوسائل الايديولوجية للاوساط الحاكمة فى البلدان السائرة فى طريق التطور الرأسمالى. واظهر عقدان من التطور المستقل للبلدان الافريقية والمقترن بتجديدات عديدة فى نظمها السياسية (فى اطر النموذج السائد للتطور) وتحديث المذاهب الرسمية ثبات ايديولوجيا النزعة القومية. ففى البلدان السائرة فى طريق التطور الرأسمالى سعى الزعماء الجدد، لدى كل تبدل للقيادة، قبل كل شىء الى تأكيد تمسكهم بالقيم الافريقية التقليدية ورفض التأثيرات الايديولوجية من الخارج. وان المناداة بأفكار التفرد القومى و"الاصالة" القومية والبحث عن سبل متميزة لحل القضايا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية تشكل اتجاها هاما فى عملهم الايديولوجى.

وفى الاعوام الاخيرة، وبهدف تعزيز المواقع السياسية الداخلية، اصبح الكثيرون من زعماء البلدان التى يشكل فيها المسلمون اغلبية السكان يلجأون الى الاسلام اكثر فاكثر كايديولوجية ونظام سياسى اجتماعى قادر على تخفيف التوتر الاجتماعى المتزايد فى بلدانهم. وفى المجال السياسى الداخلى يستخدمون الاسلام كاداة للتلاحم الوطنى وعقبة بوجه انتشار الايديولوجيات "المستوردة" وبالدرجة الاولى، الاشتراكية العلمية . ومن خلال وسائل الاعلام الجماهيرى تجرى تربية الجماهير الواسعة بنبذ افكار التطور التقدمى والاممية والتعاون مع المنظومة الاشتراكية العالمية وقوى العصر الثورية الاخرى.

وفى الهجمة الجديدة للامبريالية على القارة الافريقية يحتل تصعيد العمليات العسكرية مكانا متسعا . ففى نهاية السبعينات اتخذ التدخل الامبريالى فى شؤون افريقيا طابعا وقحا وخطرا على نحو خاص. ويتضح من مثال زائير ان الدول الامبريالية تقدم على القيام باعمال عسكرية مباشرة ضد الافارقة

باستخدام قواتها المسلحة الخاصة بها، باعثة من جديد اسوأ ازمان القرصنة الاستعمارية. واشتد التواجد العسكرى المباشر للولايات المتحدة فى شمال وشرق افريقيا والتواجد الفرنسى فى غرب ووسط افريقيا. وعقدت عدة اتفاقيات حول استخدام اراضى الدول الافريقية بمثابة قواعد عسكرية امريكية.وتجرى باستمرار المناورات العسكرية بمشاركة قوات البلدان الافريقية والدول الامبريالية. ويؤدى التواجد العسكرى للاخيرة فى افريقيا ومحاولاتها اثارة النزاعات والتدخل فى شؤون البلدان الافريقية المستقلة الى تعقيد الوضع بالمنطقة.

وبهذا الصدد تجدر الاشارة الى انه لولا الدعم من جانب الشخصيات القيادية فى عدد من البلدان الافريقية لمنيت بالفشل كثرة من الاعمال العسكرية للولايات المتحدة وغيرها من دول الناتو فى القارة الافريقية. وفضلا عن ذلك، فقد انتقلت عدة انظمة موالية للرأسمالية، فى نهاية السبعينات، من التعاون العسكرى مع المتروبولات السابقة الذى كان يستند الى اساس قانونى ما على شكل اتفاقيات (٤) بهذا الشأن الى الاعمال المشتركة السافرة مع بلدان الناتو. فمشاركة القوات المسلحة لفرنسا وبلجيكا فى قمع الانتفاضة بمحافظة شابا فى زائير ومساهمة الوحدات العسكرية الفرنسية (قبل عام ١٩٨٠) فى مكافحة الانتفاضات فى تشاد وتحويل اراضى السنغال الى قاعدة لمرابطة الطائرات الفرنسية التى كانت تقوم بغارات على فصائل البوليساريو - ان هذا الامر لا يعتبر فقط دليلا على التدخل الامبريالى العسكرى والسياسى فى الشؤون الداخلية للدول الافريقية المستقلة، بل ونتيجة مباشرة للتعاون العسكرى الوثيق بين عدد من الانظمة الافريقية والامبريالية.

ولا تقل خطورة على مصائر الشعوب الافريقية، كذلك، مخططات نشر سياسة الاحلاف الامبريالية على افريقيا ومحاولات جر مختلف مناطق القارة الى الاحلاف العسكرية تحت رعاية الدول الامبريالية.

ان سعى الاوساط الحاكمة فى البلدان السائرة فى طريق التطور الرأسمالى الى ان توسع، بمساعدة القوى الامبريالية، سندها الاجتماعى وتحافظ على تطورها التابع وتبرره لا يمكنه ان يوقف نضال الشعوب الافريقية من اجل العدالة الاجتماعية والتقدم.

- ويدل التطور السياسى لبلدان التوجه الرأسمالى فى بداية العقد الثالث من تطورها المستقل على نمو ظواهر الازمات الخطيرة فى "اطراف" الرأسمالية العالمية. وغدا انتقال بعض البلدان مثل اثيوبيا ومدغشقر وبينين الى طريق التطور اللارأسمالى الشكل الاعلى لظهورها ودليلا حقيقيا على تحول النضال فى سبيل التحرر الوطنى الى النضال ضد العلاقات الاستغلالية الاقطاعية والرأسمالية على السواء. وان التحولات الثورية الجارية فى هذه البلدان التى كانت فى السابق "محميات" حقيقية للاقطاعية والاستعمار الجديد تؤكد حقيقة ان المضى فى طريق التوجه الاشتراكى هو سنة موضوعية لتطور افريقيا المعاصرة.

الهوامش

(١) Hama B. Collque Eurafrique 19-26, VI. 1963 a Vichy, Niamey, 1963, roneo, t.1, p.81.

(٢) مجلة "قضايا السلم والاشتراكية"، ١٩٧٨، العدد ٥، ص ٦٨-٦٩.

(٣) Nafziger E.W. The Problems of Nigerian Development and Nationale Integration: the Nigerian-Biafran War, a paper presented in Moscow 24.V.1978.

(٤) تنص هذه الاتفاقيات، كقاعدة، على توريد المعدات التكنيكية الحربية وقطع الغيار لها واعداد الخبراء العسكريين واستخدام المستشارين الاجانب وهلمجرا.

العلاقات الرأسمالية

ايغور سليدزيفسكى
دكتور فلسفة فى التأريخ

تحتل السبعينات مكانة خاصة فى تطور البلدان الافريقية التى اختارت الطريق الرأسمالى. ففى هذه الفترة لوحظ ، اكثر من اى وقت مضى، عدم تطابق اشكال واساليب التطور الرأسمالى مع المستلزمات الجديدة للتطور السياسى والاقتصادى والاجتماعى للدول الافريقية ذات السيادة . وغدا اشتداد الاتجاهات المعادية للامبريالية فى الكثير من بلدان القارة واحدة من النتائج البالغة الاهمية للسنوات العشر الماضية . ولئن كانت الانظمة الرأسمالية فى افريقيا تستخف فى الستينات بالدور الاقتصادى للدولة وتشجع، بشتى السبل، نشاط رأس المال الاجنبى وترفض اجراء تحولات اقتصادية ـ اجتماعية جدية ما وتتجه فى سياستها الاقتصادية الخارجية نحو بلدان الغربه فان هذا مثل النهج لا يحظى فى الوقت الحاضر بدعم حتى الاوساط الحاكمة ذات الميول الموالية للغرب.

فى اواسط السبعينات ازدادت تعقدا اللوحة المتناقضة اصلا لتطور البلدان الافريقية على الطريق الرأسمالى بنتيجة اشتداد عدم الاستقرار الاقتصادى والتناقضات بين الدول فى العالم الرأسمالى عموما وبنتيجة التغيرات السياسية ـ الاجتماعية وتبدل الانظمة الحاكمة فى عدد من الدول الافريقية . واظهر

العقدان من الاستقلال، على نحو مقنع، ان التطور بمثابة "طرف" للرأسمالية لا ينسجم مع الحاجات الوطنية للبلدان الافريقية.

ولوحظ خلال السبعينات اتجاه نحو تجديد بنى واشكال واساليب تطوير الدول الفتية فى القارة الى حد معين. ونشأت مجموعة من الظواهر الجديدة التى تشهد على ان الحركة على الطريق الرأسمالى لا يمكن ان تتم خارج العمليات ذات النطاق العالمى الشامل، مثل الصراع بين النظامين العالميين وتعمق الثورة العلمية - التكنيكية وتدويل الانتاج العالمى وتغير نظام العلاقات المتبادلة مع الاقتصاد الرأسمالى العالمى.

ولابد من وقت لكى يقيم المرء تقييما شاملا التغيرات الجارية ونتائجها. غير انه بات من الممكن الآن فرز العوامل والاتجاهات السائدة لتطور الرأسمالية فى بلدان افريقيا وتحديد تناقضاته الرئيسية وآفاقه القريبة.

* * *

لا تزال الخاصية الرئيسية المميزة لمجموعة الدول الافريقية قيد البحث تكمن فى الطابع التابع لتطورها وغياب الاساس المستقل نسبيا الوطنى او الاقليمى) لتجديد الانتاج الرأسمالى. ولهذا، فان حركة واتجاه واطر التطور الرأسمالى لهذه الدول تتحدد، الى درجة كبيرة، بوضعها فى التقسيم الرأسمالى الدولى للعمل وحاجات تطور مراكز الرأسمالية.

كان التطور التابع لبلدان افريقيا فى السبعينات يقوم على التناقض بين العملية العمومية لتدويل الانتاج والتبادل الرأيماليين العالميين التى تساعد على مشاركة البلدان النامية مشاركة انشط وبصورة مباشرة فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى، من جهة، وبين بنية الاقتصاد الافريقى المتخلفة بنتيجة الاضطهاد الذى استمر سنوات طويلة والتى تغدو عقبة فى طريق هذا التدويل، من جهة أخرى.

وساعدت عملية توسيع انتاج وتصدير المواد الخام المعدنية

والتى كانت قد لوحظت فى الستينات على تدويل الصلات الاقتصادية العالمية لبلدان افريقيا المستقلة . ومن حيث وتائر استخراج المواد الخام المعدنية تفوقت افريقيا على آسيا وامريكا اللاتينية علما بان فروع الوقود والطاقة كانت تتطور اسرع من غيرها .

وخلال العقدين الاخيرين نشأت فى القارة الافريقية مراكز كبيرة للغاية من حيث نطاقاتها لاستخراج بعض انواع المواد الخام. وغدت دول ذات توجه رأسمالى مثل نيجيريا وجمهورية مصر العربية من عداد المنتجين العالميين للنفط الخام. وبدأ استخراج اليورانيوم فى غابون والنيجر، وخامات الحديد فى ليبيريا وموريتانيا ؛ والمنغنيز فى غابون وساحل العاج؛ والكروم فى السودان؛ والرصاص فى زامبيا ؛ والفحم فى ليبيريا ؛ والبوكسيت فى سيراليون وغيرها . وتغيرت تبعا لذلك مكانة واهمية البلدان الافريقية فى التقسيم الدولى الرأسمالى للعمل، الامر الذى سبب اعادة بناء هيكلية لموازين التجارة الخارجية والمدفوعات للبعض منها . وفى ظروف أزمة الطاقة فى السبعينات نشأ اتجاه نحو زيادة حصة القارة الافريقية فى صادرات العالم الرأسمالى.

كما ساعد التطور السريع للصناعة التحويلية فى الستينات ـ السبعينات على تقوية تدويل اقتصاد البلدان الافريقية .ففى بعض البلدان ادى توسيع انتاج السلع شبه الجاهزة الناجم عن نمو استخراج المواد الخام المعدنية وكذلك التعجيل بانتاج السلع المعوضة عن سلع الاستيراد الى زيادة استيرادات الالات والماكينات. وتبعا لذلك اخذت حصة افريقيا فى اجمالى استيرادات العالم الرأسمالى تزداد فى اواسط السبعينات.

غير انه سيكون من الخطأ النظر الى الاتجاهات الحالية لتطور بلدان افريقيا وكأنها مجرد استمرار لاتجاهات الستينات. فخاصية تدويل الحياة الاقتصادية للبلدان النامية فى نهاية السبعينات وبداية الثمانينات تكمن فى تغير التجارة الخارجية

التقليدية ونشوء بنية جديدة للتجارة الرأسمالية العالمية وما نجم عن ذلك من اشتداد عدم تكافوء التطور التابع وعدم استقراره وطابعه المتناقض.

ولوحظ بوضوح اكبر تجدد المبادلات السلعية الدولية التقليدية فى مجال تجارة الوقود. وأسفر تحول البلدان النامية الى مصادر رئيسية لموارد الطاقة عن مشكلة جديدة هى تبعية الدول الرأسمالية المتطورة المقابلة لهذه البلدان فى هذا المجال. وكانت حصيلة ذلك التوطد الملموس لوضع البلدان المنتجة للنفط والغاز فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى خلال السبعينات بغض النظر عن مستوى تطورها الاقتصادى.

وينسب الى الاتجاهات الطويلة الامد ازدياد طلب السوق الرأسمالية العالمية على الانواع الرئيسية من المواد الخام المعدنية والزراعية. وهذه العملية يحفزها، قبل كل شىء، اتساع الثورة العلمية - التكنيكية فى الدول الرأسمالية الاساسية وكذلك نمو القدرة الصناعية للبلدان النامية.

والى جانب ازدياد حجم التجارة الدولية للمواد الخام المعدنية والزراعية يجرى انهيار بنيتها التقليدية. فمن جهة، يتعاظم دور البلدان المتطورة صناعيا بصفتها مصدرة للمواد الخام، ومن جهة أخرى، تزداد اهمية البلدان النامية فى الاستيرادات العالمية لهذه المواد (باستثناء الوقود).

ان التغيرات المذكورة اعلاه فى بنية التقسيم الرأسمالى الدولى للعمل تزعزع قاعدة التخصص فى المنتجات الزراعية والمواد الخام التقليدية لتبعية بلدان افريقيا المتحررة للدول الرأسمالية المتطورة. وتزداد بوتائر اسرع بكثير من قبل حاجات بلدان افريقيا المستقلة الى المعدات الآلية والمواد الاولية الصناعية. وتقتضى تلبية هذه الحاجات فى اطر التطور الرأسمالى، بالضرورة، تكاملا اكثر عمقا وتناسقا لها فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى وذلك عن طريق زيادة المخصصات للتصدير فى الناتج الداخلى الاجمالى وتوسيع الصادرات الصناعية

(المنتجات شبه الجاهزة والجاهزة).

وفى الوقت ذاته فانه التخلف الاقتصادى الكبير لاغلبية الدول الافريقية، وبالدرجة الاولى، عدم وجود او تخلف الفروع الاساسية للصناعة وسيطرة البنى الاقتصادية التقليدية فى القطاع الزراعى، يعرقل موضوعيا التكامل الاكثر عمقا لهذه الدول فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى. وفضلا عن ذلك ينبعث فى ظروف الانهيار السريع للصلات الاقتصادية الدولية المتبادلة اتجاه نحو تعاظم عدم التناسب بين اقتصادها واقتصاد البلدان الرأسمالية الصناعية.

ويتجلى هذا الاتجاه، على وجه الخصوص، فى البون المتسع بين حاجات الاستيراد وامكانيات التصدير لدى البلدان المتحررة (باستثناء البلدان المصدرة للنفط) وفى قضية عدم توازن موازين المدفوعات الدولية الناجمة عن ذلك. وتجابه البلدان الافريقية، التى غالبا ما تضطر للجوء الى القروض الدولية بغية دفع قيمة الاستيرادات المتزايدة، مشكلة الديون العصيبة. فخلال فترة ١٩٧٣ - ١٩٧٧ وحدها ازداد اجمالى العجز السلبى لميزان البلدان الافريقية الخاص بعمليات التجارة الخارجية والخدمات زهاء خمس مرات وبلغ ٣٥ بالمئة من المؤشر ذاته لمجموع الدول النامية.

ولا تزال "شروط تجارة" المنتجات الزراعية والمواد الخام من العوامل المقيدة الرئيسية لتطور البلدان الافريقية وخاصة السائرة منها على الطريق الرأسمالى. واستمرت "شروط التجارة" فى التدهور خلال السبعينات بالنسبة لاغلبية البلدان الافريقية النامية.

ان خصائص وضع البلدان الافريقية فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى اخذت تمارس فى الاعوام الاخيرة تأثيرا مباشرا واكثر عمقا على تقدمها. واشتد، الى حد كبير، عدم استقرار الصلات الاقتصادية الدولية لهذه البلدان، الامر الذى يؤدى بدوره الى زيادة عدم استقرارها السياسى والاجتماعى وتفاقم التناقضات

الاجتماعية الداخلية . ولابد من البحث عن جذور ذلك فى نمو ظواهر الازمات فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى التى تؤثر، سواء بصورة مباشرة او غير مباشرة، على وضع البلدان النامية بصفتها اضعف حلقة فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى.

ومن جراء اشتداد التناقضات النقدية فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى ازداد الغموض فى مجال الحسابات الدولية، المرتبط ، قبل كل شيء، بالتقلبات المتكررة والكبيرة فى الاسعار.

وفى السبعينات ترتبت على بعض البلدان الافريقية مجابهة بعض المعضلات مثل الخلل فى التوازن الايكولوجى والتردى الذى لا مرد له للبيئة المحيطة وتلفها مباشرة فى احيان كثيرة. ويتعارض الطريق الافقى لتطوير الزراعة فى اغلبية البلدان الافريقية تعارضا كبيرا مع مقتضيات الاستخدام العقلانى للطبيعة. واظهر الجفاف المستمر فى منطقة الساحل والذى كان له عواقب مأساوية بالنسبة لبعض الدول مثل النيجر وفولتا العليا والسنغال وغامبيا وموريتانيا ان عدم التوازن الايكولوجى صار بامكانه اليوم ان يضع لاحدودا نسبية فحسب، بل ومطلقة ايضا للتطور الاقتصادى للبلدان المستقلة فى القارة.

وخلال هذه الفترة استفحلت فى عدد من البلدان الافريقية مشكلة توظيفات الاموال نظرا لتسرب الرساميل على هيئة ارباح الى الخارج. وازداد العجز السلبى فى ميزان التحويلات النقدية من البلدان الافريقية بنفس سرعة التدفق الصافى للاستثمارات الاجنبية تقريبا، ممارسا بذلك ضغطا كبيرا على موازين المدفوعات. وتشخص هذه المشكلة، بحدة خاصة، امام البلدان الافريقية التى ازداد دورها كمورد للمواد الخام المعدنية (نيجيريا، زائير، سيراليون وغيرها). فمنذ نهاية الستينات بلغت الارباح التى استأثرت بها الاحتكارات الغربية من نيجيريا اكثر من استثماراتها الجديدة فى البلاد (١).

ولدى تقييم الظواهر الجديدة فى الوضع الاقتصادى الدولى

للبلدان الافريقية السائرة فى طريق التطور الرأسمالى لا يجوز الا يلاحظ المرء عدم تجانسها .

ففى الستينات ، وفى ظروف البنية الناشئة للتقسيم الرأسمالى الدولى للعمل القائم على التمييز بين المراكز الصناعية الرأسمالية و"طرفها" المنتج للمنتجات الزراعية والمواد الخام، كان من الممكن تماما تحديد مستوى التطور التابع لبعض البلدان الافريقية بمعايير مثل درجة تنوع قطاع المواد الخام فى الاقتصاد (قبل كل شئ الصناعة الاستخراجية) وحجم رأس المال الاجنبى المصدر الى البلدان الافريقية . اما فى الظروف الراهنة فيحتاج هذا التمييز الى معايير اضافية تأخذ بعين الاعتبار امكانيات وطابع مساهمة البلدان او مجموعة البلدان المعنية فى التقسيم الرأسمالى الدولى للعمل فى نهاية السبعينات وبداية الثمانينات.

وتتلخص مثل هذه المعايير فى: درجة تطور الصادرات الصناعية (المنتجات الجاهزة وشبه الجاهزة)، نطاقات تنوع الانتاج الصناعى (بالدرجة الاولى فروع الصناعة التحويلية)، درجة معالجة المشكلة الغذائية ، قدرة قاعدة الفروع المساعدة ، المستوى العام للتكامل الاقتصادى الداخلى والدولى، دور الدولة الوطنية والاحتكارات الدولية والبرجوازية المحلية فى التطور الرأسمالى.

وتتيح هذه المعايير تقسيم البلدان الى مجموعات تختلف من حيث مستوى وآفاق تطورها التابع . ولابد من ان تنسب الى المجموعة الاولى من البلدان التى لم تتمكن لغاية السبعينات (اى لغاية بداية التفاقم الكبير الجديد للتناقضات فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى) من تنويع اقتصادها بدرجة كافية وتتحمل اكبر الخسائر من جراء اعادة تنظيم الاقتصاد الرأسمالى العالمى (تشاد، جمهورية افريقيا الوسطى، فولتا العليا ، غامبيا، موريتانيا وغيرها) . ولاقتصاد هذه البلدان اقل القدرات للاشتراك بدرجة انشط فى التقسيم الرأسمالى الدولى

المعاصر للعمل.

وتضم المجموعة الثانية البلدان التي تملك اقتصادا زراعيا ومنتجا للمواد الخام ومتنوعا نسبيا او صناعة متطورة لاستخراج المعادن ولكنها مرتبطة كليا تقريبا بتصدير المواد الخام غير المعالجة وباستيراد المعدات الصناعية. وتشمل هذه المجموعة اغلبية بلدان افريقيا السائرة على طريق التطور الرأسمالي (نيجيريا، زائير، زامبيا، سيراليون، النيجر، غابون، ساحل العاج، السنغال). ويتصف الوضع الاقتصادي العالمي لهذه البلدان بالتناقض وعدم الاستقرار والدرجة المختلفة لمشاركتها في الاقتصاد الرأسمالي العالمي.

ويعد تكثيف تصدير رأس المال الاجنبي (الخاص بالدرجة الاولى) الى الدول الافريقية، الامر الذي تجري بنتيجته اعادة بناء معينة للبنى الاقتصادية المحلية، عاملا رئيسيا في جر افريقيا الى التقسيم الرأسمالي الدولي للعمل بصورة انشط واعمق. وبفضل هذا العامل، بالدرجة الاولى، تمت زيادة وتائر النمو الاقتصادي في السبعينات. وازداد بدرجة ملحوظة، دور افريقيا وسط البلدان المتحررة كمجال لتوظيف رأس المال الاجنبي (خاصة في فروع المواد الخام والصناعة التحويلية). فخلال الفترة ١٩٧٣ - ١٩٧٧ وحدها ازدادت حصتها في الحجم الاجمالي لرأس المال الاجنبي الصافي المتدفق الى البلدان النامية (بدون البلدان المصدرة للنفط) من ١٣ الى ٢١ بالمئة.

وتعكف على تصدير رأس المال، بالدرجة الاولى، الشركات المتعددة الجنسيات التي ثبتت مواقعها في اقتصاد اغلبية البلدان المستقلة في افريقيا. وفي الحقيقة فان افريقيا تتخلف عن مناطق العالم النامية الاخرى من حيث الابعاد المطلقة لتوسع الشركات المتعددة الجنسيات. غير ان تغلغل هذه الشركات في القارة يجري بسرعة فائقة وهو بالذات الذي يحدد، بدرجة كبيرة، اتجاهات تطور البلدان التي اختارت الطريق الرأسمالي.

ولوحظ اتجاهان رئيسيان للتكامل الاقتصادي العالمي

للبلدان النامية فى افريقيا . ويرتبط احدها بتغلغل شركات المتعددة الجنسيات فى الصناعة الاستخراجية . ويفرد لفروع هذه الشركات فى افريقيا ، اساسا ، مكان فى الدرجات الدنيا من السلم التكنولوجى (استخراج المواد الخام ومعالجتها اوليا فى بعض الاحيان) . ويجرى بعدئذ توريد منتجاتها الى المصانع الرئيسية فى الدول الرأسمالية المتطورة حيث يتم صنع المنتجات الجاهزة . وان ولوج الشركات المتعددة الجنسيات المنتجة للمواد الخام فى صناعة الدول النامية قد حدد ظروف ووتائر النمو الاقتصادى فى البلدان المتخصصة فى انتاج المواد الخام المعدنية (نيجيريا ، زامبيا ، زائير).

ويتصف الاتجاه الاخر بتغلغل الشركات المتعددة الجنسيات فى الاسواق الداخلية للبلدان الافريقية عن طريق اقامةمؤسسات فى فروع الصناعة التحويلية غير المرتبطة بمعالجة المواد الخام. ولدى ذلك يجرى فى بلدان افريقيا ابسط تجميع وتغليف للمنتجات الجاهزة ، فى حين يتم، عادة ، صنع القسم الاساس من العناصر الضرورية خارج حدودها . وفى الحالتين تجتذب البلدان الافريقية الى التعاون الانتاجى الرأسمالى الدولى على أساس البنية التكاملية العمودية .

وعليه فان تكامل الدول المتحررة فى النظام الرأسمالى العالمى خلال السبعينات ادى الى مواصلة تقوية عمليات التطور التابع وتطابق من حيث اهدافه وطابعه ونتائجه، الى حد كبير، مع مصالح الدول الامبريالية . وفى الوقت ذاته وسعت العمليات التكاملية ، بهذه الدرجة او تلك ، الانطقة الداخلية للتنمية . ومن دون شك سوف يساعد نقل بعض المؤسسات الى البلدان، النامية ، بل واحتمال نقل فروع بكاملها للانتاج الصناعى العصرى فى المستقبل على توسيع قاعدة العلاقات الرأسمالية فيها .

ان التغيرات الجدية فى الوضع الاقتصادى والسياسى الدولى والتناسب الجديد للقوى القائم فى عملية التكامل الاقتصادى

الدولى للبلدان الافريقية تحدد، اكثر فاكثر، عوامل تطورها ووتائره ونتائجه. وان ضرورة التكيف مع التقسيم الرأسمالى الدولى المتغير للعمل تقوى موضوعيا دور الدولة بصفته العامل الرئيسى فى التطور الرأسمالى والمشارك المباشر فى الصلات الاقتصادية الدولية. ويغدو التفاعل (التعاون والصراع) بين الدول الوطنية والشركات المتعددة الجنسيات الشكل الرئيسى لتكامل البلدان الافريقية فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى.

وفى السبعينات لوحظ كذلك اتجاه فى الوضع الاقتصادى الدولى لعدد من البلدان الافريقية هو التضعضع النسبى لصلاتها التقليدية مع المتروبولات السابقة بنتيجة التوسيع المشجع من قبل الدولة للصلات الاقتصادية الخارجية واشتداد المنافسة بين الدول الامبريالية.

ومع ان انهيار النظام الاستعمارى قد سبب تغيرات عميقة فى الوضع الدولى الا ان تناسب القوى بين الدول الامبريالية والبلدان النامية ظل ثابتا لفترة طويلة بعد ذلك ولم يبدأ هذا التناسب بالتغير الا فى نهاية الستينات بنتيجة توطد قوى الاشتراكية العالمية واشتداد نضال البلدان المتحررة فى سبيل الاستقلال الاقتصادى. وحتى اواسط السبعينات شوهد تقهقر جزئى للامبريالية فى عدد من القضايا الرئيسية للتطور العالمى، وطرحت البلدان النامية، بكل حدة مسألة اقامة ما يسمى النظام الاقتصادى الدولى الجديد.

ولغاية الفترة المذكورة نشأ فى النظام الرأسمالى العالمى "ميزان القوى" الجديد: حيث ازيحت الاحتكارات الغربية من الشبكة الدولية لانتاج وتوزيع النفط المصدر من البلدان النامية واعترفت الدول الغربية بضرورة ازالة بعض التقييدات التجارية التمييزية وتغيير توزع القوى المنتجة العالمية بعض الشىء وزيادة حجم المساعدة الى البلدان الاقل نموا وغيرها.

وتجسدت اعمال البلدان النامية الجماعية المعادية للامبريالية فى تأسيس اتحادات لمصدرى المواد الخام، تعد

منظمة البلدان المصدرة للنفط (اوبك) اكبرها ، وفى النتيجة تفاقمت ، الى حد كبير، النزاعات واستفحلت التناقضات بين الدول الرأسمالية المتطورة والبلدان النامية . وهذا ينسحب قبل كل شئ، على العناصر الرئيسية للعلاقات الاقتصادية الدولية : تصدير رأس المال، التجارة ، المعونة التكنيكية والمالية .

ويمارس "ميزان القوى" الناشئ، الى جانب اعادة بناء التقسيم الدولى الرأسمالى للعمل تأثيرا على طابع العلاقات المتبادلة بين البلدان الافريقية والدول الامبريالية ، الامر الذى لا يمكنه الا ان يؤثر، بدوره، على عمليات تطور الرأسمالية فى القارة الافريقية .

* * *

ان كافة البلدان السائرة فى طريق التطور الرأسمالى تتميز، قبل كل شئ، بالتبعية الاقتصادية للدول الامبريالية . غير ان موقف العديد من الدول الافريقية ، فى هذه المجموعة ، من الاستغلال الامبريالى قد تغير، الى حد كبير، مما يؤثر تأثيرا كبيرا على توزيع القوى والجو السياسى العام فى القارة .

لقد كانت الدول الافريقية ذات التوجه الرأسمالى، لفترة طويلة ، عنصرا متمما للاستراتيجية العالمية الشاملة للامبريالية الرامية الى لجم الاتجاهات التقدمية وقمع الحركة الوطنية التحررية وتعزيز المواقع الاقتصادية والسياسية للدول الغربية بافريقيا فى نهاية المطاف.

وهذه الاستراتيجية كان يضمنها ، من جهة ، الوضع الاحتكارى لرأس المال الاجنبى فى اقتصاد اغلبية دول القارة، ومن اخرى، سيطرة القوى الموالية للامبريالية والمؤيدة لحرية رجال الاعمال الخاصة ونشاط رأس المال الاجنبى ولابقاء العلاقات مع المتروبولات السابقة فى الدول المذكورة سياسيا . وفى هذه الظروف كان التطور الرأسمالى للدول الافريقية يستثنى، على العموم، امكانية ابتعادها عن النهج المحافظ فى السياسة الداخلية

والخارجية وبشكل، بحد ذاته، عقبة فى طريق التحولات التقدمية .

ان التغيرات تكمن فى ان بعض البلدان التى سارت فى طريق التطور الرأسمالى ترفض النهج الموالى للامبريالية وتشدد النضال فى سبيل الاستقلال السياسى والاقتصادى. وبقدر ما ان هذه التغيرات تساعد فعليا على تضييق مجال الاستغلال الامبريالى فى القارة فهى تتسم بطابع تقدمى وتضع افريقيا، مع ازدياد عدد الدول ذات التوجه الاشتراكى وتوطدها، فى مصاف الاهداف الرئيسية للسياسة العالمية .

ان انتقال البلدان المذكورة الى مواقع معادية للامبريالية هو عملية معقدة للغاية وغير مستقرة ومليئة بالتناقضات الداخلية . فالاتجاهات التقدمية تنشأ فى هذه البلدان فى ظروف استقطاب القوى الاجتماعية والسياسية وبالارتباط الوثيق مع عملية اعادة بناء علاقات الامبريالية مع كافة الدول المتحررة . وتتسع فى البلدان النامية ذات التوجه الرأسمالى مواقع قطاع الدولة ويتقيد نشاط الاحتكارات الدولية فى مجال استخدام الموارد الطبيعية .

ولكن هذه التغيرات ، بحد ذاتها ، لا تقوض بعد، الاساس الاقتصادى والسياسى للتبعية الامبريالية ولهذا لا يمكنها ان تكون دليلا على التطور التقدمى للاوساط الحاكمة فى البلدان المذكورة . هذا فضلا عن ان قاعدة التحولات التقدمية المعادية للامبريالية لا يمكنها الا ان تكون محدودة (بل وحتى تتقلص فى ظروف معينة) بحكم سيطرة القطاع الخاص فى الاقتصاد والدور السائد للطبقات الاستغلالية المرتبطة ارتباطا وثيقا برأس المال الاجنبى.

ان تعزيز مواقع الدولة يرسى بداية للتحولات التقدمية المعادية للامبريالية لو انه يقترن بامتناع البلد عن الانضمام الى الاحلاف الامبريالية (اتباع سياسة عدم الانحياز) وبالسعى الى تغيير العلاقات الدولية والتخلى عن تطوير المشروع الخاص

كأسلوب رئيسى لتذليل التخلف الاقتصادى وبازاحة رأس المال الاجنبى من فروع الاقتصاد الرئيسية وبتعميق التحولات الزراعية .

تلك هى، فى رأينا ، المعايير الاساسية للاتجاهات التقدمية للتطور فى اطر التحرك الرأسمالى. ولغرض اظهار وتقوية هذه الاتجاهات لا تكفى الرغبة فى التقدم الاقتصادى وحدها وتوفر موارد طبيعية كثيرة وحسب بل لا بد من ان يطرأ تغير معين فى تناسب القوى ، سواء على الصعيد الدولى او داخل البلاد لصالح الفئات الاجتماعية التى لها مصلحة فى اتباع نهج سياسى خارجى اكثر استقلالية والتى تسعى الى التحرر من النفوذ الامبريالى المباشر.

ان الوضع الدولى الراهن الذى يتميز بتوطد مكانة بلدان الاسرة الاشتراكية ومواقعها الدولية وبتعاظم دور الدول النامية فى السياسة والاقتصاد العالميين وبتقلص نطاق السيطرة الامبريالية يساعد، عموما ، على نشوء وتطور الاتجاهات المذكورة .

وفى السبعينات برزت وسط الدول الافريقية السائرة فى طريق التطور الرأسمالى مجموعة من البلدان التى تسعى حكوماتها الى الجمع بين التطور الرأسمالى وتقييد مواقع رأس المال الاجنبى بعض الشئ . ومن الضرورى ان تنسب الى هذه المجموعة ، قبل كل شئ ، نيجيريا وزامبيا وسيراليون. وبالرغم من التباين فى القدرات الاقتصادية ومستويات التطور الاقتصادى والاجتماعى وفى اشكال النظام السياسى تلازمها بعض العناصر المشتركة فى النهج الاقتصادى والسياسى الخارجى التى تميزها ، بهذه الدرجة او تلك ، عن البلدان ذات الاتجاه الموالى للامبريالية ، على نحو واضح، فى سياستها (ساحل العاج، السنغال، كينيا ،زائير، ملاوى وغيرها) .

ولابد من الاشارة الى ان اتباع نهج اكثر استقلالية فى اطر التطور الرأسمالى غالبا ما يعيقه التخلف الاقتصادى الشديد للعديد من البلدان الافريقية الذى يجعلها فى تبعية كاملة

لتدفق الموارد من مراكز الامبريالية العالمية . ومثل هذا الوضع تتصف به بعض البلدان مثل تشاد وفولتا العليا وجمهورية افريقيا الوسطى وبتسوانا ورواندا وبوروندى وغيرها . وفى بلدان اخرى لم تتحدد بعد بدقة كافية الاتجاهات فى السياسة الداخلية والخارجية (اوغندا وكاميرون) .

* * *

تعد قضية اعادة بناء نظام العلاقات الاقتصادية الدولية واحدة من قضايا العصر الرئيسية واتجاها اساسيا لنضال البلدان النامية المعادى للامبريالية . فلقد نشأ هذا النظام تحت تأثير معين من جانب الدول الغربية وكان لفترة طويلة اهم وسيلة للاستغلال الامبريالى للبلدان المتحررة . ويكمن جوهر العلاقات الاقتصادية الدولية القائمة فى اعادة توزيع دخول البلدان التابعة لصالح مجموعة غير كبيرة من الدول الرأسمالية وفى تعمق البون بين الدول الرأسمالية والبلدان النامية ، من حيث مستوى الانتاج والدخل القومى بالنسبة للفرد من السكان، وفى التقييد المصطنع للعلاقات الاقتصادية بين الدول ذات الانظمة الاجتماعية المختلفة وغيرها .

بيد ان العاملين الجديدين للتطور العالمى - تغير تناسب القوى لصالح الاشتراكية العالمية واشتداد نضال البلدان النامية المعادى للامبريالية يتيحان للدول المستقلة الفتية ابداء مقاومة نشيطة للامبريالية وجاء فى تقرير اللجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفيتى الى المؤتمر الخامس والعشرين للحزب "لقد اصبح واضحا الان ان البلدان المتحررة يمكنها تماما ، فى ظل التناسب الحالى للقوى الطبقية العالمية ، مجابهة التسلط الامبريالى واحراز علاقات اقتصادية عادلة اى متكافئة" (٣) .

وبات تغيير طابع العلاقات الاقتصادية الدولية الهدف الرئيسى لنشاط "مجموعة ٧٧" التى تشكلت عام ١٩٦٤ فى الدورة الاولى لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (يونكتاد) .

وبنتيجة الاعمال المشتركة للبلدان النامية والاشتراكية اقرت الدورة الخاصة السادسة للجمعية العامة للامم المتحدة عام ١٩٧٤ الاعلان حول اقامة نظام اقتصادي دولي جديد وبرنامجا للاعمال. وفي كانون الاول (ديسمبر) عام ١٩٧٤ تبنت الدورة التاسعة والعشرون للجمعية العامة بالاغلبية العظمى من الاصوات ميثاق الحقوق والالتزامات الاقتصادية للدول. وكانت قضية اعادة بناء العلاقات الاقتصادية الدولية تحتل مركز اهتمام الدورة الرابعة ليونكتاد التي انعقدت بنايروبي في ايار (مايو) عام ١٩٧٦ ومؤتمر "مجموعة ٧٧" في اروشا عام ١٩٧٩ (تنزانيا) وغيرهما من المحافل الدولية.

وابان التحضير للدورة الرابعة لمؤتمر التجارة والتنمية اعدت سكرتارية يونكتاد مشروع اعادة بناء التجارة الدولية للمواد الخام (ما يسمى البرنامج المتكامل لتجارة المواد الخام). ولاول مرة طرح هذا المشروع في بيان مانيلا الذي عرض على الدورة الرابعة ليونكتاد والتي اقرها مؤتمر البلدان النامية على مستوى الوزراء في شباط (فبراير) عام ١٩٧٦.

وشهدت الاعوام التي اعقبت الدورة الرابعة ليونكتاد اشتدادا لاحقا للاتجاهات المعادية للامبريالية في سياسة الكثير من البلدان النامية. واعرب مؤتمر بلغراد لوزراء خارجية بلدان عدم الانحياز عن تأييده لنضال البلدان المذكورة في سبيل تعزيز وصيانة السيادة الوطنية والتصرف بمواردها الطبيعية بنفسها. وفي اجتماع ممثلي "مجموعة -٧٧" باروشا اقر برنامج لاعادة بناء العلاقات الاقتصادية الدولية، يتضمن مطالب البلدان النامية الاساسية بصدد اقامة "النظام الاقتصادي الدولي الجديد" وتنفيذ البرنامج التكاملي لتجارة المواد الخام وتوسيع المعونة المالية والتكنيكية الى هذه البلدان. وحظي برنامج اروشا بتأييد البلدان الاعضاء في حركة عدم الانحياز.

ان الفوارق بين البلدان الافريقية ذات التوجه الرأسمالي

يوضحها موقفها من سعى الدول الامبريالية لجرها الى الاحلاف السياسية والعسكرية بهدف اضعاف او قمع حركات التحرر الوطنى فى القارة بصورة مباشرة . ويقوى الامتناع عن المشاركة فى سياسة الاحلاف الغربية الاتجاهات التقدمية للتطور ويؤدى الى مجابهة علنية مع الدول الامبريالية ويعزز مواقع القوى الوطنية . ولابد من الاشارة الى ان موقف الدول الافريقية المناوىء للاحلاف يرتبط بصعوبات خاصة وذلك لان الدول الامبريالية تملك فى ترسانتها وسائل جبارة للضغط الاقتصادى والسياسى . ويشهد دعم ساحل العاج والسنغال والمغرب وبعض البلدان الاخرى للكتلتين الانشقاقيتين فنلا واونيتا فى انغولا عام ١٩٧٥ ومشاركة هذه البلدان فى قمع الانتفاضة بمحافظة شابا فى زائير على ان سياستها الخارجية لا تزال تحددها مصالح الامبريالية . وفى الوقت ذاته تتبع نيجيريا وزامبيا وسيراليون نهجا سياسيا خارجيا مستقلا وتعارض جر افريقيا الى فلك الاحلاف الامبريالية .

ان ظهور الاتجاهات المعادية للامبريالية فى السياسة الخارجية للعديد من الدول الافريقية السائرة فى طريق التطور الرأسمالى يترسخ بالهجوم المباشر على مواقع الاحتكارات الاجنبية واعادة النظر فى مكانتها ودورها فى التنمية الوطنية .

* * *

بالرغم من ان البلدان النامية مجمعة ، لحدما ، فى دعوتها على الصعيد الدولى الى تغيير العلاقات الدولية ، الا ان فوارق كبيرة تلاحظ فى سياسة بعض الدول الافريقية النامية السائرة فى طريق التطور الرأسمالى حيال رأس المال الاجنبى . وتعود هذه الفوارق ، قبل كل شىء ، الى عدم تجانس انظمتها السياسية الاقتصادية التى تتبعها وتحدد بدورها ، الى حد كبير ، درجة تقدمية هذا النظام او ذاك وتوطد او بالعكس تضعضع الاتجاهات المعادية للامبريالية فى هذا البلد او ذاك .

وكالسابق تربط حكومات بلدان ما يسمى بالاقتصاد الليبرالي او الليبرالي ـ المخطط (ساحل العاج، ليبيريا ، السنغال، كينيا وغيرها) التنمية الاقتصادية بجذب رأس المال الاجنبي بشتى السبل وتشجيع نشاط الشركات المتعددة الجنسيات (خاصة في مجال الصناعة التحويلية). وكل هذه البلدان ترتبط بالامبريالية ارتباطا اقتصاديا وعسكريا وايديولوجيا وثيقا .

اما الاوساط الحاكمة في نيجيريا وزامبيا وسيراليون وبعض الدول الاخرى فلها موقف اخر ازاء رأس المال الاجنبي. ومع ان حكوماتها تشجع كذلك تأسيس الشركات المختلطة بمساهمة رأس المال الاجنبي وترى في الاخير عنصرا راسخا هاما فيما يسمى نموذج الاقتصاد المختلط ، الا انها تتبع، الى جانب ذلك ، سياسة تقييد نشاط رأس المال الاجنبي، مستخدمة لهذا الغرض التأميم الجزئي او الكلي. ففي النصف الاول من السبعينات تعرض للتأميم الجزئي (شراء الربطة الرقابية من الاسهم في المؤسسات المختلطة) استخراج النفط في نيجيريا وصناعة النحاس في زامبيا وشركات استخراج المعادن في سيراليون.

غير ان التأميم الجزئي لملكية الاحتكارات الاجنبية المختصة بالمواد الخام ليس خاصية للدول المذكورة وحدها .فهناك بلدان نامية اخرى ذات توجه رأسمالي تتبع سياسة مماثلة (ساحل العاج، السنغال، توغو وغيرها) . وفي المرحلة الراهنة لا تعتبر عملية التأميم مظهرا لاتسام سياسة النظام الحاكم بطابع جذري قدر ما هي نتيجة حتمية للتغير العام في تناسب القوى بين الدول الرأسمالية المتطورة والبلدان النامية في مجال استخراج وتسويق المواد الخام.

ومع ذلك فان الاتجاهات المعادية للامبريالية في سياسة الاستثمار التي تتبعها الدول السائرة في طريق التطور الرأسمالي ليست عملية مستقيمة . فثمة عوامل اقتصادية واجتماعية عديدة تكبحها مثل الاحتكار التكنولوجي لرأس المال الدولي، الكبير على نحو خاص ، في الصناعة التحويلية ، والنقص في

الكادرات الوطنية الماهرة ، والضغط المباشر من جانب الشركات المتعددة الجنسيات التى تحتفظ ، كقاعدة ، برقابتها الفعلية على تكنولوجيا وادارة الانتاج والتى لها فى هذه الدول سند اجتماعى مؤثر.

ولهذا فان المؤسسات المختلطة فى الدول المذكورة ، وحتى الواقعة منها تحت الاشراف القانونى للدولة غالبا ما تغدو شكلا جديدا لتوسع الشركات المتعددة الجنسيات. وليس من قبيل الصدفة ان تحتل مواقع اكثر رسوخا فى هذه البلدان الفروع المصدرة للشركات المتعددة الجنسيات فى الصناعة التحويلية والتى لا ترتبط لا بالموارد المحلية للمواد الخام ولا بالاسواق الوطنية . وتتمتع الشركات ـ المصدرة ، كقاعدة ، بشروط استثمار تسهيلية ولا تخضع لمفعول قوانين التأميم الجزئى.

ومع ذلك فان تقييد الدور الاقتصادى للشركات المتعددة الجنسيات فى العديد من الدول الافريقية السائرة فى طريق التطور الرأسمالى يفض فى المرحلة الراهنة الى نتائج اقتصادية ـ اجتماعية معينة . ويكمن اهمها فى توطد مواقع قطاع الدولة وتعاظم الدور المنظم للدولة .

الهوامش

(١) بتروف ن.ن. رأس المال الاجنبى فى نيجيريا .موسكو، ١٩٧٥، ص ٣٦ ـ ٣٧.

(٢) مواد المؤتمر الخامس والعشرين للحزب الشيوعى السوفيتى. موسكو، ١٩٧٦، ص ١٥.

بعض نتائج السبعينات

فالنتينا لوغينوفا
دكتورة فلسفة فى الاقتصاد

تمتدح الدعاية الغربية، بشتى السبل "النجاحات" التى حققتها، على حد زعمها، البلدان الافريقية السائرة فى طريق التطور الرأسمالى. ويحاول ايديولوجيو الاستعمار الجديد اقناع الشعوب الافريقية بان الانبعاث السياسى والاقتصادى والاجتماعى على أساس الرأسمالية له آفاق واسعة. بيد انهم لا يتجرأون فى الظروف الراهنة على الدعاية علنا لطريق التطور الرأسمالى، بل يبالغون، عن عمد، فى مصاعب البلدان ذات التوجه الاشتراكى ويعلنون ان الاشتراكية العلمية مرفوضة فى ظروف افريقيا.

ويسعى الاستعماريون الجدد، بكل الوسائل، لان يفرضوا على البلدان الافريقية "طريق المشروع الخاص الحر" تحت رقابة الدول الغربية. ولهذا الغرض لا يعارضون اجراء بعض التحويلات الاقتصادية والاجتماعية من قبل الانظمة الحاكمة ضمن اطر الاصلاحية البرجوازية.

ولدى بحث النتائج الملموسة للتطور الاقتصادى والاجتماعى للبلدان الافريقية السائرة فى طريق التطور الرأسمالى، يمكن للمرء ان يقيم مدى اقترابها من حل القضية الرئيسية الكامنة فى تذليل التخلف والتبعية.

وعند ذلك ، لابد من مراعاة ان عملية التمايز تجرى في هذه المجموعة من البلدان منذ بداية الستينات ، وخاصة منذ اواسط السبعينات. ففي مجموعة البلدان الاقل نموا منها (فولتا العليا ، جمهورية افريقيا الوسطى، النيجر، بوروندى وغيرها) لا يزال نشوء العلاقات الرأسمالية في المراحل الاولى، اما المجموعة الاخرى (ساحل العاج، كينيا ، الكاميرون، زامبيا وغيرها) فقد تقدمت ، نسبيا ، على طريق التطور الرأسمالي. والمجموعة الثانية من البلدان، بدورها ، غير متجانسة ايضا . فهي تتفاوت فيما بينها من حيث مستوى التطور الاقتصادى والاجتماعي ووتائر واشكال التطور الرأسمالي الملموسة ودرجة تكاملها في الاقتصاد الرأسمالي العالمي وتبعيتها له . كما وتتباين قوة الاتجاهات المعادية للامبريالية في سياستها الداخلية والخارجية ايضا .

وتتميز الدول السائرة في طريق التطور الرأسمالي بتماثل الاتجاهات الاساسية لسياستها الاقتصادية التي تفتح المجال واسعا امام المشروع الخاص وتخلق ظروفا مواتية لنشاط رأس المال الاجنبي الخاص. وتغرس فيها اشكال واساليب الحكم الاستبدادية . وعادة ، تقوم الاحزاب القومية الاصلاحية الطراز الموالية للبرجوازية والتي تمسك بزمام السلطة فيها بدور التابع للجهاز الادارى – البيروقراطي. وتلاحظ فيها اتجاهات تفضي الى التحام قيادة الدولة والحزب واخضاع النقابات والمنظمات الاجتماعية الاخرى للدولة . ويتصف فيها السند الاجتماعي للسلطة بكونه ضيق نسبيا . ويستند النظام السياسي، الذى هو في طور التكوين، الى القوى السياسية – العسكرية (الجيش، البوليس) والادارة المدنية ، وفي بعض الاحيان، يستند، ايضا ، الى الدعم العسكرى من جانب المتروبولات السابقة .

وكقاعدة ، لا تتضمن الوثائق الرسمية للاحزاب الحاكمة في البلدان المذكورة احكاما عن ضرورة تطوير الرأسمالية التي ترتبط ، في نظر شعوب الدول المتحررة ، باستعمار وهضم الحقوق

والاضطهاد . وبالعكس من ذلك تثبت في بعض الدول مذاهب "الاشتراكية القومية" : "الاشتراكية الافريقية" في كينيا ، و"الاشتراكية الديمقراطية" في السنغال و"الاشتراكية الاسلامية" في المغرب و"الاشتراكية الدستورية" في تونس وهلمجرا . وتمارس الايديولوجية الاصلاحية للاشتراكية الديمقراطية الاربية تأثيرا كبيرا على تكون هذه المذاهب.

وثمة دول أخرى سائرة في طريق التطور الرأسمالي ترفض عبارات الاصلاحية الاشتراكية وتعلن نماذجها "الخاصة" للتنمية : "الليبرالية الاقتصادية" في ساحل العاج و"القومية الزائيرية الحقة" و"الليبرالية المخططة" في الكاميرون و"التقدمية الديمقراطية والمنسقة" في غابون وغيرها .

غير ان جميع هذه البرامج الايديولوجية (سواء التي تعلن الشعارات الاشتراكية او التي تستبعدها من مبادئها الفكرية) تنطلق من الاعتراف بطريق وسط موهوم للتطور الاجتماعي، يساعدها كما يزعم على تجنب "تطرف" الرأسمالية والاشتراكية "الشرقية" في ان واحد.

ان نماذج التطور الذي يقترحها ايديولوجيو البلدان المذكورة تصور من قبلهم وكأنها "وطنية عامة" تعكس مصالح كافة الفئات الاجتماعية للمجتمع الافريقي. وهم يقيمونها على أساس نظريات ايديولوجية مرتبطة بفكرة الوحدة الوطنية . اما مفهوم الوحدة الوطنية ذاته فيفسرونه بانه تعاون وتضامن فئات المجتمع كلها . ومن هنا تنبثق موعظة دولة ما فوق الطبقات واعلان "الوئام الاجتماعي" تحت ستار الشعارات القومية والدعوات الى بناء "مجتمع خال من الطبقات" ومجتمع "العدالة الاجتماعية العامة" . وينظر الى كل مظاهر الاستياء من نهج الحكومة كمحاولة "لتصديع الوحدة الوطنية" وعرقلة التطور ولذلك تقمع بشدة .

ان النشاط العملي للحكومات يتيح تبيان الجوهر الحقيقي لمثل هذه المذاهب السياسية . وكقاعدة، يساعد هذا النشاط على

التطوير السريع للعلاقات الرأسمالية فى البلدان المذكورة وتقوية تبعيتها فى الاقتصاد الرأسمالي العالمى وعلى تفاقم المعضلات والصراعات الاجتماعية الداخلية . وتكمن المبادئ الرئيسية لنشاط هذه الحكومات فى الاعتراف بحصانة الملكية الخاصة لوسائل الانتاج وضمان حرية نشاط المشروع الخاص وفى الاجتذاب الواسع لرأس المال الاجنبى والتعاون الوثيق معه .

ومع اعلان الاستقلال تولت زمام السلطة فى البلدان قيد البحث نخبة قومية رباها الاستعماريون وترتبط باواصر وثيقة مع الاوساط الحاكمة فى المتروبولات، وكانت هذه النخبة تعبر وتدافع، قبل كل شئ، عن مصالح الوجهاء الاقطاعيين - البطريركيين التقليديين والبرجوازية الوطنية الناشئة . وفى انطقة ائتلاف القوى السياسية المختلفة الماسكة بزمام السلطة تقوى تدريجيا مواقع البرجوازية الوطنية وخاصة القسمة البيروقراطية .

ويلاحظ فى عدد من البلدان اتساع تحالف القوى الحاكمة بانضمام ممثلى الفئات المدنية المتوسطة، ولاسيما المثقفين البرجوازيين الصغار اليه . ومع انه توجد فى بعض البلدان السائرة فى طريق التطور الرأسمالي فوارق معينة فى الانحدار الاجتماعى للفئات المتولية للسلطة، الا انها تعكس، على العموم مصالح القوى الموالية للبرجوازية . ويكمن الامر المشترك بالنسبة لها فى انجرارها وراء النماذج الاصلاحية القومية البرجوازية للتطور، وعمليا وراء الاساليب الرأسمالية لحل مهام اعادة البناء الوطنى.

وفى هذه المقالة يجرى تناول بعض اتجاهات التطور الاقتصادى والاجتماعى للبلدان الافريقية السائرة فى طريق التطور الرأسمالي ونتائجها . ومنها دور الدولة فى الاقتصاد ونشوء القطاع العام ومكانة رأس المال الوطنى والاجنبى الخاص فى التنمية .

• قطـــاع الدولـــة

تستند جميع البلدان المذكورة تقريبا ، لدى صياغتها التدابير الملموسة للسياسة الاقتصادية ، الى نظرية "الاقتصاد المختلط" اى تطوير اشكال الاقتصاد التابعة للدولة والخاصة (الاجنبية والوطنية) فى ان واحد. وفى السبعينات يتضح بدقة من البيانات البرنامجية لزعماء هذه المجموعة من البلدان والخطط المقررة الاعتراف بضرورة توسيع قطاع الدولة الذى يخصص له دور متعاظم فى تحديث الاقتصاد الوطنى وازالة "المجالات الضيقة" فى التطور الاقتصادي والاجتماعى. وانتشر على نطاق واسع التخطيط الوطنى كشكل متميز لتأثير الدولة على التطور الاجتماعى. ولكن لاشتداد الدور المنظم للدولة فى المجموعة المعنية من البلدان مضمونا اقتصاديا واجتماعيا يختلف مبدئيا عما فى البلدان ذات التوجه الاشتراكى.

فالى جانب تعيين الاتجاهات الاساسية للتنمية وتوظيف استثمارات كبيرة فى الاقتصاد والمجال الاجتماعى تحفز الدولة بنشاط المشروع الرأسمالى الخاص وتجتذب رأس المال الاجنبى على نطاقات واسعة . وفى المجال الاجتماعى تساعدالدولةوقطاع الدولة على تكوين وتوطيد العلاقات الرأسمالية . ويمارس رأس المال الاجنبى الذى يستمر فى احتلال مواقع بارزة فى اقتصاد هذه البلدان تؤثيرا كبيرا على الطبيعةالاقتصاديةوالاجتماعية لقطاع الدولة واتجاهه .

وبات مجال تدابير الدولة ـ الرأسمالية فى السبعينات يشمل ليس الفروع المساعدة فحسب ، بل والزراعة والصناعة ، على نطاق متسع، ويزداد دور الدولة فى النظام المصرفى ـ التسليفى والتجارة الخارجية .

وعمليا ، يستحيل تعيين حدود قطاع الدولة فى كل بلد بدقة . بيد انه يظهر اتجاه واضح مشترك لمجموعةالبلدان قيد البحث هو النمو الكمى لملكية الدولة . ففى الكاميرون،مثلا،

ازدادت حصة الدولة في رأس المال المساهم بالقطاع الصناعي وحده خلال فترة ١٩٧٦ - ١٩٧٩ من ٣٩ الى ٤٤ بالمئة (١)، وفي السنغال من ٢١٫٥ الى ٢٥ بالمئة، وفي غابون من ٢٣ الى ٢٧ بالمئة (٢). وفي زامبيا كان عدد الشركات الحكومية في سنة ١٩٦٤ (كانت الوظائف الادارية تطغى في اغلبيتها) يصل الى ٥٠ شركة تسيطر على اقل من ٢٠ بالمئة من الاقتصاد (٣). وحتى نهاية السبعينات صار يمارس نشاطه في البلاد ما يربو على مئة شركة حكومية ومختلفة وكانت تنتج، حسب تقديرات مختلفة، من ٥٠ الى ٧٠ بالمئة من الناتج الداخلي الاجمالي. وكانت تضمن العمل لـ ٢٧٢ الف شخص او لـ ٧٣٫٣ بالمئة من العمال الاجراء (٤).

ولتطور قطاع الدولة في كل بلد خصائصه : تختلف فعالية وسعة تدخل الدولة، وتتباين سبل واساليب تكوين ملكية الدولة، وتتفاوت وتائر نموها. وفي عدد من البلدان كان موقف الحكومة من قطاع الدولة يتغير في مختلف مراحل التطور، وفي فترات معينة كانت ملكية الدولة تتقلص. وجرت اعادة مؤسسات الدولة الى القطاع الخاص في زائير والسنغال وتونس والمغرب وساحل العاج وبلدان أخرى.

لقد غدا انتقال ممتلكات الادارة الاستعمارية السابقة الى ملكية الدولة ذات السيادة نقطة انعطاف في نشوء قطاع الدولة في البلدان الافريقية السائرة على طريق التطور الرأسمالي. ومع ان طرق واساليب توسيع قطاع الدولة لاحقا ليست متماثلة في كل بلد على حدة وتتحدد بتناسب القوى الطبقية والبنية الفرعية للاقتصاد فيها وبتأثير الوضع الدولي وغيرها من العوامل، الا ان جميع هذه البلدان تستخدم، لغرض توسيع قطاع الدولة، بناء المشاريع الجديدة، الى جانب نقل ملكية قسم من رأس المال وملكية الشركات والمؤسسات الاجنبية الى ايدي الدولة.

تلجأ الى التأميم، كطريقة لتوسيع قطاع الدولة، البلدان

السائرة على الطريق الرأسمالي ايضا . إلا ان التأميم يرتدى هنا طابعا محدودا ويتخذ مظهر اعمال متفرقة ولا يجرى تدعيمه باجراءات اجتماعية اقتصادية تقدمية أخرى. وهو يخدم بالدرجة الاولى مصالح التطوير السريع للرأسمال الوطني وعلى اساس رأسمالية الدولة غالبا .

وفي جميع بلدان المجموعة الآنفة الذكر تقريبا غدت بعض مشاريع الفروع المساعدة وانتاج وتوزيع الطاقة الكهربائية وكذلك البنوك وشركات التأمين الخاصة الاجنبية المواضيع الرئيسية للتأميم. ففي زائير، البلد الذي توجد فيه صناعة تعدين متطورة تم، خلال السنوات الاولى من الاستقلال، تأميم مؤسسات استخراج المعادن النادرة وغير الحديدية والالماس وغيرها . وفي تونس والمغرب وتوغو وكينيا مس التأميم الجزئي مع تعويض (كقاعدة ، اشترت الدولة الربطة الرقابية من الاسهم) قسما صغيرا نسبيا من القطاع الاجنبي. وفي المغرب وتوغو تم تأميم استخراج الفوسفوريت. وفي ساحل العاج والكاميرون والسنغال وغابون تلخص التأميم في انتقال قسم من رأسمال الشركات الاجنبية العاملة الى ملكية الدولة تحت شعار "المشاركة" . وفي النصف الاول من السبعينات تعرض للتأميم الجزئي (شراء الربطة الرقابية من الاسهم في الشركات المختلطة) استخراج النفط في نيجيريا وصناعة استخراج النحاس في زامبيا وشركات استخراج المعادن في سيراليون.

لوحظ في اغلبية البلدان نمو مساهمة الدولة في رأسمال وملكية الشركات الاجنبية العاملة . غير ان الطبيعة الاجتماعية للتأميم لا تزال كالسابق: فهو من اجراءات الدولة - الرأسمالية . وتنتفع من نتائج التوظيف الاقتصادي للمشاريع المؤممة، بالدرجة الاساسية، الفئات الميسورة والطبقات والمجموعات المسيطرة في المجتمع .

وبالرغم من ان البلدان السائرة في طريق التطور الرأسمالي تلجأ الى التأميم (الجزئي أساسا) فان الاسلوب الرئيسي لتوسيع

قطاع الدولة فيها يكمن فى بناء منشآت جديدة على أساس توظيفات الرساميل من قبل الدولة . غير ان امكانيات بناء مؤسسات وادارات تابعة للدولة كليا محدودة للغاية من جراء النقص فى الموارد المالية والكوادر والخبرة التنظيمية — التكنيكية وغيرها .

ولهذا فان مشاريع الدولة الجديدة تشيد باجتذاب رأس المال الاجنبى على نطاق واسع : تبيع الدولة قسما من اسهم الشركات والمؤسسات التى يجرى تأسيسها الى المستثمرين الاجانب والاحتكارات الدولية . ان جميع الشركات تقريبا التى يجرى تأسيسها فى ساحل العاج والسنغال والكاميرون وكينيا وتوغو وبلدان أخرى هى شركات مختلطة تعود ملكيتها الى الدولة ورأس المال الاجنبى الخاص ، وفى السنوات الاخيرة باتت تعود الى رأس المال الوطنى ايضا .

وعلى هذا النحو فان سيادة الشكل المختلط لملكية المشاريع الاقتصادية والتحام رأسمال الدولة مع رأس المال الخاص، وبالدرجة الاولى، الاجنبى يعتبران السمتين المميزتين لقطاع الدولة فى البلدان الافريقية السائرة فى طريق التطور الرأسمالى .

ان اتجاه سياسة الدولة فى هذه البلدان نحو تطوير العلاقات الرأسمالية يؤدى الى اقدام الدول الامبريالية على اقامة صلات متنوعة مع قطاع الدولة ، بل وفى احيان عديدة الى تقديمها مساعدة مباشرة على نموه . وتهدف سياسة الامبريالية فى هذا المجال الى ان تخضع لنفسها الفئات الاجتماعية التى تتحكم فى ملكية الدولة واستخدامها لتثبيت تبعية البلدان الافريقية للرأسمالية العالمية .

المشروع الوطنى الخاص

ان عمل قطاع الدولة والتدابير الاقتصادية الحكومية المتخذة فى البلدان الافريقية السائرة فى طريق التطور الرأسمالى تخضع، قبل كل شىء، لمصالح تجديد انتاج رأس المال

الخاص وتحفيز تطوره . ولئن كانت السياسة الاقتصادية لاغلبية هذه البلدان في الستينات موجهة ، بالدرجة الاولى، نحو جذب رأس المال الاجنبي الخاص وتشجيع نشاطه ، ففي السبعينات صار يشجع نمو المشروع الوطني الخاص.

وقد وضع تشجيع المبادرة الوطنية الخاصة في صلب سياسة الدولة بساحل العاج وغابون وزائير والكاميرون وكينيا والمغرب والسنغال وبلدان أخرى ـ الامر الذي يضطلع بدور بالغ الاهمية في تثبيت السير في طريق التطور الرأسمالي لهذه البلدان . وتهدف "افرقة" الرساميل والكوادر معا في هذه البلدان الى جعل رب الاعمال المحلي عنصرا رئيسيا في الانتاج الصغير والزراعة ومجال الخدمات وتجارة المفرق.

وتتخذ حكومات هذه البلدان تدابير خاصة لضمان تسهيلات اضافية لارباب الاعمال الوطنيين (مثلا، تسهيلات لدى شراء قطع الاراضي لبناء المشاريع واستيراد المعدات والمواد الضرورية والحصول على القروض المصرفية وغيرها) . وتؤسس شركات حكومية ، وارصدة لتقديم المساعدة الى الافارقة في تنظيم البزنس الخاص.

ففي كينيا تأسست شركة لتطوير التجارة والصناعة وبنك تعاوني وشركة مالية زراعية وغيرها . وفي ساحل العاج تمارس نشاطها ادارة تشجيع المشروع المحلي وصندوق ضمان لتمويل المؤسسات الوطنية . وفي توغو يقدم المركز الوطني لتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة معونة متعددة الجوانب الى ارباب الاعمال، اما صندوق الضمان المؤسس لديه فيسهل حصولهم على القروض المصرفية . وفي الكاميرون يمارس نشاطه المركز الوطني لمساعدة ارباب الاعمال الصغار والمتوسطين وصندوق المساعدة وضمان القروض لارباب الصغار والمتوسطين. والى جانب الدعم المالي يساعدان ارباب الاعمال الكاميرونيين على اختيار مجال النشاط ووضع الوثائق التكنيكية والمالية واعداد الفنيين والاداريين ويطلعان على حالة السوق وامكانيات تسويق الناتج

وهلمجرا.

ومثل هذه المؤسسات اقيمت كذلك فى السنغال وزائير وغابون وبلدان أخرى. ومما له دلالته ان التوفيرات فى زائير تجرى لها الدعاية كواجب وطنى على المواطنين اما تشجيع توظيفات الرساميل من قبلهم فيعتبر بمثابة واحدة من أهم وظائف الدولة على العموم، وخاصة الصناديق و الادارات والمؤسسات التى انشئت لهذا الغرض. وتوحى الدعاية الرسمية الكينية للافارقة باستمرار بان تطوير المشروع الخاص هو الطريق الاصوب لازدهار البلاد.

وفى عدد من البلدان أعدت برامج حكومية خاصة لتطوير البزنس الصغير. وتقام مناطق صناعية تؤمن لها الدولة الفروع المساعدة بشروط تسهيلية ومن ثم تؤجرها لارباب الاعمال الاجانب والمحليين. وتطبق اقامة مثل هذه المناطق فى كينيا والكاميرون والسنغال وتوغو وبلدان أخرى. وفى كافة البلدان قيد البحث يجرى بنشاط متزايد اجتذاب رأس المال الوطنى الخاص للمساهمة فى الشركات المختلطة التى يجرى تأسيسها.

وتحصل تدابير حكومات ساحل العاج وزائير والكاميرون وكينيا والسنغال وبلدان أخرى فى افريقيا الاستوائية والرامية الى تطوير المشروع الوطنى الخاص على دعم مالى وتكنيكى من الدول الامبريالية والمؤسسات الدولية التى تسيطر عليها. ويحتل تشجيع تطوير الرأسمالية التابعة فى البلدان الافريقية وتوسيع الفئة الاجتماعية لارباب الأعمال الخاصة مكانة متميزة فى استراتيجية الاستعمار الجديد المعاصرة للامبريالية.

وتقدم المؤسسات الحكومية والخاصة المختلفة فى الدول الامبريالية كل المساعدات الممكنة الى البرجوازية الوطنية الافريقية وتنظم دورات خاصة لتدريب الفئة العليا من ارباب الاعمال المحليين على اساليب ادارة الانتاج، وفى كل هذه الدول تقريبا تزاول الشركات المتعددة الجنسيات على نطاق

واسع بيع قسم من الاسهم الى ممثلى ارباب الاعمال المحليين والاوساط الحكومية وتجتذبهم لادارة الشركات. غير ان الدول الامبريالية التى لها مصلحة فى تطوير العلاقات الرأسمالية والبرجوازية الوطنية فى الدول الافريقية تسعى للحفاظ على الطابع غير المتكافىء والتابع للرأسمالية المحلية . ولا تمنح البرجوازية الافريقية النامية الا مكان الشريك "الاصغر" فى البزنس المشترك.

لقد تطورت الاعمال الخاصة المحلية تطورا ملحوظا فى السبعينات بساحل العاج وكينيا والكاميرون والسنغال وبلدان أخرى. ووسعت البرجوازية الوطنية فى هذه البلدان مواقعها فى ميادين نشاطها التقليدية مثل شراء منتجات التصدير الزراعية وتجارة المفرق. واحتل ارباب الاعمال الوطنيون مواقع كبيرة فى حقل النقل بالسيارات وصناعة الاخشاب وشراء البيوت واعمال المقاولات الانشائية وفى مجال الخدمات. ونشأت فى عدد من البلدان فئة كبيرة من برجوازية الريف التى تضم، أساسا، المنحدرين من وجهاء القبائل المتبرجزين. وغدت الارض مجالا جذابا لتوظيف رساميل التجار والموظفين وغيرهم من ممثلى فئات المدن الميسورة .

ولابد من الاشارة الى حقيقة اتساع مجال المصالح الاقتصادية للبرجوازية الوطنية الناشئة . ويلاحظ اتجاه لنقل رأس المال الوطنى الخاص الى قطاع الانتاج الصناعى (بالدرجة الاساسية الى قطاع تنظيم المشاريع المنتجة للبضائع الاستهلاكية للسوق الداخلية) . ففى الكاميرون بلغت حصة ارباب الاعمال الوطنيين الاهليين فى سنة ١٩٧٩ مقدار ٢٥ بالمئة من رأس المال المساهم فى معامل صناعة التبغ و٢٠ بالمئة فى انتاج المشروبات و١٩ بالمئة فى الصناعة الكيميائية و١٨ بالمئة فى صناعة الجلود والاحذية و٩ بالمئة فى الصناعة الغذائية و ٨ بالمئة فى صناعة النسيج. وفى السنغال كانت تعود لارباب الاعمال الوطنيين الاهليين فى سنة ١٩٧٩ نسبة ٧٢ بالمئة من

رأس المال المساهم فى معامل انتاج المواد الانشائية و٥٠ بالمئة فى مصانع معالجة منتجات صيد الاسماك البحرية و ٩ بالمئة فى صناعة الماكينات و٨ بالمئة فى الصناعة الكيميائية و٦ بالمئة فى الصناعة الغذائية (٥). وفى كينيا يسيطر رأس المال الوطنى الخاص ، تقريبا على كافة المؤسسات الصناعية الصغيرة لانتاج بضائع الاستهلاك العام.

وبات ارباب الاعمال المحليون يوظفون رساميلهم فى مجالى النشاط المصرفى والتأمين. وفى عدد من البلدان نشأت اتحادات لممارسة الاعمال الخاصة العائدة للبرجوازية الافريقية (السنغال، زائير، الكاميرون وغيرها).

غير ان اتساع المشروع الخاص المحلى ونمو البرجوازية الوطنية اللذين لوحظا ، خلال السبعينات ، فى كافة دول المجموعة المعنية لا يبرران القول انهما تحولا الى القوة الحاسمة فى التنمية الاقتصادية. وكثيرا ما تضطر حكومات هذه البلدان ذاتها الى التأكيد على الامكانيات المحدودة لرأس المال الوطنى الخاص فى حل المهام الاقتصادية. فهى تمثل، كقاعدة، الاشكال الدنيا للمشروع الرأسمالى الخاص ـ الانتاج الرأسمالى الخاص الصغير الممكنن بصورة سيئة والذى يستخدم، على نطاق واسع، اشكال الاستغلال السابقة للرأسمالية. ولا يشمل المشروع الوطنى الخاص فى هذه البلدان الا بعض القطاعات ، وبالدرجة الاساسية، القطاعات الثانوية فى تجديد الانتاج الرأسمالى التى لا ترتبط ببعضها البعض ارتباطا عضويا وتحتل الوضع الخاضع لرأس المال الاجنبى.

ويساعد تشجيع المشروع الخاص على تكوين البرجوازية البريوقراطية بسرعة. وتزداد مساهمة ارباب البزنس الافارقة فى جهاز الحزب والدولة، وبالعكس ، تتسع مساهمة ممثلى كبار الموظفين والتكنوقراطيين، اكثر فاكثر، فى مجال المشروع الرأسمالى الخاص. ففى زائير مثلا دعت الحكومة جميع الموظفين الى مزاولة المشروع الخاص. وفى غابون يسمح لموظفى الدولة بتنظيم وادارة المؤسسات التجارية. ويعد تشابك مصالح ارباب

الاعمال الوطنيين وكبار الموظفين والتحام رساميلهم السمة المميزة لتطور رأس المال الوطني الخاص في اغلبية البلدان قيد البحث.

رأس المال الاجنبي

لقد اشير سابقا الى ان حكومات البلدان السائرة في طريق التطور الرأسمالي، اذ تعزز وتطور القطاع الوطني للاقتصاد (التابع للدولة والخاص) تجتذب على نطاق واسع، في الوقت ذاته، رأس المال الاجنبي وترى فيه عاملا هاما في النمو الاقتصادي. وتنص قوانين الاستثمار السارية المفعول في هذه البلدان على تسهيلات كبيرة للمستثمرين الاجانب: حق نقل الارباح ورأس المال الاساسي الى الخارج واستقرار النظام الضريبي وتسهيلات ضريبية وامتيازات معينة . ويسري في غابون مفعول واحد من اكثر القوانين تشجيعا للمستثمرين. وهذا يتيح لرأس المال الاجنبي الخاص احتلال مواقع هامة في الاقتصاد . وطبقا لبعض التقديرات كان يعود الى المستثمرين الاجانب في السنغال عام ١٩٧٩ مقدار ٦٨ بالمئة من موجودات المؤسسات الصناعية وبضمنها ٥٨ بالمئة الى الفرنسيين، وفي غابون بلغ هذان المؤشران ٧٢ و٥ر٦١ بالمئة وفي ساحل العاج ٣ر٥٥ و٩ر٣٣ بالمئة وفي الكاميرون ٤٨ و٥ر٣٤ بالمئة (٦) . ولا يزال ٦٠ بالمئة من الانتاج الصناعي في كينيا ، كالسابق، تحت سيطرة رأس المال البريطاني.

ولوحظ في بلدان كثيرة، في السبعينات ، نمو مطلق في الاستثمارات الاجنبية الخاصة . ففي ساحل العاج، مثلا، ازداد حجم الاستثمارات الخاصة الاجنبية بالدرجة الاساسية ، في تمويل المشاريع المخططة من ١٠٨ مليار فرنك افريقي في فترة ١٩٦٧ - ١٩٧٠ الى ٢٢٩ مليار فرنك افريقي في فترة ١٩٧١ - ١٩٧٥ والى ٧٦٥ مليار فرنك افريقي في فترة ١٩٧٦ - ١٩٨٠ (٧) . وفي الكاميرون بلغت الاستثمارات الخاصة ولاسيما الاجنبية مقدار

٦ر٨٠ مليار فرنك افريقى فى خطة ١٩٦٥/١٩٦٦ - ١٩٧٠ / ١٩٧١ ومقدار ٥ر١٣٥ مليار فى خطة ١٩٧٠/١٩٧١ - ١٩٧٥/١٩٧٦ و٨ر٢١٢ مليار فرنك افريقى فى خطة ١٩٧٦/١٩٧٧ - ١٩٨٠/١٩٨١ ومن المقرر ان يصل الى ٩٢٠ مليار فرنك افريقى فى خطة ١٩٨٢ - ١٩٨٦. (٨).

. ان توزع رأس المال الاجنبى الخاص على الفروع واشكال مساهمته فى اقتصاد البلدان قيد البحث متغيرة. ويتكيف رأس المال الاجنبى مع الظروف الجديدة، آخذا بالحسبان، العمليات العالمية الشاملة الناجمة، فى ان واحد، عن تعايش وصراع النظامين الاقتصاديين الاجتماعيين العالميين وعن التغيرات الاقتصادية - الاجتماعية الداخلية الجارية فى البلدان النامية (النضال فى سبيل الاستقلال الاقتصادى وتنفيذ برامج التنمية وتوسيع قطاع الدولة وما شابه).

ويلاحظ فى توزع الاستثمارات الاجنبية المباشرة تحول باتجاه الصناعة التحويلية. وفى الوقت ذاته فقد رأس المال الاجنبى فى عدد من البلدان (ساحل العاج والكاميرون وكينيا وتوغو وغيرها) الوضع الاحتكارى فى النظام المصرفى والتسليفى وتقلصت، الى حد كبير، مواقعه فى مجال النقل والثروة الطاقية والتجارة الداخلية.

لقد غدت المؤسسات المختلطة الشكل الاساسى للتنظيم المالى للمشروع الاجنبى الخاص. فرأس المال الاجنبى، اذ يساهم فى رأسمال هذه المؤسسات يقيم الصلات مع قمة الطبقات المحلية الميسورة ولاسيما مع البرجوازية المحلية. وفى الوقت ذاته تتسع الجبهة العامة للتغلغل الامبريالى فى البلدان الافريقية. وفى البلدان، موضوع البحث، تتعزز المواقع الاقتصادية للدول الامبريالية - المنافسة للمتروبولات السابقة، وبالدرجة الاساسية، الولايات المتحدة الامريكية وكندا واليابان.

ويعد اتساع نشاط الشركات المتعددة الجنسيات، وخاصة فى بلدان مثل ساحل العاج وغابون وزائير والكاميرون

وليبيريا والمغرب وغيرها عنصرا جديدا فى توسع رأس المال الاجنبى. وغدت اتجاها اساسيا لتغلغلها صناعة استخراج المعادن (زائير، غابون، ليبيريا، المغرب) وكذلك الصناعة التحويلية فى بلدان أخرى (ساحل العاج، الكاميرون، كينيا وغيرها) والمجمعات الصناعية - الزراعية لانتاج ومعالجة المواد الخام الزراعية (خاصة فى ساحل العاج والكاميرون). وتبسط الاحتكارات الدولية سيطرتها على التنمية الصناعية لهذه البلدان بهدف توجيهها نحو الاقتصاد الرأسمالى العالمى. وفى بعض الدول (زائير، غابون، ساحل العاج وغيرها) تتحول الشركات المتعددة الجنسيات الى قوة بارزة للتطور الرأسمالى التابع.

غير انه يمكن للمرء ان يلاحظ فى سياسة الدولة فى البلدان الافريقية السائرة فى طريق التطور الرأسمالى، منذ نهاية السبعينات، اتجاهات التصدى للتسلط الذى تمارسه الدول الامبريالية والشركات المتعددة الجنسيات. ويتسع النضال ضد العلاقات الاقتصادية غير المتكافئة فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى وفى سبيل مراعاة حق السيادة لدى كل دولة فى التصرف الحر بثرواتها ومواردها الطبيعية. ويعتبر ظهور وتطور هذا الاتجاه، الجديد بالنسبة للمجموعة المعنية من البلدان، نتيجة حتمية للتغير الجذرى فى تناسب القوى الطبقية فى العالم لصالح الاشتراكية والتوطد اللاحق للسيادة الوطنية للدول الفتية وتعالى دورها فى التطور العالمى. وتساعد على تطور هذا الاتجاه، بدرجة معينة، ظواهر الازمات فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى: الهزات المالية - النقدية وفترات الركود الدورية فى الانتاج الصناعى وازمات المواد الخام والوقود والطاقة.

غير ان اتجاه التصدى لرأس المال الاجنبى يتجلى، بدرجة متفاوتة، فى مختلف البلدان ويتوقف على عوامل عديدة: الوضع الدولى، وتناسب القوى الطبقية فى البلاد، ومستوى تطور القوى المنتجة، وقدرة الدولة على تعبئة المصادر الداخلية للتراكم

وهلمجرا . فمثلا، تخلت الاوساط الحاكمة فى نيجيريا وزامبيا وبعض الدول الاخرى عن رأس المال الاجنبى الخاص كعنصر رئيسى فى الاقتصاد المختلط. وتتبع هذه الدول، بصورة فعالة، سياسة تقييد النشاط الاقتصادى لرأس المال الاجنبى وفرض رقابة الدولة على الفروع الاساسية للاقتصاد الوطنى وتزيد دور رأسمال الدولة فى تكوين البنى الاقتصادية .

وعلى العموم، تتصف الاعمال المعادية للامبريالية الخارجية فى اغلبية البلدان الافريقية السائرة فى طريق التطور الرأسمالى كقاعدة بعدم الثبات وبطابع اصلاحى محدود . وتكبحها طائفة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية ، مثل الاحتكار التكنولوجى لرأس المال الدولى وعدم كفاية الكوادر الوطنية الماهرة والضغط المباشر من جانب الشركات المتعددة الجنسيات التى تحتفظ بسيطرتها الفعلية على تكنولوجيا وادارة الانتاج ... الخ.

ومع ذلك فان الهجمة العامة المعادية للامبريالية والمتسعة فى القارة الافريقية تعود بالفائدة على جميع البلدان النامية . فحتى البلدان التى تؤيد اجتذاب رأس المال الاجنبى بنطاق واسع الى الاقتصاد تحصل على امكانية الحصول من الاحتكارات الاجنبية على تنازلات معينة بجهود اقل. وتزيد الدولة الوطنية مساهمتها فى رأسمال الشركات المختلطة ، وخاصة الشركات التى تتسم بأهمية كبيرة بالنسبة للاقتصاد .

وفى كينيا ، مثلا، تسعى الحكومة من اجل ان تكون لديها الربطة الرقابية من الاسهم فى المؤسسات المختلطة الجديدة ، فى حين كانت تكتفى سابقا بحصة غير كبيرة : لا اكثر من ثلث رأس المال المساهم (٩) . وفى توغو اقر فى سنة ١٩٧٣ مرسوم عن مشاركة الدولة الزاما بنسبة ٤٠ بالمئة فى الامتيازات المتعلقة بمعالجة ثروات باطن الارض. ولدى ذلك يمنع منح رأس المال الاجنبى امتيازات لاستغلال بعض الانواع من المواد (الحجر الرملى والبازالت وغيرهما) (١٠) .

وفى اغلبية البلدان لا يجرى فى الوقت الحاضر عمليا بناء اى مشروع صناعى بدون مشاركة رأسمال الدولة. وان تدخل الدولة فى البناء الصناعى، كما هو الشأن بالنسبة لاجتذاب التراكمات الوطنية الخاصة الى هذا المجال، أدى الى انخفاض حصة الاستثمارات الاجنبية الخاصة فى رأس المال المساهم بالصناعة خلال الفترة ١٩٧٦ - ١٩٧٩ فى ساحل العاج من ٦٣ر٤ الى ٥٥ر٣ بالمئة وفى غابون من ٧٦ الى ٧٢ بالمئة وفى السنغال من ٧٥ر٥ الى ٦٨ بالمئة وفى الكاميرون من ٥٧ر٥ الى ٤٨ بالمئة (١١).

ان سياسة تشجيع المشروع الوطنى الخاص، المتبعة فى كافة دول المجموعة المعنية، تؤدى الى تضييق مجال نشاط رأس المال الاجنبى فى التجارة الداخلية والبناء، الى حد كبير. وتولى الحكومات الوطنية اهتماما كبيرا بـ"افرقة" المستخدمين والفنيين فى الشركات والبنوك الاجنبية.

وبالطبع ان الدول الافريقية السائرة فى طريق التطور الرأسمالى تختلف فيما بينها، بدرجة كبيرة، من حيث فاعلية وأشكال الهجوم على مواقع رأس المال الاجنبى. ان مبادئ "الاقتصاد المختلط" تقيد رقابة الدولة على رأس المال الاجنبى. وتحاول حكومات هذه الدول عدم الاخلال بالشروط التى التزم بها الجانبان لدى انشاء المؤسسات المختلطة. وفى النتيجة يستمر المشروع الرأسمالى الاجنبى الخاص فى سيطرته على القطاع الخاص فى غالبية الدول المذكورة ويمارس تأثيرا حاسما على عملية تجديد الانتاج وتطور العلاقات الرأسمالية. وتعتبر توظيفات الرساميل الاجنبية من اهم وسائل تأثير الرأسمالية العالمية على اقتصاد البلدان المعنية.

ان البلدان التى تشجع تطور القطاع الخاص وتحافظ، عموما، على ظروف ملائمة لنشاط الاحتكارات الاجنبية تحصل على "معونة" كبيرة من الدول الامبريالية، سواء على أساس ثنائى أم متعدد الجوانب ولاسيما من خلال البنك الدولى للانشاء والتعمير. وتسعى اوساط الاستعمار الجديد التى تستغل حاجة البلدان النامية

الموضوعية لمصادر التمويل الخارجية الى تعزيز مواقعها في هذه البلدان وربطها بالاقتصاد الرأسمالى العالمى بصورة اوثق، والى عرقلة تطور صلاتها الاقتصادية مع الاتحاد السوفيتى والبلدان الاشتراكية الاخرى.

ومع ان اغلبية البلدان الافريقية السائرة فى طريق التطور الرأسمالى تزمع الابقاء على جذب الموارد الخارجية فى المستقبل القريب او حتى زيادتها، الا ان حصة هذه الموارد فى تمويل التوظيفات الاساسية للدولة انخفضت بعض الشيء فى السنوات الاخيرة نظرا لتعاظم دور وأهمية المصادر الداخلية. وبالرغم من ان الموارد الخارجية تساعد على زيادة رصيد التراكم بدرجة معينة فان تدفقها بمقادير متنامية يقوى تبعية هذه المجموعة من البلدان للنظام الرأسمالى العالمى ويمنح الدول الامبريالية وسائل اضافية للتأثير على العمليات الاقتصادية والاجتماعية والتوجه السياسى للبلدان المذكورة.

ان النتيجة المباشرة لتصدير رأس المال الاجنبى الحكومى الى البلدان قيد البحث هى النمو السريع لديون الدولة الى الخارج. فحتى عام ١٩٧٨ بلغت ديون زائير الخارجية ٣ مليارات دولار (١٢). وفى ساحل العاج ازدادت ديون الدولة الى الخارج منذ بداية السبعينات بنسبة ٣٠ بالمئة سنويا وبلغت فى عام ١٩٧٥ مقدار ١ر١ مليار دولار (١٣). وحسب بعض التقديرات وصلت ديون السنغال الخارجية فى بداية عام ١٩٧٦ الى اكثر من ٥٨٠ مليون دولار والكاميرون الى ٤٨٠ مليون دولار وغابون (فى بداية عام ١٩٧٨) الى قرابة ٤٠٠ مليون دولار (١٤). وتزداد المدفوعات السنوية لتسديد ديون الدولة الى الخارج باستمرار. وفى الثمانينات يمكن ان تتفاقم مشكلة تسديد القروض الخارجية فى اغلبية البلدان تفاقما خطيرا.

عواقب التطور التابع

فى بداية الثمانينات حقق عدد من البلدان الافريقية

السائرة فى طريق التطور الرأسمالى نموا اقتصاديا سريعا ، الى حدما . وأسفر تدفق رأس المال الاجنبى (سواء بشكل استثمارات مباشرة او قروض)، بدرجة عظيمة عن تغيرات فى اقتصاد هذه البلدان تمارس لها دعاية نشيطة من قبل الاوساط البرجوازية فى الغرب للبرهنة على "افضليات" الطريق الرأسمالى. وعلى الاغلب تورد هذه الاوساط كدليل من الادلة الرئيسية على ذلك مؤشرا عاما مثل نمو الناتج الداخلى الاجمالى.

وبالفعل، فان وتائر نمو الناتج الداخلى الاجمالى فى العديد من بلدان المجموعة المذكورة ارتفعت ، نسبيا ، خلال سنوات الاستقلال.بيد انه لابد من الاخذ بالحسبان التأثير النشيط لرأس المال الاجنبى على انتاج الناتج الوطنى وتوزيعه وتبادله . ولهذا فان المؤشرات التى بلغها عدد من البلدان الافريقية فى السبعينات تعطى انطباعا عاما عن نموها الاقتصادى. فهذه المؤشرات التى تعكس الجانب الاقتصادى - التكنيكى للتنمية (نمو حجم الانتاج وما شابه) وحده لا تأخذ بعين الاعتبار مصاعب وتناقضات العملية الجارية ولا تكشف عن البون المتزايد فى توزيع الخيرات المادية بين مختلف فئات المجتمع والتطور غير المتكافىء لبعض البلدان .

ففى جميع البلدان السائرة على طريق التطور الرأسمالى، بلااستثناء ، تعاقبت السنوات التى جرى فيها نمو عالى نسبيا فى الناتج الداخلى الاجمالى مع السنوات التى لم يحصل فيها النمو اصلا. فالازمة الاقتصادية لفترة ١٩٧٤ - ١٩٧٥ والتى شملت العالم الرأسمالى كله أدت الى تباطوء كبير فى وتائر نموها الاقتصادى. وان توجه هذه البلدان الاحادى الجانب نحو الاقتصاد الرأسمالى العالمى وتبعيتها الاقتصادية والمالية العميقة للمراكز الاساسية للرأسمالية العالمية وارتباطها بركود ونهوض الوضع الاقتصادى فى العالم الرأسمالى تجعل وضعها الاقتصادى غير مستقر ابدا . وفى جميع البلدان السائرة فى طريق التطور الرأسمالى يلاحظ كذلك عدم تكافوء كبير فى تطور بعض قطاعات

الاقتصاد. وتتطور بسرعة، على الاخص، فروع الصناعة الاستخراجية والتحويلية وكذلك الطاقة والبناء. كما تتطور بوتائر عالية المواصلات ومجالا التجارة والخدمات. وفي الوقت ذاته تتطور ببطء شديد الزراعة التي تمارس عليها العلاقات الانتاجية البالية والظروف المناخية تأثيرا معوقا.

ان بلدان المجموعة قيد البحث تضفي في استراتيجيتها للتنمية الاقتصادية أهمية كبيرة على تحديث وتنويع وتطوير الانتاج الزراعي. ويعار اهتمام خاص الى توسيع انتاج محاصيل التصدير الرئيسية. (الكاكاو والبن في ساحل العاج والكاميرون والفول السوداني في السنغال والبن والشاي في كينيا والمطاط في ليبيريا وهلمجرا) والى زيادة انتاج المواد الغذائية وتطوير تربية المواشي.

وفي اغلبية البلدان (وخاصة في ساحل العاج وغابون والكاميرون والسنغال وكينيا) اعلن انشاء استثمارات زراعية عصرية كبيرة من الطراز الرأسمالي، من جهة، ورفع انتاجية الاستثمارات الفلاحية الصغيرة التي تبقى محتفظة بالدور الرئيسي في انتاج المواد الغذائية وعدد من محاصيل التصدير، من جهة أخرى، السبيلين الاساسيين للنهوض بالانتاج الزراعي.

وترمي السياسة الزراعية لحكومات هذه البلدان الى التعجيل بعملية تصفية الملكية المشاعية للارض بهدف حفز تطور العلاقات الرأسمالية في الريف. ففي كينيا، مثلا، يجري تنفيذ طائفة من التدابير لتعزيز الملكية الخاصة للارض: تسجل قطع الاراضي لمستخدمي الارض المنفصمين عن العشيرة ويجري تكبير ملكية الارض وتسلم الاراضي التي استردت من المستعمرين السابقين لقاء تعويض الى الافارقة.

وأدت تدابير الحكومة لجذب الاستثمارات الفلاحية الى الانتاج البضائي الى اشتداد التفاوت الاجتماعي في الريف الكيني: فالى جانب الفلاحين الميسورين ينفصم عن العشيرة عدد متزايد من اسر الفلاحين التي تبيع ما حصلت عليه من قطع الارض باسعار

بقسوة وتتوجه نحو المدن طلبا للرزق. ويزداد في البلاد عدد "المستوطنات الفاصة" التي يقطنها الفلاحون المعدمون الذين يعيشون في فقر مدقع بانتظار الحصول على اعمال مؤقتة. وفي الوقت ذاته تدعم الدولة، بالدرجة الاساسية، الفلاحين الميسورين الذين يوسعون اراضيهم الزراعية على حساب الاستثمارات الفقيرة.

وفي الكاميرون شرعت في اعوام ١٩٦٣ و١٩٦٨ و١٩٧٤ قوانين تهدف الى "اضفاء طابع فردي" على الملكية المشاعية للارض وتطوير الاستثمارات القائمة على الملكية الخاصة. ويثبت قانون الاصلاح الزراعي الذي سن في توغو عام ١٩٧٤ مبدأ الملكية الخاصة للارض ويلقى على عاتق الدولة المسؤولية عن مراعاتها. ولدى ذلك، تعتبر فاعلية حراثتها المعيار الوحيد للاعتراف بحق ملكية الارض. ولا يجرى عمليا تحديد ابعاد مساحات قطع الاراضي التي يمكن ان تصبح ملكية خاصة. ويعار اهتمام متزايد الى تطوير العلاقات الرأسمالية في الريف في بلدان مثل ساحل العاج والسنغال أيضا.

وتعتمد حكومات المجموعة المعنية من البلدان، بالدرجة الاساسية، على الفئات الميسورة، كذلك، لدى تأسيس التعاونيات. ويجرى تشجيع تعاونيات الفلاحين الاغنياء (الكولاك) وتوزع الايرادات طبقا لمقادير اسهم المشاركة. وهذا يؤدى الى انتفاع كبار المساهمين ورئاسة التعاونية، قبل غيرهم، من الادارة التعاونية للاقتصاد هذه.

وبنتيجة هذه السياسة الزراعية يجرى في الزراعة نمو النمطين البضاعي الصغير والرأسمالي. غير ان القسم الاساسي من الفلاحين يستمر في ممارسة الاقتصاد شبه الطبيعي الذي يتكيف ببطء شديد مع الظروف المعاصرة. فقد اظهر الاحصاء الزراعي الجزئي الذي تم في الكاميرون خلال فترة ١٩٧١ - ١٩٧٣ ان ما يربو على ٧٠ بالمئة من الفلاحين لا يزالون مرتبطين بالاشكال ما قبل الرأسمالية للادارة الاقتصادية. وتبلغ حصة ما يسمى بالقطاع

التقليدى ٩٤ بالمئة من الاراضى المزروعة وزهاء ٩٤ بالمئة من المحصول الزراعى. ويتكون هذا القطاع، أساسا، من استثمارات فلاحية غير كبيرة (زهاء ٧ر١ هكتار) تستخدم الفأس كاداة زراعية رئيسية. ولا تستخدم المحراث سوى ٣ر٣ بالمئة من الاستثمارات، ولم يرد فى المعطيات التى قدمها الاحصاء ذكر اى جرار. ولم تكن قرابة ٨١ بالمئة من الاراضى المزروعة فى القطاع التقليدى تحصل على اية اسمدة. وكانت نسبة الامية وسط الفلاحين تبلغ اكثر من ٨٠ بالمئة (١٥).

وعمليا لوحظت مثل هذه اللوحة فى بلدان أخرى (ساحل العاج والسنغال وغابون وزائير وكينيا). ولا يثير الاستغراب ان وتائر تطور الانتاج الزراعى هنا ايضا هى اوطأ بكثير من وتائر تطور فروع الاقتصاد الوطنى الاخرى.

وخلافا للزراعة كانت صناعة البلدان المذكورة تتطور بوتائر عالية نسبيا بفضل تدفق رأس المال الاجنبى بكثرة. وكان الاتجاه الاساسى للتطور الصناعى فى جميع البلدان المذكورة يكمن فى المعالجة الاولية للمواد الخام والمعدنية المخصصة للتصدير وبناء الفروع المعوضة عن الاستيراد والمنتجة، بالدرجة الاساسية، للبضائع الاستهلاكية للسوق الداخلية (الملابس وكثرة من اصناف المواد الغذائية والتبوغ والمشروبات وما شابه). غير انه لوحظ فى هذه البلدان، خلال السبعينات، اتجاه نحو تنظيم بعض المصانع لانتاج البضائع الاساسية (المكائن والمعدات) والوسطية (مشتقات النفط والالمنيوم والاسمنت والزجاج وغيرها). ويتكاثر عدد المؤسسات الصغيرة. ويعد تشجيع الدولة على تطويرها واحدا من الاتجاهات الهامة لاستراتيجية التنمية الصناعية ولاسيما فى ساحل العاج وزائير والكاميرون وكينيا.

لقد ساعد التطور السريع للفروع المعوضة عن الاستيراد والتى تلبى الحاجات الداخلية على انشاء فروع مساعدة صناعية واجتماعية معينة وتحسين بعض الصلات فيما بين الفروع فى البلدان قيد البحث، وعلى رفع انتاجية العمل الاجتماعى

والعمالة وهلمجرا . ولكن مثل هذا الاتجاه للتنمية الصناعية لا يخلق الحوافز الداخلية الضرورية لاعادة بناء الاقتصاد جذريا ، بل يبقى وحتى يشدد عدم التناسب فى البنية الاقتصادية ويفضى الى النقص المزمن فى استخدام الطاقات الانتاجية ، وغالبا ما يؤدى الى نوعية رديئة للمنتوج الذى لا يصمد للمنافسة امام البضائع المستوردة .

وفى نهاية الستينات اطلقت تصريحات حول ضرورة بناء فروع صناعية لانتاج البضائع والسلع شبه الجاهزة للتصدير . ويدل النمو السريع نسبيا لحصة المنتجات الصناعية فى صادرات البلدان المذكورة على نتائج تطبيق هذه الوجهة الجديدة للصناعة الوطنية المتنامية .

ومنذ بداية السبعينات اصبحت تقام فى بعض البلدان (ساحل العاج، الكاميرون، كينيا) ما يسمى بالفروع "المنقولة" المتخصصة فى صنع السلع الجاهزة من المنتجات شبه الجاهزة والقطع المنفردة التى توردها الدول الرأسمالية المتطورة صناعيا . ويعد قسم كبير من هذه السلع لاعادة التصدير لاحقا . وهذه الفروع هى تجميع السيارات ومعالجة المعادن والهندسة الكهربائية والالكترونيات وغيرها من انواع الانتاج التى تقتضى مقادير كبيرة من العمل اليدوى.

ان الشركات المتعددة الجنسيات اذ تنقل الى البلدان النامية انواع الانتاج الصناعى التى تتطلب كثيرا من الجهد وتتصف بمستوى عال من استهلاك المواد الخام والطاقة وبدرجة كبيرة من تلوث البيئة ، انما تحول هذه البلدان الى ورشات فريدة من نوعها لمجمعاتها الصناعية . ويغدو الانتاج العصرى ، بالتالى، شكلا اخر لاستغلال البلدان الافريقية واخضاعها لمصالح التقسيم الدولى الرأسمالى للعمل. وهذا الاتجاه الجديد فى تطور الصناعة يرسخ ويعمق تبعيتها الاقتصادية للاقتصاد الرأسمالى العالمى.

غير ان الوتائر العالية نسبيا للتنمية الصناعية التى تسنى تحقيقها من قبل بعض البلدان على أساس رأس المال

الاجنبى لم تؤد الى تغيرات نوعية كبيرة ما فى بنيتها ولم تساعد على اعادة بناء الاقتصاد برمته . ولم تصبح الفروع النامية لصناعة التعدين (فى غابون، ليبريا ، زائير، المغربه تونس) او الصناعة التحويلية (فى ساحل العاج، الكاميرون، كينيا) عنصرا لتغيير بنية الجهاز الاقتصادى ، بل على العكس ، افضت الى تعميق عدم التناسب الانتاجى - الفرعى والاقليمى. ولا تزال قائمة فى هذه البلدان الهوة بين"الجيوب" الصناعية المنقولة والفروع المساعدة، من جهة، وبين الاشكال التقليدية للاقتصاد التى تضمن وسائل العيش للاغلبية العظمى من السكان، من جهة أخرى.

لقد اشير سابقا الى ان التنمية الصناعية فى البلدان قيد البحث تجرى عن طريق اجتذاب الرساميل الاجنبية الخاصة على نطاقات واسعة . وتتكون الشركات الرئيسية الموظفة للرساميل من الشركات الخاصة الفرنسية والبريطانية والالمانية الغربية والبلجيكية والامريكية واليابانية والايطالية . وفى السبعينات اخذت الشركات المتعددة الجنسيات تتغلغل فى صناعة عدد من البلدان. وتلاحظ مشاركة رأس المال الخاص لدول نامية أخرى (البرازيل، الهند وغيرهما) فى التنمية الصناعية لبعض البلدان الافريقية (الكاميرون، كينيا ، السنغال وغيرها)، علما بان هذه الاستثمارات توجه، كقاعدة الى انواع النشاط الاقتصادى التى لم تحتكرها شركات الدول الرأسمالية لهذه الاسباب او تلك. واشتد فى السبعينات تدفق الدولارات النفطية من الكويت والعربية السعودية ودولة الامارات العربية وغيرها .

وبالرغم من التغيرات المعينة التى طرأت على التطور الاقتصادى عموما ، فان التخصص الاقتصادى لمجموعة البلدان موضوع البحث ظل ثابتا : فهى لا تزال كالسابق ملحقا زراعيا - منتجا للمواد الخام للدول الرأسمالية المتطورة . ولا يمكن الا ازاء بعض البلدان التحدث عن اتجاه تحولها من مصدر للمواد الخام المعدنية والزراعية الى منتج للمنتجات الصناعية شبه

الجاهزة وبعض انواع السلع الجاهزة . وتطغى فى استيادات هذه المجموعة من البلدان السلع الصناعية والمنتجات شبه الجاهزة . ولا يزال سائدا عدم الاستقرار فى وضعها الاقتصادى وتبعية هذا الوضع لتقلبات الاسعار فى السوق العالمية .

ان النمو الاقتصادى الطفيف الذى تحقق فى بعض البلدان خلال السبعينات يتعارض بشدة مع تطورها الاجتماعى. ويلاحظ تعمق التمايز الاجتماعى ويتردى الوضع الاقتصادى لجماهير الشغيلة . ويتجلى ذلك فى الزيادة المستمرة للبطالة المكشوفة وبالتالى فى استفحال مشكلة العمالة وتعمق اللامساواة فى الملكية ونمو فئات المجتمع الدنيا وفى المستوى المعاشى المنخفض لفئات واسعة من السكان.

ويعد عدم التكافوء المتنامى فى توزيع الدخل القومى من اوخم عواقب التطور الرأسمالى للبلدان المذكورة . وتسعى ما تسمى بالبرجوازية الجديدة الناشئة الى اقتطاع اكثر ما يمكن من الارصدة الاجتماعية وتحول قطاع الدولة الى منبع اثراء لها . وتدفع كأجور لموظفى مؤسسات الدولة ٤٠ – ٦٠ بالمئة من نفقات الميزانية . ويساعد الجو العام لتشجيع المشروع الخاص على انتشار المضاربات والصفقات اللاشرعية وغيرها انتشارا واسعا وسط كبار الموظفين.

ويتعارض اغتناء فئة صغيرة نسبيا من المجتمع بسرعة تعارضا شديدا مع المستوى المعاشى المنخفض للجماهير الواسعة من السكان. فالزيادة الطفيفة فى اجور العمال الاجراء وفى اسعار شراء المنتجات الزراعية فى عدد من البلدان لا تعوض عمليا عن الارتفاع الكبير فى اسعار بضائع الاستهلاك العام. وفى جميع هذه البلدان تبقى قائمة مشاكل المواد الغذائية والامية والمساعدة الطبية وتزداد البطالة فى المدن. وتتسع على نحو خاص البطالة الكامنة التى تتخذ شكل التشغيل المؤقت والاجور الطارئة وما شابه . ويؤدى تدفق سكان الريف على المدن، بصورة متزايدة، الى تحويل البطالة الكامنة فى الريف الى بطالة

مكشوفة او الى استخدام غير كامل للايدى العاملة فى المدينة . ويشكل العاطلون عن العمل الذين يعيشون على اجور طارئة قرابة ٤٠ بالمئة من سكان ضواحى المدن.

ان ممارسات البناء الاقتصادى والاجتماعى للبلدان السائرة فى طريق التطور الرأسمالى تدل على ان هذا الطريق عاجز عن ضمان التقدم الاجتماعى. وفى هذه البلدان لم تنجز مهام تحقيق الاستقلال الحقيقى ودمقرطة المجتمع واجراء التحولات الاقتصادية والاجتماعية التقدمية وغيرها من التحويلات بهدف تصفية التخلف والتبعية . واحرزت بعض البلدان، شكليا ، نجاحات معينة (فى مقدمتها غابون وساحل العاج وكينيا والكاميرون) ونفذت فيها هذه المشاريع الاقتصادية والاجتماعية او تلك. وعلى هذا الاساس تسعى الدعاية البرجوازية الى تصويرها بمثابة "واجهة عرض" للمشروع الخاص الحر فى افريقيا واظهار . مستواها الاقتصادى كنقيض لبعض الاخفاقات والصعوبات التى تعانى منها البلدان الافريقية ذات التوجه الاشتراكى.

غير ان النمو الاقتصادى الطفيف الذى لوحظ فى بعض البلدان ذات الاتجاه الرأسمالى يقترن ببقاء، وفى فترات معينة ، باشتداد تبعيتها لرأس المال الدولى واكتساب الاستغلال الامبريالى طابعا مكثفا ويتعمق الظلم الاجتماعى واللامساواة فى الملكية . وان بقاء المواقع الاقتصادية الهامة فى ايدى رأس المال الاجنبى يتيح له ممارسة تأثير كبير على العمليات الجارية فى الاقتصاد المتعدد الانماط للبلدان موضوع البحث وابتزاز ثروات طائلة منها .

لقد شهد النصف الثانى من السبعينات تفاقما حادا فى النزاعات الاجتماعية والصراع السياسى فى الكثير من البلدان السائرة فى طريق التطور الرأسمالى. ويطالب العمال والمستخدمون والطلبة وفئات المثقفين المختلفة بتحسين ظروف المعيشة . واضطر قادة هذه البلدان انفسهم للاعتراف بضرورة تحسين اساليب الادارة الاقتصادية بغية تلطيف التناقضات والفوارق الحادة

فى الوضع الاجتماعى والمادى. ومما له دلالته ان الاستراتيجية المرسومة للتنمية فى عدد من بلدان المجموعة المعنية تنص على تقليل التبعية لعوامل النمو الخارجية وعلى الاستخدام الاكمل للموارد الطبيعية والبشرية الوطنية ومواصلة تطوير الصناعة واقامة قاعدة خاصة بها للمواد الغذائية والتعجيل باعداد الكوادر الوطنية وتطوير التعاون بين الدول الافريقية. ويزداد فى بلدان هذه المجموعة الاهتمام بتوسيع العلاقات الاقتصادية مع البلدان الاشتراكية وبتجربتها فى ميدان البناء الاقتصادى.

وترى الاوساط الاجتماعية التقدمية فى بلدان افريقيا الاسلوب الوحيد لوضع حد للتبعية والاستغلال الامبرياليين وتحقيق الاستقلال السياسى والاقتصادى فى السير على طريق اجراء التحويلات الاقتصادية والاجتماعية التقدمية التى يمكنها ان تفتح آفاقا رحبة أمام التقدم باتجاه الاشتراكية.

الدول الاقل نموا

بين الدول الافريقية السائرة فى طريق التطور الرأسمالى تفرد مجموعة من الدول التى تنسب عادة، حسب تصنيف الامم المتحدة، الى الدول "الاقل نموا" (بوروندى، فولتا العليا، النيجر، رواندا، جمهورية افريقيا الوسطى، تشاد وغيرها). والى جانب معضلات التطور الاقتصادى المشتركة التى توحدها مع البلدان الافريقية الاخرى، توجد فيها مشاكل وصعوبات خصوصية مردها الى الانطقة الضيقة لاقتصادياتها.

ويترتب على الدول المذكورة حل قضايا تذليل التخلف الاقتصادى فى ظروف المستوى المنخفض للغاية لتطور القوى المنتجة التى تقيدها، كقاعدة، اطر قدرتها الاقتصادية والضيق البالغ لسوقها الداخلية. وتزداد الصعوبات الاقتصادية لاغلبية دول هذه المجموعة تعمقا بسبب طائفة من الظروف الجغرافية والطبيعية والديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية: الموقع القارى والبعد الكبير عن الموانئ البحرية، والظروف الطبيعية

غير الملائمة لتطور الزراعة (المناطق الصحراوية وشبه الصحراوية)، والموارد البشرية المحدودة، وتخلف شبكة النقليات الى حد كبير ... الخ.

ان خصوصية البلدان الصغيرة تجعل تطورها، في ظروف متكافئة أخرى، اكثر ارتباطا بالعوامل الاقتصادية الخارجية. وهذا التطور يتحدد، الى درجة كبيرة، بالصلات الاقتصادية الخارجية والطلب على بضائع التصدير الرئيسية واسعارها (تشكل المواد الخام الزراعية والمنتجات الحيوانية ٨٥ – ٩٥ بالمئة من صادرات هذه البلدان، ماعدا النيجر حيث تشكل خامات اليورانيوم المركزة ثلاثة ارباع الصادرات) وكذلك باستيراد السلع الصناعية والمعدات والوقود وبضائع الاستهلاك العام. ويتعقد كذلك حل قضية تعبئة الموارد المالية الداخلية.

ولهذا فان الموارد المالية الخارجية (المعونة المجانية والقروض واستثمارات رأس المال الاجنبى الخاص) تلعب الدور الحاسم فى عملية تجديد الانتاج فى بلدان هذه المجموعة. وتحصل الاحتكارات الدولية على امكانيات اوسع للتدخل فى التنمية الاقتصادية للبلدان الصغيرة وللتأثير على وضعها السياسى والاجتماعى والاقتصادى الداخلى. ويرتبط الحاح التعاون الاقليمى بالنسبة لهذه البلدان وتوسيع الصلات التجارية والاقتصادية فيما بينها بالدور الكبير للعوامل الاقتصادية الخارجية.

ان قادة اغلبية بلدان هذه المجموعة يتجنبون، كقاعدة، تحديد الاتجاه الاجتماعى لبلدانهم، مصورين استراتيجيات التنمية التى يعلنونها بانها استراتيجية وطنية عامة ومافوق طبقية.

وفى السبعينات اشتد، بصورة ملموظة، فى كافة البلدان الافريقية ومنها الصغيرة، تدخل الدولة فى الاقتصاد وجرى تطوير الاشكال الحكومية، وخاصة المختلطة، للاقتصاد وادخلت عناصر التخطيط. ومع ذلك فان ميكانيزم الدولة لضبط الاقتصاد

وتسيير قطاع الدولة المتواضع من حيث نطاقاته، موجهان، فى الظروف الملموسة للتطور السياسى والاجتماعى للبلدان الصغيرة، نحو تشجيع رأس المال الخاص ولاسيما الاجنبى. وفى ظل مصادر التراكم الداخلية المحدودة للغاية، غالبا ما يعد تدفق الموارد المالية الخارجية بالنسبة لها شرطا لا لتجديد الانتاج الموسع فحسب، بل والبسيط ايضا.

تمنح قوانين الاستثمار السارية المفعول فى هذه البلدان المستثمرين الاجانب لرأس المال تسهيلات ضريبية ومالية كبيرة وغيرها من التسهيلات. وبما ان رأس المال الاجنبى لا يجد فى الكثير منها مجالات مربحة للعمل فقد اضافت بعض البلدان (بوروندى، رواندا، فولتا العليا) فى السنوات الاخيرة تسهيلات جديدة الى هذه القوانين. ويواصل رأس المال الاجنبى، وخاصة رأسمال المتروبولات السابقة، الاحتفاظ هناك ومواقع مسيطرة فى فروع الاقتصاد الرئيسية. ويجرى تحقيق قرابة ٨٠ ـ ٩٠ بالمئة من التوظيفات الاساسية على حساب المعونة الخارجية ولاسيما معونة المتروبولات السابقة. وترتبط بها بالذات الصلات التجارية الخارجية وعملة البلدان الصغيرة.

وخلال السبعينات لوحظ تغلغل الشركات المتعددة الجنسيات فى البلدان الافريقية الصغيرة، وفى مقدمتها البلدان التى تصدر المواد الخام الصناعية الى السوق العالمية. ومما له دلالته الخاصة فى هذا المجال مثال النيجر حيث بدأ عام ١٩٧١ استثمار مكامن اليورانيوم الغنية للغاية. وفى جميع الشركات المستخرجة لليورانيوم والعاملة فى هذه البلاد احتل المواقع المسيطرة رأس المال الاجنبى، وبالدرجة الاولى، الفرنسى والالمانى الغربى واليابانى والايطالى والامريكى. وتعود الشركات المستخرجة للالماس لجمهورية افريقيا الوسطى الى رأس المال الفرنسى والامريكى. واثار اكتشاف مكامن لليورانيوم فى هذا البلد اهتماما كبيرا لدى الاحتكارات الدولية. وفى رواندا تقوم شركات بلجيكية باستثمار مكامن حجر القصدير

والتنجستين والبيريليوم والكاستررايت.

غير انه لابد من الاشارة الى ان رأس المال الاجنبى الذى يسعى الى الحفاظ على مجالات نشاطه وتوسيعها يضطر لتقديم تنازلات معينة امام الحكومات الوطنية. وان اتساع حركة التحرر الوطنى باستمرار وسعى البلدان المتحررة المدعومة من قبل دول الاسرة الاشتراكية الى اعادة بناء العلاقات الاقتصادية الدولية على أساس ديمقراطى عادل يرغمان البلدان الصغيرة، ايضا، على الانخراط فى النضال من اجل حق استخدام ثرواتها الطبيعية فى صالح التنمية الوطنية.

فمثلا، وقعت حكومة النيجر بنتيجة مفاوضات مع فرنسا عام ١٩٧٤ اتفاقية ازدادت طبقا لها مشاركتها فى رأس المال المساهم للشركات المستخرجة لليورانيوم وارتفعت اسعار اليورانيوم والضرائب المفروضة على الشركات لصالح الدولة. وتقام فى البلد شركات جديدة للتنقيب عن ثروات باطن الارض واستخراجها بمشاركة الدولة بصورة الزامية. ونالت حكومة النيجر حق فرض الاسعار على خامات اليورانيوم المركزة وتعيين الشركاء التجاريين.

ويشتد الصراع حول شروط اجتذاب ونشاط رأس المال الاجنبى فى البلدان الصغيرة الاخرى ايضا. فهى تسعى الى زيادة حصتها فى رأسمال اغلبية الشركات الاجنبية العاملة فى البلاد (فى فولتا العليا مثلا تم بمرسوم صدر عام ١٩٧٥ تحديد الحد الادنى لمشاركة الدولة فى الشركات الجديدة بنسبة لا تقل عن ٥١ بالمئة من رأس المال فى الفروع التى تمنح لها الاسبقية و٣٥ بالمئة فى الفروع الاخرى). وتزداد فى هذه البلدان الضرائب المفروضة على الارباح لصالح الدولة وتجرى "افرقة" مستخدمى الشركات والبنوك الاجنبية.

غير ان النهج الرامى الى اجتذاب رأس المال الاجنبى بنشاط وتبعية تطور هذه البلدان القوية للعوامل الاقتصادية الخارجية لايتيحان فرض رقابة فعالة من جانب الدولة على رأس

المال الوطني. ولا تزال التوظيفات الاساسية و"المعونة" الاجتماعية أهم وسيلة لابقاء وتوسيع الاستغلال الامبريالي وتبعية البلدان قيد البحث للاقتصاد الرأسمالي العالمي، والقوة الرئيسية لسيرها على طريق التطور الرأسمالي.

ومع ذلك يلاحظ في مجموعة البلدان الافريقية الاقل نموا تمايز معين غدا اكثر سطوعا في نهاية السبعينات وبداية الثمانينات. فمن جهة تنفرد البلدان الفقيرة، على نحو خاص، بمواردها الطبيعية والتي يتسم اقتصادها بطابع مغلق ويتميز بكونه ضعيف الارتباط بالتقسيم الدولي الرأسمالي للعمل (تشاد، فولتا العليا، رواندا، بوروندي). ويتوجه رأس المال الاجنبي الخاص بتثاقل كبير الى هذه البلدان.

وتنتسب الى مجموعة ثانية البلدان التي تملك بعض الموارد الطبيعية الهامة. واندفعت الاحتكارات الدولية في السبعينات نحوها لجرها الى التقسيم الدولي الرأسمالي للعمل. وهذه هي، بالدرجة الاولى النيجر (مكامن اليورانيوم) بدرجة معينة جمهورية افريقيا الوسطى (استخراج الالماس).

ان حكومات الدول الاقل نموا تسعى الى توجيه رأس المال الاجنبي، بالدرجة الرئيسية، نحو تنفيذ المشاريع الكبيرة تاركة البزنس الصغير في ايدي ارباب الاعمال الوطنيين. وفي السبعينات نما الاتجاه نحو تشجيع المبادرة الوطنية الخاصة في جميع البلدان الصغيرة تقريبا. فلغرض تشجيع نشاط ارباب الاعمال المحليين يسري في النيجر، مثلا، مفعول قانون خاص بالاستثمارات، وتم تسهيل الشروط لحصول ارباب الاعمال الوطنيين على القروض المصرفية وتحديد مجال نشاطها ويجري تشجيعها على شراء اسهم الشركات المختلطة وهلمجرا. وفي سنة ١٩٧٨ استحدثت في النيجر ادارة خاصة لتشجيع المشروع الوطني الخاص، ويدخل ضمن مهامها اختيار مجالات النشاط لمستثمري رأس المال المحليين وتقديم المساعدة التكنيكية اليهموا عانتهم في الحصول على القروض المصرفية.

وفى فولتا العليا تمارس نشاطها مؤسسات خاصة تابعة للدولة لتقديم المساعدة الى الافارقة فى تنظيم المشاريع التجارية والصناعية الصغيرة . وفى بوروندى تمنح الدولة امتيازات كبيرة الى التجار المحليين الذين يسيطرون، بالدرجة الاساسية، على تجارة بضائع الاستهلاك العام.

غير ان المشروع الوطنى الخاص لم يكتسب تطورا ملموسا ما فى المجموعة المعنية من البلدان بالرغم من كل التدابير المذكورة . ولا يلاحظ سوى بعض التوسع فى العناصر المحلية للمشروع الخاص فى مجال النشاط التجارى ـ الربوى (اغلبيتها من طراز ما قبل الرأسمالية) وظهور فئة صغيرة من المزارعين فى مناطق زراعة محاصيل التصدير. وفى الوقت ذاته، تسارع فى هذه البلدان على نحو واضح، نظرا لا تساع ابعاد ادارة الدولة للاقتصاد، نمو النخبة البيروقراطية التى يرتبط قسم منها ارتباطا وثيقا برأس المال الاجنبى. ويستأثر ممثلو هذه النخبة بقسم كبير من ايرادات الدولة . ولدى الاشارة الى الاتجاه العام نحو تشجيع المشروع الخاص والذى اشتد فى السبعينات ، لابد من التأكيد على ان جميع البلدان الصغيرة، هى فى المراحل الاولى من التطور الرأسمالى الذى يجرى ، أساسا، تحت تأثير العوامل الخارجية . ولا تزال سيادة البنى الاقتصادية والاجتماعية واساليب الادارة الاقتصادية التقليدية والانماط السابقة للرأسمالية والنسبة العالية للانتاج الطبيعى فى الناتج الداخلى الاجمالى سمات مميزة لهذه البلدان. ففى القطاع التقليدى ـ الزراعة ـ يشتغل اغلب سكان هذه البلدان (اكثر من ٩٠ بالمئة) . ويلعب هذا القطاع الدور الحاسم فى بنية انتاج الناتج الداخلى الاجمالى. وتفيد بعض التقديرات بان حصة الصناعة (بما فيها الطاقة والبناء) فى الناتج الداخلى الاجمالى تبلغ: فى بوروندى ٦ بالمئة، ورواندا ٧ بالمئة، وفى كل من تشاد وجمهورية افريقيا الوسطى ١٤ بالمئة، وفولتا العليا ١٤ر٤ بالمئة، وفى النيجر ٢٤ بالمئة . ويصل الدخل القومى

بالنسبة للفرد الواحد من السكان فى اغلبية هذه البلدان الى اقل من ٢٠٠ دولار امريكى سنويا .

ان القضية الرئيسية الشاخصة امام اغلبية بلدان المجموعة الآنفة الذكر تكمن فى الحفاظ على المستوى الحالى، على الاقل، لتجديد الانتاج. فحسب تقديرات اللجنة الاقتصادية الخاصة بافريقيا والتابعة للامم المتحدة بلغت وتائر نمو الناتج الداخلى الاجمالى فى هذه البلدان خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٧٧ وبالاسعار الثابتة : فى جمهورية افريقيا الوسطى ٢ بالمئة، ورواندا ٢ر٧ بالمئة وفولتا العليا قرابة ٣ بالمئة، وبوروندى ٣ر٤ بالمئة، والنيجر زهاء ٤ بالمئة سنويا، فى حيث بلغت فى البلدان الافريقية الاخرى السائرة فى طريق التطور الرأسمالى ٥ - ٧ بالمئة. ومع الاخذ بالحسبان الزيادة السريعة فى السكان التى تسبق نمو الاقتصاد يلاحظ ان الانتاج بالنسبة للفرد الواحد من السكان فى البعض من البلدان المذكورة هو فى حالة انخفاض.

ان حل قضايا التنمية الاقتصادية فى البلدان الافريقية الصغيرة يتوقف على اجراء التحولات الاجتماعية (تصفية البنى الاجتماعية البالية اعداد الكوادر الوطنية ... الخ). وعدا ذلك، يترتب عليها معالجة بعض القضايا المشتركة بالنسبة لكل العالم النامى، مثل، العمالة والنقص فى المواد الغذائية والنهوض بالمستوى المادى والثقافى للسكان وغيرها . وكل ذلك يشدد حدة التوتر الاجتماعى فى البلدان المذكورة ويولد عدم الاستقرار السياسى ويساعد على نشوء الاوضاع المتأزمة الحادة التى يكمن مظهرها فى الانقلابات العسكرية وفى نضالات الجماهير الشعبية من اجل تحسين ظروف المعيشة . وان حكومات هذه البلدان التى تسعى الى تجسيد النموذج الغربى للتطور الرأسمالى القائم على حرية المشروع الخاص تعجز حتى عن حل القضايا الملحة للتطور الاقتصادى والاجتماعى.

(١) "L'industrie africaine en 1976", P., t.I, Cameroun, p.2; "L' industrie africane en 1979"; P., t.I, Cameroun p.2.

(٢) "L'industrie africaine en 1976", P., t.II, Senegal, p.3; Gabon, p.2; "L'industrie africaine en 1979", P., t.II, p.4; Gabon; p.5.

(٣) Simonis H. and U.E. "Socioeconomic Development in Dual Economies. The Example of Zambia", München, 1971, p.218.

(٤) Ben Turok, "The Penalties of Zambia's Mixed Economy", Lusaka, 1979, (mimeo), p.7; "Third National Development Plan 1979-1983", Lusaka, 1979, p. 415.

(٥) "Industrie Africaine en 1979", P., t.I, Cameroun, p.2; t. 2, Senegal, p.4.

(٦) "Industrie africaine en 1979", p., t.I, Cam eroun, p.2; Côte d'Ivoire, p.4; t. 2, Gabon, p.5; Senegal, p.4.

(٧) "Bulletin de l'Afrique Noire", P. 1971, N 655, p.13255. "Journal officiel de la Republique de la Côte d'Ivoire". Abidjan, 1966, N 37, p.1098.

(٨) "Marchés tropicaux et méditerraneéns", P., 1976, N 1616, p. 2975; "Industries et travaux d'outremer", P., N 337, p.740.

(٩) "African Development", London, 1972, 1976.

(١٠) "Togo-Presse", Lomé,6.X.1973.

"L'Industrie africaine en 1976", P., (١١)
t.I, t.2; "L'Industrie africaine en
1979", P., t.I, t.2.

"Moniteur africain", Dakar, 1977, (١٢)
N 754, p.13.

(١٣)
"Marchés tropicaux et méditerra-
neens", P., 1975, N 1553; p.2338.

(١٤)
"Bulletin de l'Afrique Noire",
P., 1976, N 886, p. 17290; 1978,
N 943, p.18429. (١٥)
"Europe Outremer", Paris, 1975,
N 548, pp. 31-32.

عبدالرحمن الكويتي

ببليوغرافيا

– ابراموف ف.ف. غانا . موسكو، ١٩٧٦.

– القضايا الملحة لطريق التطور اللارأسمالي. موسكو، ١٩٧٤.

– الكساندروفسكايا ل.ى. الوضع الاقتصادى لبلدان افريقيا . – فى المجلة "آسيا وافريقيا اليوم" . ١٩٧٨، العدد ٥.

– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية (دليل) . موسكو، ١٩٧٧.

– افريقيا فى العلاقات الدولية . موسكو، ١٩٧٠.

– افريقيا فى السبعينات – الثمانينات: تكون الاقتصاد الوطنى واستراتيجية التنمية . موسكو، ١٩٨٠.

– افريقيا فى العالم المعاصر: مواد المؤتمر الثالث للمختصين بشؤون افريقيا فى عموم الاتحاد السوفيتى (موسكو ١٥ – ١٧ تشرين الاول (اكتوبر) عام ١٩٧٩) . موسكو، ١٩٨٢.

– افريقيا : قضايا التوجه الاشتراكى. موسكو، ١٩٧٦.

– بيليايف ى.ب.، بريماكوف ى.م. مصر: عهد الرئيس جمال عبد الناصر. موسكو، ١٩٧٤.

– بيرغاوز ى.ل. القضية القومية – العرقية فى السودان . موسكو، ١٩٧٥.

– النضال فى سبيل تحرير المستعمرات البرتغالية فى افريقيا . موسكو، ١٩٧٥.

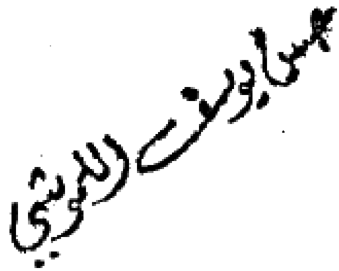
– بروتينس ك.ن. سياسة الامبريالية الامريكية فى البلدان النامية . موسكو، ١٩٧٠.

- بروتينس ك.ن. الثورات الوطنية التحررية المعاصرة .
موسكو، ١٩٧٤.
- بروتينس ك.ن. البلدان المتحررة فى السبعينات.موسكو، ١٩٧٩.
- غافريليوك ف.ف. تصدير العلاقات الرأسمالية الى البلدان النامية . مينسك ، ١٩٧٣.
- غاليتش ز.ن. قضايا التطور الاقتصادى - الاجتماعى فى بلدان جنوب شرقى آسيا وافريقيا الاستوائية .موسكو، ١٩٨١.
- غافوروف ب.غ. القضايا الملحة لحركة التحرر الوطنى المعاصرة . موسكو، ١٩٧٦.
- الدولة والثورة الزراعية فى بلدان آسيا وافريقيا النامية . موسكو، ١٩٨٠.
- الدولة ذات التوجه الاشتراكى. موسكو، ١٩٧٥.
- غروميكو انا . أ. افريقيا : تقدم ومصاعب وآفاق.
موسكو، ١٩٨١.
- غروميكو انا . أ. حول القضايا الاقتصادية الملحة فى افريقيا . - فى كتاب: التراث الخلاق للاكاديمى فارغا ى.س.
موسكو، ١٩٨١.
- غورا ف.ك.، نيسوك ن.د. قضايا وسبل تطور البلدان المتحررة فى افريقيا . كييفه ١٩٨١.
- جمهورية السودان الديمقراطية (دليل) .موسكو، ١٩٧٣.
- المؤتمر الخامس والعشرون للحزب الشيوعى السوفيتى والبلدان المتحررة . موسكو، ١٩٨٠.
- كاتسمان ف.يا . تنزانيا المعاصرة . موسكو، ١٩٧٧.
- كوليسوف ف.ب. قطاع الدولة ومصير الرأسمالية فى البلدان المتحررة . - فى المجلة "الاقتصاد العالمى والعلاقات الدولية" . ١٩٧٦، العدد ٨.
- كوسوخين ن.د. نزعات تطور البلدان ذات التوجه الاشتراكى. - فى المجلة "الطبقة العاملة والعالم المعاصر" .

١٩٨١، العدد ٤.
- كوزمين س.أ. الشركات المتعددة الجنسيات والتكامل في "العالم الثالث". - في المجلة "الاقتصاد العالمي والعلاقات الدولية". ١٩٧٥، العدد ٦.
- لي ف.ف. استراتيجية وسياسة الاستعمار الجديد الامريكي. موسكو، ١٩٧١.
- مكسيموفا م.م. التكامل الرأسمالي والتطور العالمي.- في المجلة "الاقتصاد العالمي والعلاقات الدولية". ١٩٧٨، العدد ٤.
- مانتشها ب.ي. الفصائل الطليعية للنضال الثوري في افريقيا. موسكو، ١٩٧١.
- مانتشها ب.ي. القضايا الملحة لافريقيا المعاصرة. موسكو، ١٩٧٩.
- النشرة السنوية الدولية. سياسة واقتصاد. موسكو، ١٩٧٦.
- ميرسكي غ.ي. "العالم الثالث": المجتمع والسلطة والجيش. موسكو، ١٩٧٦.
- جمهورية الكونغو الشعبية (دليل). موسكو، ١٩٧٧.
- طريق التطور اللارأسمالي في بلدان افريقيا. موسكو، ١٩٦٧.
- نيجيريا. مرحلة التطور الراهنة. موسكو، ١٩٧٨.
- نوفيكوف ر.، شيشكوف يو. التعاونيات الانتاجية الدولية: الجديد في تدويل الحياة الاقتصادية. - في المجلة "الاقتصاد العالمي والعلاقات الدولية"، ١٩٧٥، العدد ٤.
- بانوف ف. تطور الاشكال الاقتصادية للاستعمار الجديد. موسكو، ١٩٧٠.
- الحزب والدولة في البلدان ذات التوجه الاشتراكي. موسكو، ١٩٧٣.
- بتروف ن.ن. رأس المال الاجنبي في نيجيريا. موسكو، ١٩٧٥.
- بريماكوف ي. بلدان التوجه الاشتراكي: انتقال صعب نحو الاشتراكية ولكنه واقعي. - في المجلة "الاقتصاد العالمي

والعلاقات الدولية". ١٩٨١، العدد ٧.
– طرق واساليب التطور الاقتصادى فى بلدان افريقيا. الطبعة الثانية. موسكو، ١٩٧٥.
– البلدان النامية: سنن واتجاهات وآفاق. موسكو، ١٩٧٤.
– جمهورية مالى (دليل). موسكو، ١٩٧٧.
– روبنشتين غ.ى. قضايا ومصاعب البلدان الاكثر تخلفا. فى المجلة "الاقتصاد العالمي والعلاقات الدولية". ١٩٧٧، العدد ٨.
– الاتحاد السوفيتى وبلدان افريقيا. موسكو، ١٩٧٧.
– سوسنا س.أ. الوضع القانونى لمؤسسات الدولة فى البلدان النامية. موسكو، ١٩٧٦.
– ستاروشنكو غ.ب. التوجه الاشتراكى فى البلدان النامية. موسكو، ١٩٧٧.
– ترابرين ى.أ. صراع جديد من اجل افريقيا. موسكو، ١٩٧٢.
– افريقيا الاستوائية – ١٩٧٧. النشرة السنوية لمعهد افريقيا التابع لاكاديمية العلوم السوفيتية. ١٩٧٨.
– تياغونينكو ف.ل. قضايا الثورات الوطنية التحررية. موسكو، ١٩٧٤.
– اوليانوفسكى ر.أ. الاشتراكية والبلدان المتحررة. موسكو، ١٩٧٢.
– اوليانوفسكى ر.أ. دراسات فى النضال الوطنى التحررى. موسكو، ١٩٧٦.
– اوشاكوفا غ.م. افريقيا. دليل اقتصادى. موسكو، ١٩٧٤.
– شينيس ف.ل. البلدان النامية والدول ذات المستوى المتوسط من تطور الرأسمالية: قضايا النمو الاقتصادى. – فى كتاب "البلدان النامية: التراكم والنمو الاقتصادى". موسكو، ١٩٧٧.
– اقتصاد بلدان افريقيا المستقلة. موسكو، ١٩٧٢.

ـ اقتصاد البلدان النامية : نظريات وطرائق البحث ، موسكو، ١٩٧٩.
ـ اليانوف أ.يا ، البلدان النامية : قضايا النمو الاقتصادى والسوق. موسكو، ١٩٧٦.



تعريف باصحاب الابحاث

غروميكو اناتولي – عضو مراسل فى اكاديمية العلوم السوفيتية، مدير معهد افريقيا التابع لاكاديمية العلوم السوفيتية. مؤلف كتب: "١٠٣٦ يوما على حكم الرئيس كندى"، "السياسة الخارجية للولايات المتحدة الامريكية: العبر والواقع. الستينات – السبعينات"، "افريقيا: تقدم ومصاعب وآفاق" وغيرها. محرر مسؤول ومشارك فى تأليف كتب جماعية للمختصين السوفيت فى شؤون افريقيا.

ايفانوف يوري – دكتور فى التأريخ، الباحث العلمى الاقدم فى معهد افريقيا التابع لاكاديمية العلوم السوفيتية. مؤلف كتابى: "القضية الافريقية وتكون جيش العمل المأجور فى افريقيا الاستوائية"، "افريقيا: عند منابع المعارك الطبقية" وغيرهما.

كوكييف الغار (١٩٣٩ – ١٩٨٢) – دكتور فلسفة فى الاقتصاد، عمل كالباحث العلمى الاقدم فى معهد افريقيا التابع لاكاديمية العلوم السوفيتية. صاحب فصل "افضليات نمط الحياة الاشتراكى وتأثيرها على البلدان الافريقية" المنشورة فى كتاب "اكتوبر العظيم افريقيا" وعدد من المقالات حول الحركة الثورية فى اثيوبيا.

غافريلوف نيكولاى – دكتور فى الاقتصاد، رئيس قسم في معهد افريقيا التابع لاكاديمية العلوم السوفيتية. مؤلف

الابحاث العلمية "قضايا التخطيط وتطور الزراعة فى بلدان افريقيا"، "افريقيا: قضايا التوجه الاشتراكى"، "حركة التحرر الوطنى"، "جمهورية غينيا الثورية الشعبية" وغيرها.

ميرونوفا يلينا — دكتورة فلسفة فى الاقتصاد، الباحث العلمى الاقدم فى معهد افريقيا التابع لاكاديمية العلوم السوفيتية. صاحبة فصلى "الجزائر" فى كتاب "افريقيا. اعوام ١٩٦١ — ١٩٦٥"، "اتجاه تطور الصناعة فى الجزائر" فى كتاب "العلم الماركسى اللينينى حول سبل تذليل التخلف فى بلدان افريقيا" وعدد من الدراسات العلمية الاخرى.

دولغوفا اولغا — دكتورة فلسفة فى الاقتصاد، الباحث العلمى فى معهد افريقيا التابع لاكاديمية العلوم السوفيتية. صاحبة الفصول المتعلقة بقضايا افريقيا فى مجموعتى "السياسة الزراعية للبلدان ذات التوجه الاشتراكى" و"بعض قضايا اقتصاد وتأريخ افريقيا المعاصرة".

بافلوفا فيرا — دكتورة فلسفة فى الاقتصاد، الباحث العلمى الاقدم فى معهد افريقيا التابع لاكاديمية العلوم السوفيتية. مؤلفة كتاب "تنزانيا. سياسة الحكومة الاقتصادية" ودليل "جمهورية تنزانيا المتحدة" وصاحبة عدد من المقالات العلمية حول قضايا افريقيا.

انتين ليف — دكتور فى الحقوق، رئيس كرسى فى معهد العلاقات الدولية التابع للدولة فى موسكو. مؤلف كتب "انهيار الامبراطورية"، "كيان الدولة الوطنى لشعوب غرب ووسط افريقيا"، "نظم الدولة فى البلدان النامية"، "التكون السياسى لبلدان افريقيا الاستوائية".

كالينينا ليودميلا — دكتورة فلسفة فى الاقتصاد، الباحث العلمى الاقدم فى معهد افريقيا التابع لاكاديمية العلوم السوفيتية. مؤلفة كتاب "السياسة الاقتصادية لجمهورية غينيا"

وعدد من الفصول فى كتب جماعية حول قضايا افريقيا .

غوساروف فلاديلين – دكتور فلسفة فى الاقتصاد، الباحث العلمى الاقدم فى معهد افريقيا التابع لاكاديمية العلوم السوفيتية . مؤلف كتاب "تونس" ومشارك فى تأليف الابحاث العلمية "اقتصاد الجمهورية العربية اليمنية"، "اقتصاد جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية"، "البلدان الاشتراكية – اصدقاء اوفياء للشعوب العربية" .

نيزسكايا لاسكا – الباحث العلمى فى معهد افريقيا التابع لاكاديمية العلوم السوفيتية . صاحبة الدراسات العلمية "العلاقات السوفيتية – الافريقية . ١٩٨٣ (فولتا العليا، النيجر، السنغال)"، "بلدان وشعوب . غرب ووسط افريقيا"، "طرق واساليب التطور الاقتصادى فى بلدان افريقيا" .

سليدزيفسكى ايغور – دكتور فلسفة فى التأريخ، الباحث العلمى الاقدم فى معهد افريقيا التابع لاكاديمية العلوم السوفيتية . مؤلف كتب "امارات الهوسا فى شمال نيجيريا"، "المشاعة فى افريقيا"، "افريقيا : نشوء التخلف وسبل التطور"، "نيجيريا : مرحلة التطور الراهنة" .

لوغينوفا فالنتينا – دكتورة فلسفة فى الاقتصاد، الباحث العلمى الاقدم فى معهد افريقيا التابع لاكاديمية العلوم السوفيتية . مؤلفة كتاب "جمهورية الكاميرون الاتحادية . قضايا التطور الاقتصادى – الاجتماعى" وفصول فى كتب جماعية للمختصين السوفيت فى شؤون افريقيا .

اكاديمية العلوم السوفيتية

المجموعات من المقالات العلمية

تصـــــدر

تصدر هيئة تحرير "العلوم الاجتماعية والعصـــر" لـــــدى اكاديمية علوم الاتحاد السوفيتى مجموعات علمـيــــــة ذات موضوعات متخصصة بالمسلسلات الاتية :

١ ـ قضايا العالم المعاصر ـ بالانجليزيـــة والعربيـــــة والاسبانية والالمانية والبرتغالية والفرنسية .

٢ ـ تأريخ العالم: ابحاث سوفيتية ـ بـــالانجلـيـزيـــة والالمانية والفرنسية .

٣ ـ تأريخ الاتحاد السوفيتى: ابحاث جديدة ـ بالانجليزية العربية والاسبانية والبرتغالية والفرنسية .

٤ ـ البلدان النامية : قضايـــا وآفـــاق ـ بالانجليزية العربية والاسبانية والبرتغالية والفرنسية .

٥ ـ علم الاستشراق السوفيتى ـ بالانجليزيـــة والعربيــــة والفرنسية .

٦ ـ افريقيا : ابحاث العلماء السوفيت ـ بـــالانجـليزيــــة العربية والبرتغالية والفرنسية .

٧ ـ امريكا اللاتينية : ابحاث العلمـــــــاء السوفيـت ـ بـــالاسبانية .

٨ ـ القانون: ابحاث العلمـــاء السوفيت ـ بالانجليزيـــــة العربية والاسبانية والالمانية والبرتغالية والفرنسية .

٩ ـ الابحـــاث الاثنـــوغرافية السوفيتيــــة ـ بالانجليزية والالمانية والفرنسية .

١٠ ـ علم دراسة الاديان السوفيتي ـ بالانجليزية والاسبانية والفرنسية .

١١ ـ الاتحاد السوفيتي : ابحاث جديدة ـ بالعربية والانجليزية والاسبانية والالمانية والفرنسية والبرتغالية .

كما تصدر بعض المجموعات من هذه المسلسلات بلغات أخرى غير ما ذكرنا ، وفقا لطلبيات الشركات الاجنبية .

تعرف المجموعات القراء على احدث اعمال العلماء السوفيت في مجال الفلسفة والتأريخ والاقتصاد وعلم الاجتماع وغيرها من فروع العلوم الاجتماعية ، وعلى الموقف الماركسي ـ اللينيني من القضايا المعاصرة للتطور العالمي .

يمكن تقديم الطلبيات

للحصول على المجموعات عن طريق الشركات والمحلات في بلادكم، التي تتعاطى بيع المطبوعات السوفيتية وتتعامل مع مؤسسة "مجدونارودنايا كنيغا" (١٢١٢٠٠، موسكو، الاتحاد السوفيتي)

وتبعث هيئة التحرير الى القراء تلبية لطلباتهم الكتالوجات عن المجموعات التي تصدرها .

سلسلة "قضايا العالم المعاصر"

صدر منها

ـ الاشتراكية والثقافة ـ بالانجليزية والاسبانية والالمانية والبرتغالية والفرنسية .

ـ اعوام الثمانينيات والشباب ـ بالانجليزية والعربية

والاسبانية والالمانية والبرتغالية والروسية والفرنسية .

- البرتغال: تجدد ومحن - بالاسبانية والبرتغالية .

- العلوم الاجتماعية : النظام الاعلامى - بالاسبانية والالمانية

تحت الطبع

- التوسع الاقتصادى للولايات المتحدة الامريكية : اوربا الغربية - بالانجليزية والعربية والاسبانية والالمانية والبرتغالية والفرنسية .

- التوسع الاقتصادى الولايات المتحدة الامريكية : امريكا اللاتينية - بالانجليزية والعربية والاسبانية والالمانية والبرتغالية والفرنسية .

- التوسع الاقتصادى للولايات المتحدة الامريكية : آسيا وافريقيا - بالانجليزية والعربية والاسبانية والالمانية والبرتغالية والفرنسية .

- الدولة الحديثة : النظرية والتطبيق - بالانجليزية والفرنسية .

- المشاكل الكونية للبشرية والدولة - بالانجليزية والفرنسية .

- تأريخ العلم: ابحاث سوفيتية ، القسمان الاول والثانى - بالانجليزية والاسبانية .

- العلوم الاجتماعية : النظام الاعلامى - بالانجليزية والفرنسية .

سلسلة "تأريخ العالم: ابحاث سوفيتية"

تحت الطبع

- علم التأريخ السوفيتى فى الحقبة المعاصرة - بالانجليزية والالمانية والفرنسية .

ـ حركة المقاومة فى اوربا فى اعوام الحرب العالمية الثانية ـ بالانجليزية والالمانية والفرنسية .

سلسلة "تأريخ الاتحاد السوفيتي: ابحاث جديدة"

صدر منها

ـ نضال الاتحاد السوفيتى من اجل السلم والامن ـ بالانجليزية والعربية والاسبانية والالمانية والبرتغالية والفرنسية .

تحت الطبع

ـ الحرب الوطنية العظمى للشعب السوفيتى والعصر الراهن ـ بالانجليزية والاسبانية والالمانية والفرنسية والبرتغالية والعربية .

ـ رسالة الاتحاد السوفيتى التحررية فى الحرب العالمية الثانية ـ بالانجليزية والاسبانية والالمانية والفرنسية .

سلسلة "البلدان النامية : قضايا وآفاق"

صدر منها

ـ النظام الاقتصادى الدولى الجديد ـ بالانجليزية والعربية والاسبانية .

تحت الطبع

ـ النظام الاقتصادى الدولى الجديد ـ بالبرتغالية والفرنسية .

ـ تعاون الاتحاد السوفيتى مع البلدان النامية ـ بالعربية والاسبانية .

سلسلة "علم الاستشراق السوفيتى"

صدر منها

ـ التطور المعاصر للبلدان العربية ـ بالانجليزية والعربية

والفرنسية .

- القضية الفلسطينية : العدوان والمقاومة وسبل التسوية - بالانجليزية والعربية والاسبانية والفرنسية .

تحت الطبع

- الصين الدولة والمجتمع - بالانجليزية .
- بلدان الشرق: السياسة والايديولوجيا - بالعربية .

سلسلة "افريقيا في ابحاث العلماء السوفيت"

صدر منها

- اناتولي غروميكو. افريقيا اليوم: التقدم والصعوبات والآفاق - بالانجليزية والعربية والاسبانية والبرتغالية . والفرنسية .
- التطور الاثنوغرافي الثقافي للبلدان الافريقية - بالانجليزية والبرتغالية والفرنسية .
- اتجاهان في تطور افريقيا الاقتصادي والاجتماعي - بالعربية .

تحت الطبع

- اتجاهان في تطور افريقيا الاقتصادي والاجتماعي - بالانجليزية والبرتغالية والفرنسية .

سلسلة "امريكا اللاتينية في ابحاث العلماء السوفيت"

صدر منها

- ازمة المالفين (فوكلاند) : منابعها وآثارها - بالفرنسية والانجليزية والاسبانية والبرتغالية .
- العمليات الاثنوغرافية في بلدان حوض الكاريبي - بالاسبانية .
- نظرية التطور الاجتماعي. القسمان الاول والثاني - بالاسبانية .

تحت الطبع

- امريكا اللاتينية : النفط والسياسة - بالاسبانية .
- العلاقات السوفيتية - الامريكية اللاتينية . القسم الثاني. الاتحاد السوفيتي وكوبا - بالاسبانية .
- البرازيل: التطور المعاصر والآفاق - بالاسبانية والبرتغالية .
- العلاقات السوفيتية - الامريكية اللاتينية . القسم الثالث. الاتحاد السوفيتي ونيكاراغوا - بالاسبانية .
- كوبا : ربع قرن من بناء الاشتراكية - بالاسبانية .
- بابلو نيرودا . شاعر ومناضل - بالاسبانية .

سلسلة "القانون في ابحاث العلماء السوفيت"

صدر منها

- الاسس الدستورية للقضاء في الاتحاد السوفيتي - بالعربية والانجليزية والاسبانية والالمانية والفرنسية .
- وضع الاجانب في الاتحاد السوفيتي - بالانجليزية العربية والاسبانية والالمانية والروسية والفرنسية .

تحت الطبع

- وضع الاجانب في الاتحاد السوفيتي - بالبرتغالية .
- القضاء والقانون - بالانجليزية والاسبانية والالمانية والفرنسية .
- قانون الاحوال الشخصية في المجتمع الاشتراكي - بالعربية والانجليزية والاسبانية والالمانية والبرتغالية والفرنسية .

سلسلة "ابحاث اثنوغرافية سوفيتية"

تحت الطبع

- العمليات الاثنوديموغرافية . سكان العالم على عتبة

القرن الحادى والعشرين ـ بالانجليزية والاسبانية والالمانية.

ـ العمليات الاثنوغرافية فى بلدان امريكا الجنوبية ـ بالاسبانية .

سلسلة "علم دراسة الاديان السوفيتى"

تحت الطبع

ـ الدين فى الاتحاد السوفيتى: الحقيقة والافتراءات ـ بالعربية والاسبانية .

ـ السيد المسيح: بين الخرافة والواقع ـ بالانجليزية والاسبانية .

المعجزة الكبرى

صدر حديثا عن دار "التقدم" فى موسكو كتاب "المعجزة الكبرى" المكرس لقضايا تصفية الامية فى الاتحاد السوفيتى عقب الثورة . لقد كانت الامية ارثا ثقيل الوطأة من مخلفات القيصرية .

فلم تكن اغلبية سكان بلد السوفيتات (حتى نسبة ٧٥ ٪ وفق بعض المعطيات) تعرف القراءة والكتابة عشية ثورة اكتوبر . وهذا ما يشكل بلغة الارقام ١٠٠ مليون انسان!

كيف يمكن البدء بمكافحة الجهل المزمن؟ ومن ايـن الاموال والكوادر اللازمة لذلك من مدرسين وكتب دراسية وادوات الكتابة ؟ وبأى طرق يتم تعليم الكبار القراءة والكتابة ؟

لقد طرحت كل هذه المسائل ما يشكل امام الحزب الشيوعى فى الايام الاولى لانتصار السلطة السوفيتية . وفى ١١ تشرين الثانى (نوفمبر) عام ١٩١٧ اعلنت الدولة الجديدة فى نداء خاص الاهداف الرئيسية فى ميدان التعليم: "ان على كل سلطة ديمقراطية حقا ان تضع هدفا لها فى ميدان التعليم، ببلد تسود فيه الامية والجهل، مكافحة هذه الافة . وعليها ان تحقق التعليم العام فى اقصر فترة ممكنة عن طريق تنظيم شبكة من المدارس تستجيب لمتطلبات علم التربية الحديث وجعل التعليم الزاميا مجانيا عاما ...". ولم يكن من الصعب ادراك قلق حكومة العمال والفلاحين ورئيسها لينين . فقد كانت الاميـة

الشاملة تتناقض تناقضا صارخا مع الاستيقاظ السياسي للكادحين وتصعب بشكل خطير تنفيذ المهام الجذرية لاعمق ما يمكن من تحويلات فى البلاد .

فى ٢٦ كانون الاول (ديسمبر) عام ١٩١٩ وقع لينين مرسوم "محو الامية بين سكان جمهورية روسيا الاتحادية الاشتراكية السوفيتية" . "قرر مجلس مفوضى الشعب من اجل اتاحة امكانية الاشتراك الواعى لكافة سكان الجمهورية فى حياة البلد السياسية : ١ - ان كل سكان الجمهورية الذين تتراوح اعمارهم بين الثمانى سنوات والخمسين سنة من الذين لا يستطيعون القراءة او الكتابة ملزمون بالتعليم بلغتهم الام او باللغة الروسية ، كل حسب رغبته" .

وهكذا نرى ان المرسوم اعلن عمومية والزامية التعليم ونشر هذا المبدأ على كل قوميات البلد . فلاول مرة فى تأريخ البشرية لم يعد الالمام بالمعارف امرا شخصيا للمواطنين بل اصبح قضية تهم الدولة بأسرها . الا ان الحكومة السوفيتية لم تضع هذه المهام فى جدول اعمالها فقط بل وقامت فى ذلك الوضع الصعب ايضا بكل الاجراءات من اجل التعليم العام وبذلت اقصى ما يمكن لتحقيقه .

وهذا ما ظهر فى النتائج التى اذهلت "العالم المتمدن" كله . فبعد عام واحد فقط من صدور المرسوم اللينينى وصل عدد من تعلموا القراءة والكتابة من بين الكبار الى ٣ ملايين . اما فى اليوبيل العاشر لثورة اكتوبر فقد وصل عددهم الى ١٠ ملايين بينما تعلم القراءة والكتابة حوالى ٦٠ مليون مواطن نحو عام ١٩٤٠ . واصبح الاتحاد السوفيتى بلدا تم فيه محو الامية تماما .

والحقيقة ان من مختلف "المختصين" بشؤون الاتحاد السوفيتى حاولوا فى ذلك الوقت ويحاولون حتى فى ايامنا هذه ، التقليل من اهمية النهوض المندفع لشعوب

الاتحاد السوفيتى الى قمم الثقافة والتعليم. لكن الوقائع التأريخية الواردة فى الكتاب تدل على ان "الاشتراكية بالذات ، ـ كما جاء فى قرار اللجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفيتى "حول الذكرى الستين لتأسيس اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية"، ـ تمكنت من حل مسألة ذات اهمية تأريخية حقا هى تزويد الملايين والملايين من جماهير الكادحين بمنجزات الثقافة واتاحة كافة مصادر المعرفة امام كل انسان دون النظر الى وضعه الاجتماعى او قوميته".

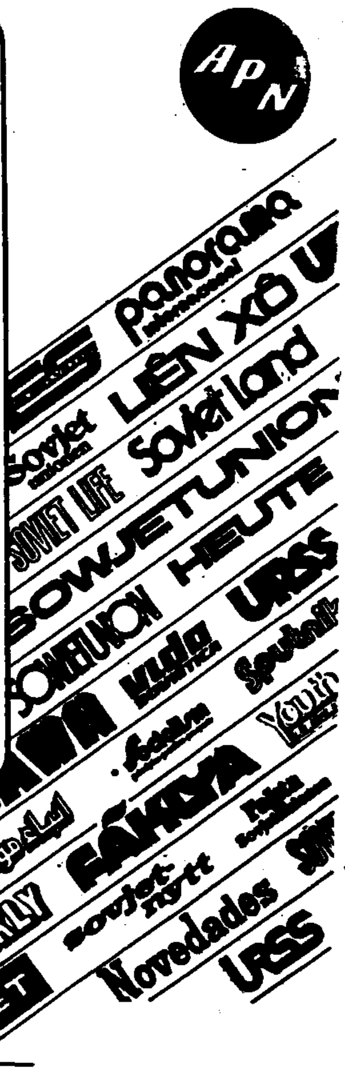
ويتحدث هذا الكتاب الذى نقدمه للقارئ كيف حققت جماهير الكادحين فى بلد السوفيتات كل ذلك.

وكالة انباء نوفوستي هي هيئة اعلامية تابعة للمنظمات الاجتماعية السوفيتية وتعمل تحت شعار "الاعلام في خدمة السلام والصداقة بين الشعوب".

تصدر وكالة انباء نوفوستي وتوزع في ١٢٥ دولة مطبوعات دورية مصورة ومجلات وجرائد (اسبوعية ونصف شهرية وشهرية) بـ ٤٥ لغة أجنبية.

وتتحدث مطبوعات وكالة انباء نوفوستي عن سياسة الاتحاد السوفيتي في الحقلين الداخلي والخارجي وعن حياة شعوبه وقضاياها ومنجزاتها في مختلف مجالات الاقتصاد والعلوم والثقافة والفنون والتعليم والرياضة، وعن علاقات الاتحاد السوفيتي وتعاونه مع دول المختلفة.

اشتركوا في مطبوعات وكالة انباء نوفوستي وطالعوها! وبوسعكم الاشتراك فيها في مكاتب الوكالة، والمكاتب الصحفية لدى السفارات السوفيتية وكذلك في شركات ومكاتب بلادكم التي توزع المطبوعات الدورية السوفيتية.



ДВА НАПРАВЛЕНИЯ СОЦИАЛЬНО-ЭКОНОМИЧЕСКОГО
РАЗВИТИЯ В АФРИКЕ

серия "Африка: исследования советских ученых"
(№ 4)

сборник статей на арабском языке

Цена 1р 20к



افريقيا : دراسات العلماء السوفيت

بذلت فى المجموعة محاولة لالقاء الاضواء على بعض الاتجاهات الجديدة لتطور مجموعتى البلدان الناشئتين فى القارة الافريقية – البلدان ذات التوجه الاشتراكى والبلدان السائرة فى طريق التطور الرأسمالى. وتتناول هذه المجموعة خصائص العملية الثورية فى افريقيا، وتعاظم الاتجاه نحو الانتقال الى طريق التوجه الاشتراكى، والنضال فى سبيل التقدم الاجتماعى، خصائص تطور الرأسمالية فى افريقيا وغيرها من القضايا.